برعـاية كريمة من فخـامة الـرئيس
عبد الفتاح السيسي
تنعقد في القاهرة الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي

مجلة العمل العربي

العدد 113 - إبريل / نيسان 2018

الرئيس السوداني
يكرم " المطيري " ويمنحه
وسام النيلين من الدرجة الأولى

ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم
تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص
الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو
بندان فنيان على جدول أعمال المؤتمر

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة و الأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (113) إبريل/ نيسان2018

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ أعضاء هيئة التحرير
حمدى أحمد
إلهام غسال
د. حسين عثمان
إسلام سناء

■ محرر المجلة
شيرين محمد صباح

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالى:
7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب. 814 القاهرة
الرمز البريدى 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس: 37484902 - 00202
هاتف: 721/731 - 33362719 00202
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحية : 3

مؤتمر العمل العربي 13-4

- برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية تنعقد الدورة الخامسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي

أخبار المدير العام 37-14

- الرئيس السوداني «البشير» يكرم «المطيري» مدير عام منظمة العمل العربية، ويمنحه وسام النيلين من الطبقة الأولى .....
- المطيري يستكمل توقيع بروتوكولات ثنائية مع أطراف الإنتاج في الدول العربية .....
- «المطيري» يترأس جلسة التشغيل والحد من البطالة ودور الشباب التنموي في المنطقة العربية .....
- رئيس الحكومة المغربية يستقبل المدير العام لمنظمة العمل العربية
- لقاءات هامة في زيارة «المطيري» الأولى إلى نواكشوط .....
- «المطيري» يشيد بتاريخ النضال العمالي الكويتي خلال نصف قرن
- المدير العام لمنظمة العمل العربية يشارك في المؤتمر العربي الرابع
- المدير العام في مؤتمر وزراء التعليم العالي: «فلنستثمر في تعليم أبنائنا وشبابنا .....
- «المطيري» في الكويت للتضامن مع معاناة الطفل الفلسطيني
- «المطيري» يلتقي بأطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية
- لقاء «غصن والمطيري» .....
- في الدورة الطارئة للمجلس المركزي المطيري: «القدس عربية وستبقى عربية إلى يوم الدين» .....
- المطيري .. يشارك في اجتماعات الدورة 332 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية .....
- «المطيري» يهنىء وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية .....
- المطيري من الشارقة: «لابد من خلق شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص» .....
- لقاء المطيري وفرانك هجمان .....
- «المطيري» «وحنفي» يبحثان سبل تفعيل مذكرة التفاهم الثنائية

فعاليات منظمة العمل العربية 67-38

- فخامة الرئيس عمر البشير يفتتح الندوة القومية : حول: «آليات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني .....
- دورتا مجلس الإدارة بين القاهرة وبغداد .....
- المطيري في ندوة الهجرة والتنمية: «نتابع بقلق شديد تدفقات وتيارات الهجرة» .....
- أول حقيبة تدريبية في قطاع الخدمات الصحية .....
- المطيري من نواكشوط: المفاوضة الجماعية تعتبر الوسيلة الفعالة لتنظيم علاقات العمل .....
- المطيري في افتتاح أعمال الورشة الوطنية في القاهرة .....
- «دور الإعلام والتواصل في توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي»
- منظمة العمل العربية تطلق البرنامج التدريبي حول المرأة العربية وريادة الأعمال .....
- الاتحاد التعاوني العربي يقدم درع الاتحاد لسعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية .....
- افتتاح ورشة العمل حول تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات البشرية .....
- بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة – 8 مارس / آذار .....

أخبار من عالم العمل : 83-68

- «سعفان» في ختام مشروع تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية للصناعات التصديرية المصرية .....
- حميدان: الوزارة حريصة على تلبية احتياجات المواطنين تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة .....
- وزير العمل الاردني يفتتح منتدي المرأة الأول .....
- معالي المهدي الورضمي يناقش دعم الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق العمل .....
- بغداد، عاصمة الإعلام العربي .....
- المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت تعقد ندوة حول «حقوق وواجبات المرأة العاملة» .....
- مواصلة برامج التعاون في مجال الحوار الاجتماعي .....
- اتحاد الصناعات السعودية .....
- «الاتحاد الحر»: المرأة البحرينية حققت الكثير من المكتسبات
- ورشة عمل «المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والاختبار
- الحلقة النقاشية الأولى بشأن تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال .....

دراسات وتقارير متخصصة 105-87

- الدليل الاسترشادي «معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني» .....
- الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: الواقع، التحديات، الآفاق المستقبلية .....

الافتتاحية

بقلم:
فايـز علي المطيـري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

تنعقد الدورة الخامسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي وما زالت منطقتنا العربية تواجه تحديات فرضت واقعاً صعباً على معدلات النمو الاقتصادي انعكست على أسواق العمل، فاتسعت رقعةُ الفقر وتفاقمت معدلات البطالة وخاصةً بين الشباب، مما يتطلب منا العملَ الجاد والدؤوب لتمكين الشبابِ العربي من استثمار طاقاته وإيجاد فرص عمل منتجة ومجزية، والانخراط في برامج وخطط التنمية المستدامة؛ وهذا يستدعى تهيئة أسواق العمل العربية لاستيعاب الداخلين الجدد، مما دفعنا إلى تتبع ديناميكية هذه الأسواق ومساراتها، وانعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية عالمياً وعربياً، والضغوط غير المسبوقة التي تعانيها من تباطؤ النمو الاقتصادي، وظاهرة البروز الشبابي، وقصورإيجاد فرص العمل اللائق، وتنامي ظاهرة الهجرة، والأجيال المفقودة جراء النزاعات التي طالت بعض دولنا العربية.

وضمن هذا السياق اختير موضوع تقرير المدير العام « ديناميكية أسواق العمل العربية.. التحولات ومسارات التقدم» المعروض على الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي. هذا ويعرض ضمن بنود جدول أعمال الدورة بندان فنيان هامان، يناقش البند الثامن موضوع «المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص»، في حين يطرح البند التاسع موضوع «الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو».

ولعل مؤتمرنا العام السنوي الذي يجمع أطراف الإنتاج الثلاث؛ يوفر أكبر منبر للحوار، ويتيح أفضل فرصة لمناقشة القضايا التي تهم المواطن العربي؛ بهدف توحيد الرؤى والأهداف؛ لإيجاد الحلول التي توفر له العمل اللائق والحياة الكريمة.

ونتطلع كل عام إلى لقاء الأخوة والأخوات السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة والاستماع إلى ملاحظاتهم التي تحمل في طياتها الخبرات القيِّمة والتجارب الواسعة، والتي ستغني مناقشات جلسات المؤتمر العام ولجانه الفنية لنتوصل معاً إلى حلول ومقترحات ابتكارية عملية، تساهم في تحويل الرؤى إلى واقع، وتعمل على دفع مسارات التنمية العربية وتعزيز آفاقها، بهدف الالتزام بمسار تنموي متكامل استرشاداً بتطلعات خطة التنمية المستدامة 2030.

برعاية كريمة من فخامة الرئيس

عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية تنعقد الدورة الخامسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي خلال الفترة (8 – 15 إبريل – نيسان 2018)

برعاية كريمة من فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** – رئيس جمهورية مصر العربية، وبمشاركة معالي وزراء العمل والسادة أصحاب الأعمال والعمال ورؤساء الوفود إضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب تنعقد الدورة الخامسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي خلال الفترة (8 – 15 إبريل/ نيسان 2018).

شهدت دولنا العربية في السنوات الأخيرة أحداثاً كثيرة كان لها تداعياتها على برامج التنمية الهادفة إلى توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة، وأثرت بشكل كبير على الجهود المبذولة في هذا الاتجاه إن تحديات الواقع العربي تملي علينا ضرورة انتهاج نماذج تنمية تهدف إلى توفير فرص عمل مجزية ومنتجة للداخلين الجدد في سوق العمل، والتعامل بوعي وإدراك مع ديناميكية أسواق العمل في إطار متسق يشمل منظومة مترابطة تُعنى بالنمو، والتعليم والتدريب، والتشغيل، إضافة إلى دعم وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص الهادفة إلى الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات

وزيادة الإنتاجية والحفاظ على البيئة.

وفي ضوء هذه المعطيات، يلتقي أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، بغرض تعزيز الحوار الإيجابي والبناء والذي نحن في أمس الحاجة إليه، وصولاً إلى أفضل مراحل التنسيق والتعاون، وحشد الإمكانات والطاقات العربية، لمواجهة متطلبات التحديات الراهنة، والحد من آثارها السلبية على العمل العربي المشترك بصفة عامة وعلى سوق العمل والتشغيل بصفة خاصة، وتقليص آثارها السلبية على طرفي الإنتاج، العمال وأصحاب الأعمال باعتبارهما أول من يتأثر بهذه الأحداث، مما يجعل من عملية التشاور الثلاثي والحوار الاجتماعي من الأدوات الفعالة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج والقرارات

ويتضمن جدول أعمال المؤتمر عددًا من البنود نذكر أبرزها :

- **تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بعنوان (ديناميكية أسواق العمل العربية.. التحولات ومسارات التقدم)**

يقدم التقرير المعروض على الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي رؤية غير تقليدية تشكل أرضية واقعية متنوعة المصادر لفهم طبيعة أسواق العمل في الدول العربية على اختلاف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحليل سياسات ومؤسسات أسواق العمل فيها، وتحديد التحديات التي تواجهها من خلال مناقشة مجموعة من المفاهيم ورسم نتائج استرشادية تقدم نظرة مستقبلية لكيفية مواجهة هذه التحديات لتنشيط أسواق العمل مع الحفاظ على خصوصية البلاد العربية.

كما يوضح التقرير دور منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل، في إطار النظرة الاستشرافية وتوحيد الرؤى وتحقيق التكامل الوطني والقومي من خلال علاقتها المتميزة مع أطراف الإنتاج الثلاثة ، والمنظمات والهيئات العربية والدولية ذات الصلة، لتحويل الرؤى إلى واقع ودفع مسارات التنمية العربية وتعزيز آفاقها، بهدف الالتزام بمسار تنموي متكامل استرشاداً بتطلعات 2030 والتي تنعكس مباشرة على ديناميكية أسواق العمل.

فتناول التقرير **آفاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على أسواق العمل** عالمياً وعربياً، فهناك عوامل ساعدت على حدوث تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، والعلاقات الدولية، وكان لها آثارها على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة، والناشئة، والآخذة في النمو على حد سواء، كما ساهمت الثورة الصناعية الرابعة في إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي، وتجلت أبرز آثارها في سوق العمل، وأدت إلى تحولات غير مسبوقة نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتشغيل «كاقتصاد العجلة» The Gig Economy ، وتناقص الطلب على الأعمال التقليدية ونموه على مهارات أخرى مستحدثة تتطلب مهارات إدراكية خلاقة.

حيث يتنامى الإجماع بأن الفروقات المتزايدة في توزيع الدخل تبرز كتهديد عالمي يشمل الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وسوف تعتمد الفروقات بين الدول، وفي داخلها، إلى حد كبير على مدى نفاذها إلى التكنولوجيا. ولعل تراجع نصيب عنصر العمل في الناتج القومي بالمقارنة مع نصيب رأس المال يمثل ظاهرة في الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، وأصبحت معدلات البطالة وخاصة بين الشباب تمثل ظاهرة تهدد كافة المجتمعات.

وقد تنبهت منظمة العمل العربية أن تنامي مستويات البطالة، واللامساواة ومحدودية الوظائف، قد يساعد في إذكاء الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تتصاعد في حال عدم التحرك السريع من جانب صناع القرار.

ولكن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية ممثلةً في تأثير الأزمة المالية العالمية، والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض الدول العربية، حالت دون مواصلة المضي قدماً في العملية التنموية، ونتج عنها ارتفاع معدلات بطالة الشباب.

ولا نغفل بأي حال من الأحوال **خصوصية الدول العربية** التي تميز التجربة الاقتصادية لكل دولة بسمة خاصة، والتي تتقاطع مع تجارب غيرها من الدول بنقاط وتتباعد معها بنقاط أخرى، فهناك عوامل تؤثر بشكل خاص على عالم العمل في المنطقة العربية، وتحدد إلى حد بعيد نتائج أسواق العمل: كتباطؤ النمو الاقتصادي، والتطور الديموغرافي وظاهرة البروز الشبابي، والنزاعات المستمرة في بعض الدول العربية.

وناقش التقرير **ديناميكية أسواق العمل العربية** انطلاقاً من فهم أوضاع الدول العربية وتشخيص مشكلاتها، وبالتالي التخلي عن فكرة أن هناك «حل واحد جاهز للجميع» عند تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة عدم وجود نظام محكم لتصنيف الدول العربية عند دراسة أسواق العمل، إلا أنه ميز بين مجموعات ثلاث على أساس ما يجمع كل مجموعة من قواسم مشتركة: **الاقتصادات المتنوعة والاقتصادات المصدرة للنفط، ودول النزاعات.**

ويستعرض التقرير **مسارات التقدم وآفاق التطوير** لأسواق العمل العربية آخذين في الاعتبار التحولات الإقليمية والعالمية، وتشمل **العوامل المؤثرة على المشاركة في قوة العمل** وأهم تحديات تشغيل الشباب المستقبلية في الدول العربية،

وكذلك **أثر التعميم على خطط العمل المعتمدة** التي أثرت وتؤثر في صياغة السياسات الاقتصادية ضمن أطرها التنموية في الدول العربية، والابتعاد عن معالجة خصوصية كل دولة وفق ظروفها، إضافة إلى **تقييم الدول وفق المقومات الاقتصادية والاجتماعية** لأي دولة وتنوعها، وإمكانية استثمارها بشكل جيد وقابلية الحصول عليها. **أما الأثر التشابكي للمتغيرات المؤثرة في صياغة السياسات التنموية** فله بالغ الأثر في وضع خطط لتحقيق النسب المتوقعة للإنجاز على المستوى الاقتصادي وللأثر الممتد على المستوى المجتمعي في كثير من الأحيان، وعليه سيتوجه عالم العمل في المنطقة العربية للاعتماد على الاستجابة لتحدي التشغيل مع تزايد عدد السكان، وتدفق موجات جديدة إلى أسواق العمل سنوياً.

ساهمت **منظمة العمل العربية في تعزيز الخطط الوطنية لسياسات أسواق العمل** على المستوى العربي. حيث وضعت في مقدمة أولوياتها الربط بين التنمية والتشغيل والحد من تفاقم معدلات البطالة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فأصدرت خمسة تقاريرحول التشغيل والبطالة في الدول العربية، وتبنت المنظمة العديد من الإستراتيجيات والآليات العربية ذات العلاقة بقضايا التنمية والتشغيل، كما اهتمت المنظمة بإعادة تأهيل وتدريب العاطلين.

هذا ودعمت منظمة العمل العربية **مبادرات القطاع الخاص في برامج التشغيل** وخفض معدلات البطالة على المستوى العربي، وأكدت على أن

من أهم مقومات التعاون العربي في مجال التشغيل والحد من البطالة، هو دور القطاع الخاص العربي الذي يمثل الدعامة الأساسية للنهوض بالتشغيل عربياً، وأكدت على أهمية **التدريب المهني والتقني** من خلال إطلاق الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني «الرياض 2010»، كما سعت إلى مراعاة التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز بين الجنسين ضمن إطار تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك في بناء برامج ومضامين التدريب على المهن الجديدة، وتسهيل الانتقال إليها لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والهيكلية الحديثة لأسواق العمل المتغيرة، والتوصل إلى صيغ التوفيق والمواءمة بين التصنيف المهني الوطني و**التصنيف العربي المعياري للمهن**.

واكبت منظمة العمل العربية المساعي الأممية للمساهمة في تنفيذ خطط وبرامج خطة التنمية المستدامة 2030 من خلال مشروعها الرائد **الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل**، أحد مشاريع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل، المقر من القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009)، والذي يطمح إلى حل أمثل لمشكلة البطالة من خلال توفير المعلومات الكمية والنوعية اللازمة للحكومات، وأصحاب القرار العرب؛ لرسم سياسات التشغيل، ووضع خطط وبرامج التعليم والتدريب والتوجيه المهني، عبر إتاحة الشبكة لقواعد بيانات واسعة وإحصائيات موثوقة ومؤشرات قياس معتمدة دولياً، تظهر الفجوة بين العرض والطلب، وبين مخرجات التعليم والتدريب وتنمية المهارات، واحتياجات أسواق العمل العربية،

هذا وتثمن منظمة العمل العربية الجهود التي بذلها العديد من الدول العربية في انتهاج إصلاحات هامة في قطاعات متنوعة، واعتماد رؤى واضحة المعالم لأفق 2030 ، وتدعو جميع الدول العربية إلى مواصلة التركيز على المقاربة الاقتصادية الكلية باعتبارها المعالجة الجوهرية لمعدلات الاستثمار والنمو، والنهوض بأداء أسواق العمل وتصحيح مساراتها، ومازال ينتظر دولنا العربية عملاً دؤوباً وجاداً للارتقاء باقتصاداتها إلى مستوى اقتصادات الدول المتقدمة.

ويمكن تلخيص متطلبات رفع كفاءة أسواق العمل العربية خلال الفترة القادمة بما يلي:

إيجاد الإطار المؤسسي والتنظيمي لسوق العمل العربية.

تبني سياسات واستراتيجيات محفزة للإنتاج والاستثمار.

تطوير سياسات التعليم والتدريب لمواكبة الاقتصاد المعرفي .

تسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

وفي الختام يمكن تلخيص متطلبات رفع كفاءة أسواق العمل العربية خلال الفترة القادمة بما يلي:

- إيجاد الإطار المؤسسي والتنظيمي لسوق العمل العربية
- تبني سياسات واستراتيجيات محفزة للإنتاج والاستثمار
- تطوير سياسات التعليم والتدريب لمواكبة الاقتصاد المعرفي
- تسهيل النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

• نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية

يناقش المؤتمر نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز التابعة لها) خلال عام 2017، حيث تقوم المنظمة سنوياً بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة ضمن خطتها المعتمدة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وخلال العام 2017 عقدت المنظمة العديد من الفعاليات

والأنشطة القطرية والإقليمية والقومية في العديد من الدول العربية، تنوعت ما بين ورش عمل ودورات تدريبية وحلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، ومن أهمها قضايا التشغيل والبطالة، والتنقل والهجرة والحوار الاجتماعي، والصحة والسلامة المهنية،والثقافة العمالية وغيرها. كما شاركت المنظمة في العديد من الفعاليات العربية والإقليمية والتي يعكسها هذا الملخص التحليلي التالي فقد بلغ عدد الأنشطة المنفذة والمشاركات «89» نشاطاً، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 3150 مشاركاً تقريباً، حيث نظمت هذه الفاعليات في «12» دولة عربية.

بينما يتضمن الملحق الثاني: التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجازات العقد العربي للتشغيل، يأتي هذا التقرير في ضوء العمل على دعم أهداف التنمية المستدامة (2030)، الصادرة عن الأمم المتحدة واستمراراً للجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية، لوضع التشغيل في صدارة أولويات التنمية بهدف الحد من الفقر وتوفير فرص العمل، وتنفيذاً لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثلاثة (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، وبوجه خاص قرار اعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بمتابعة تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة بالتعاون مع الوزارات المختصة في الدول العربية، وفي إطار استمرار جهود منظمة العمل العربية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية، وبعد توجيه سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة، لتضمين خطط عملهم التشغيلية، البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل وموافاة المنظمة بالتقرير السنوي للمتابعة بشأن الأنشطة والإجراءات المتخذة للتقدم في إنجاز متطلبات العقد وفقاً لقرار المؤتمر رقم (1607) لعام 2017، الذي جاء فيه «دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادهما طبقًا لقرار مؤتمر العمل العربي رقم «1424» (مملكة البحرين المنامة، 2010)».

وقد تلقى مكتب العمل العربي ردود أطراف الإنتاج من الدول العربية الآتية: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية المملكة المغربية، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمملكة المغربية) وقام بدراسة الردود الواردة من أطراف الإنتاج من الدول العربية السابق ذكرها حول ما تم إنجازه من متطلبات العقد العربي للتشغيل، خلال العام الماضي.

ويتناول الملحق الثالث تقريراً عن نتائج أعمال الدورة «16» للجنة شؤون عمل المرأة العربية (الغردقة، فبراير/ شباط 2018)

تضمن جدول أعمال الدورة «16» للجنة شؤون عمل المرأة العربية الذي عقد في مدينة الغردقة واقع عمل المرأة العربية في إطار الأنماط الجديدة للعمل وتعزيز دور المرأة العربية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، واستراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 البرنامج التدريبي « المرأة العربية وريادة الأعمال».

• **يناقش البند الثاني موضوع «النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة»**

طبقاً لنظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وبدعوة من المدير العام لمكتب العمل لانعقاد مجلس الإدارة في دورتين عاديتين بين دورتي المؤتمر، وعملاً بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية يرفع المجلس تقريراً سنوياً إلى المؤتمر العام يتضمن تقرير الدورة العادية السابعة والثمانين (القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول 2017، والدورة العادية الثامنة والثمانين (بغداد، مارس/ آذار 2018) .يتضمن الملحق الأول والثاني للبند الثاني تقريراً عن نتائج أعمال الدورتين، وتقرير الدورة (100) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (أغسطس / آب 2017)، والدورة (101) ، (فبراير / شباط 2018).

• **أما البند الثالث فهو حول متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق**

يدرج البند وبصفة دائمة ضمن جدول أعمال المؤتمر ويتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر السابق وذلك وفقًا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشر (بغداد ، مارس / آذار 1984) ويتضمن وثيقة متكاملة لتنفيذ قرارات الدورة «44» لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، 9 – 16 إبريل نيسان 2017) حيث قام مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الدورة «44» لمؤتمر العمل العربي كل في مجال اختصاصه آخذين بعين الاعتبار توجيهات مجلس الإدارة في هذا الشأن.

• **يناقش البند الرابع المسائل المالية والخطة والموازنة**

يناقش المؤتمر الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كذلك تقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2017 .

• **كما يتناول البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر «تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية»**

قامت إدارة الحماية الاجتماعية بتطوير نماذج تقارير المتابعة التي يتم إرسالها إلى الدول العربية الخاصة بالاتفاقيات المُصادق عليها وغير المُصادق عليها، لتكون بشكل ومضمون جديد، ويعتبر هذا التقرير مرحلة جديدة من المتابعة الهادفة لتحقيق المزيد من التواصل بين الخبراء القانونيين والجهات المعنية بالمعايير في الدول العربية تناول الجزء الأول من التقرير، دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية.

• **يستعرض البند السادس مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018**

يستعرض المؤتمر مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة «107» لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو – حزيران2018) حيث تم إعداد وثيقة البند السادس من جدول أعمال هذه الدورة بعنوان « مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 « وذلك في إطار دعم جهود منظمة العمل العربية وسعيها المتواصل لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية وتسهيل مشاركتها وتفعيل دورها في مؤتمر العمل الدولي للدفاع عن مصالح

المنطقة العربية وفق خصوصياتها واحتياجاتها التنموية.

وتتكون وثيقة هذا البند من قسمين:

القسم الأول: يستعرض الجزء الأول مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها وهي لجنة الصياغة ولجنة التنسيق لمناقشة وإيجاد رؤية عربية توافقية حول الموضوعات التي لاتزال محل اهتمام ومتابعة من الوفود العربية والأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي، إضافة إلى أنشطة عربية أخرى يتم تنظيمها على هامش أعمال الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي وبوجه خاص الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

القسم الثاني: وثيقة هذا البند تضمنت بعض المعلومات الأساسية عن الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 مما يساعد على تسهيل مشاركة الوفود العربية في هذه الدورة.

البند السابع: تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية لمنظمة العمل العربية

يتم خلال الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي انتخاب الهيئات الدستورية والنظامية لمنظمة العمل العربية وهي مجلس الإدارة - هيئة الرقابة المالية - لجنة الحريات النقابية – لجنة شئون عمل المرأة العربية (2018 – 2020)

- **البندان الفنيان الثامن والتاسع**

أقر مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والأربعين (القاهرة، 9-16 إبريل -نيسان 2017) البندين الثامن والتاسع بعنوان «**المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص**» و «**الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو**» ليكونا على جدول أعمال الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي وفيما يلي تلخيص لمضمونهما.

- «المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص»

يستعرض **البند الثامن** في جدول أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي، موضوع «**المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص**» من خلال ثلاثة فصول، تناول **الفصل الأول** «**مفهوم المسؤولية الاجتماعية**» حيث تدرج مؤسسات القطاع الخاص الأنشطة الاجتماعية والبيئية في السياسات والبرامج الخاصة بأعمالها بهدف تحسين أثرها في المجتمع من خلال اتجاهين، الأول: يرى ضرورة وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الدولة، أما الاتجاه الثاني: فيراه نشاطاً تطوعياً لايتطلب قوانين وضوابط وتشريعات. ومن واقع تطبيقها فهي عمل تنموي يفترض أن تترك أثراً واضحاً ومستداماً على المجتمع، إلا أنها تواجه عدة معوقات أهمها:

- عدم وضوح المفهوم؛ فمعظم الأعمال الاجتماعية لا ترقى إلى مستوى المشاريع التنموية.
- عدم توفر الخبرات اللازمة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
- غياب الأطر التنظيمية التي توفر البيانات والمعلومات اللازمة لإقامة مشروعات تنموية في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية، وتنسيق الجهود ومتابعتها وتقييمها.

وفي إطار مأسسة وتقنين المسؤولية الاجتماعية،

بات التعاون العربي ضرورة ملحّة تُمليها تحدّيات النظام العالمي، كما يُمليها الواقع العربي الرّاهن الذي يتطلب تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بمايحد من هدر الطاقات، ويساهم في تحويل البيئة العربية إلى بيئة استثمارية جاذبة، وهذا من شأنه إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في التصدي لظواهر الفقر والبطالة من خلال إزالة العوائق التي تحد من أدائه.

أما **الفصل الثاني** فقد استعرض «**معايير المسؤولية الاجتماعية وآليات تطبيقها**»، وتطرق إلى مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية، كما تناول آليات تعزيزها حيث يأتي في مقدمتها:

- إيمان المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، وأنه واجب تجاه المجتمع الذي تعيش فيه .
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة المؤسسة يتم متابعته، وتوضع له الخطط والأهداف المطلوب تحقيقها، بشكل مماثل لما يتم في التخطيط للمبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
- على المؤسسة أن تخصص مسؤولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والخطط المطلوبة ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا.
- التخطيط لجعل البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلاً بحيث تغطي نفقاتها بغرض الاستدامة.
- الحرص على التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة درءًا لتكرار الجهد، وضياع الوقت، وصرف المال في برامج قائمة بالفعل.

في حين ناقش **الفصل الثالث** «**المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة**»، حيث تتقاطع مبادىء المسؤولية الاجتماعية مع الهدفين الثامن والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030، الخاصين بـ « **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع** » وبالتحديد مجالي **التشغيل والتوظيف، والتدريب المهني** لتعزيز القدرات البشرية وتنميتها والحد من الفقر والبطالة. و بـ «**ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**» وهو ما يتعلق بترشيد استهلاك الموارد والطاقة، واستدامة البيئة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

وبهدف تحقيق **التوازن في الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص** تم تقسيم الفوائد إلى قسمين رئيسيين: الفوائد المالية والفوائد الاجتماعية، وعلى القطاع الخاص أن يعي عائد المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل، فمؤسسات القطاع الخاص التي تقوم بأدوار اجتماعية وخدمية تجد تشجيعًا لمنتجاتها، وأسواقاً جديدة وعملاء جدد، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في تنافسية المؤسسات، وتكون لها الأفضلية من قبل القطاع الحكومي في المناقصات، وغير ذلك من وسائل التشجيع التي يجب على الحكومة أن تؤسس لها لتوجيه الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات نحو برامج تنموية شاملة. وهذا ما يكرس إيمان منظمة العمل العربية بـ **دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة**، كجزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

وفي الختام نوّه البند الثامن إلى دور أطراف الإنتاج الثلاث في تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

دور الحكومة :

- توفير البنية التحتية اللازمة لأداء مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- تقديم محفزات وإعفاءات ضريبية ومنح امتيازات خاصة بالمناقصات الحكومية للمؤسسات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.

دور مؤسسات القطاع الخاص :

- مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة من خلال تبني البرامج والآليات وإتاحة فرص التدريب التي تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- تطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية؛ لتساهم فعلياً في التنمية المستدامة.
- تبني المبادرات التي تطلقها مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز المسؤولية الاجتماعية وذلك لتحقيق الشراكة الإستراتيجية مع مختلف القطاعات وفئات المجتمع.

دور نقابات العمال :

- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك للعمل على زيادة الوعي لدى مؤسسات القطاع الخاص بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباحها على المدى المتوسط والطويل.
- مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والحكومة على تحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال بناء إستراتيجية وطنية واقعية لتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومحاربة الفساد.

- « الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو »

يستعرض البند التاسع «الإنتاجية ودورها في تحسين التنافسية وزيادة النمو» حيث يعتبر موضوع الإنتاجية من ضمن التحديات التي تواجه المؤسسات على اختلاف أنشطتها سلعية أو خدمية، وعلى اختلاف أسواقها محلية أو عالمية في سعيها إلى كسب ميزة تنافسية عن غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط، فمن الحقائق المسلَّم بها أن ارتفاع تكلفة الإنتاج يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على المنافسة خاصة في ظل تزايد الاتجاه نحو العولمة وتحرر الأسواق.

وترتكز عملية تحسين إنتاجية منشأة ما على رفع كفاءة العمل الذي يتم تأديته، ومن هنا فإنّه يمكن القول إنّ المنشآت الناجحة المثالية تتوقف على بيئة عمل كفؤة، وأن عناصر الإنتاج فيها متضافرة، هذا ويُعتبر العنصر البشري العامل الأهمّ في عملية الإنتاج، فبدون هذا العنصر لن تتوفّر القدرة على استغلال المواد الخام، وتطبيق العمليات الإنتاجية عليها، وإدارة المنشأة من قبل إدارة حكيمة قادرة على استغلال الموارد، وتنظيم عملية الإنتاج، واتخاذ القرارات المناسبة وما إلى ذلك. وحتّي يتحسّن العنصر البشري ويؤدي عمله على أكمل وجه ينبغي توفير الأمان الوظيفي له، وإعطاؤه أجراً يتناسب والمجهود الذي يبذله إلى جانب أهميّة التعامل معه بإنسانيّة، فكل هذه الإجراءات تساعد على رفع كفاءة العامل، وبالتالي تحسين مستوى الإنتاجية.

مازالت الدول الآخذة في النمو تعاني من الانخفاض في الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على جهات عدة أولها:

الفرد؛ فإذا ما تحسنت الإنتاجية ارتفع دخل الفرد، وتحسن مستواه الاقتصادي وثانيها: المنشأة نفسها؛ إذ يرفع قدرتها التنافسية، من خلال خفض الأسعار، الأمر الذي سيؤدّي في نهاية المطاف إلى زيادة حجم الأرباح ومضاعفتها، ورفع قدرها، ومكانتها في السوق.

وتنبع أهمية **القدرة التنافسية** من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار وتتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية، والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج، ورفع مستوى الأداء، وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار.

أما على المستوى العربى فهناك إجماع اليوم على أن حال معظم الاقتصاديات العربية، في تراجع مستمر، سواء بسبب تراجع أسعار النفط، أم نتيجة الاضطرابات الأمنية والحروب، أم بسبب التأثر بدول محيطة في حين تتبارى دول العالم في رفع قدراتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنافسيتها التي تعد مؤشراً على نجاح حكوماتها في أداء مهامها.

يواجه العالم اليوم ثلاثة تحديات رئيسية ذات صلة بالتقدم الاقتصادي، **الأول** : ضعف القدرات المالية الأمر الذي يشكل نقطة تهديد رئيسية للتنافسية وقدرة الاقتصادات على تمويل الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة، **والثاني** : الحاجة إلى إيجاد آليات لنشر تجارب الاقتصادات الناشئة الناجحة ذات الابتكارات المميزة، **والثالث**: الحاجة إلى مرونة سوق العمل وحماية العمال من أجل القدرة على التنافسية والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة القائمة على التكنولوجيا الحديثة.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

وتماشياً مع أهداف منظمة العمل العربية التي تسعى إلى تنمية القوى العاملة العربية ورفع كفاءتها الإنتاجية وذلك عن طريق تطوير إدارات العمل ودعم منظمات العمال وأصحاب الأعمال وتوسيع قاعدة التدريب المهني وتطوير أساليبه وبرامجه، وتأكيداً لما ورد في الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل التي أكدت فيها، وتحديداً في المنطلق رقم (9) بضرورة إعطاء الأولوية للإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وهذا ما أورده الهدف الثالث في هذه الاستراتيجية «العمل بكل الوسائل لزيادة الإنتاجية بصورة مستدامة من خلال التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعاً».

- **البند العاشر : تحديد مكان وجدول أعمال الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي (إبريل نيسان 2019)**

ويتضمن:

القسم الأول: تحديد مكان انعقاد الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي.

القسم الثاني : تحديد جدول أعمال الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي.

الرئيس السوداني «البشير» يكرم «المطيري» مدير عام منظمة العمل العربية، ويمنحه وسام النيلين من الطبقة الأولى

قلد فخامة الرئيس السوداني «**عمر حسن البشير**» سعادة الأستاذ «**فايز المطيري**» مدير عام منظمة العمل العربية وسام النيلين من الطبقة الأولى؛ تقديراً لخدماته الجليلة التي أداها للدولة والوطن العربي، وتوثيقاً لعرى الإخاء والصداقة، وتأكيداً لروابط الود، وذلك صباح يوم الثلاثاء الموافق 7 نوفمبر- تشرين الثاني 2017 خلال حفل افتتاح فعاليات الندوة القومية «آليات المواءمة بين التعليم والتدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل في الدول العربية» التي تعقدها منظمة العمل العربية في العاصمة السودانية، الخرطوم، خلال الفترة 7-9/ 2017/11 بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان.

ومن الجدير بالذكر أن وسام النيلين يشتمل على خمس طبقات ويمنح للسودانين والأجانب الذين يؤدون خدمات جليلة للدولة والمجتمع، ويكون تعيين طبقة الوسام حسب الخدمة التي منح من أجلها.

العمل العربي

المطيري يستكمل توقيع بروتوكولات ثنائية مع أطراف الإنتاج في الدول العربية

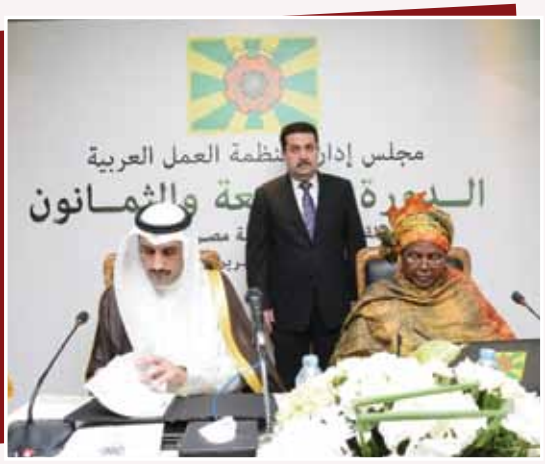

تأكيداً لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل لكافة الشركاء، والمهتمين بأسواق العمل العربية من حكومات وأصحاب أعمال واتحادات العمال والباحثين عن عمل، وحرصاً على توفير بنية معلوماتية متكاملة أمام متخذي القرار والمهتمين والباحثين وترسيخاً للتشاور الدائم والمستمر مع الشركاء الوطنيين للتأكد من حسن توظيف واستخدام المعلومات التي تقوم الشبكة بنشرها، وتعزيزاً لمجالات التعاون المشترك عربياً،يستكمل مدير عام منظمة العمل العربية توقيع بروتوكولات ثنائية مع أطراف الإنتاج، ويهدف هذا البروتوكول إلى إنشاء آلية مُشتركة للتعاون بين الطرفين في صدد تشارك الإحصاءات والمعلومات والدراسات المتعلقة بأسواق العمل الوطنية والعربية، وذلك في إطارتفعيل أعمال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل والتي تقوم على ربط وتكامل أسواق العمل العربية في إطار العمل القومي التنموي للدول العربية وعلى التعاون والتشاور والتنسيق وتبادل الرأي حول جميع الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، حيث تم خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة «87» لمجلس إدارة منظمة العمل

العربية الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من 7 – 8 / أكتوبر 2017 توقيع برتوكولات التعاون الثنائية الخاصة بمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل الذي تتبناه منظمة العمل العربية مع كل من السيد / **غسان غصن** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والسيدة / **خديجة مامادو جالو**، الأمينة العامة لاتحاد العمال الموريتانيين - الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والسيد **جبالي محمد جبالي المراغي**، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر جمهورية مصر العربية ، ومعالي الدكتور/ **المهدي ورضمي الأمين**، وزير العمل والتأهيل - دولة ليبيا، كما وقع سعادته خلال زيارته للعاصمة التونسية، بروتوكولي تعاون بشأن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بين منظمة العمل العربية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ممثلًا في السيدة **وداد بوشماوي** رئيسة الاتحاد، والاتحاد العام التونسي للشغل ممثلًا في السيد/ **كمال سعد** الأمين المساعد للاتحاد، جاء ذلك على هامش أعمال الندوة القومية تحت عنوان «**مستقبل علاقات العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية**» والتي عقدتها منظمة العمل العربية بالعاصمة التونسية خلال الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر 2017 بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية.

وعلى هامش أعمال المؤتمرالخامس للموارد البشرية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي واستكمالاً للبروتوكولات الثنائية تم توقيع برتوكول الشبكة العربية مع اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة ممثلاً بسعادة السيد، **حميد بن سالم** الأمين العام،

وخلال زيارة سعادة **المدير العام** لمنظمة العمل العربية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية لافتتاح أعمال الدورتين التدريبيتين في الحوار والتفاوض الجماعي: الأساليب والتقنيات» و«الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية»، تم توقيع برتوكول التعاون مع الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين ممثلاً برئيس الاتحاد سعادة السيد **أحمد بابا ولد أعزيزي.**

هذا وقد وقع سعادته على هامش فعاليات الاحتفالية الخاصة بمرور خمسين عاماً على تأسيس الاتحاد العام لعمال الكويت بروتوكولي تعاون مع كل من غرفة تجارة وصناعة الكويت، والاتحاد العام لعمال الكويت، والخاصين بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، واللذين يأتيان ضمن سلسلة من البرتوكولات التي تم توقيعها مع أطراف الإنتاج الثلاثة، ودوائر الإحصاءات في الدول العربية.

كما وقع على هامش الدورة الثامنة والثمانين لمجلس إدارة منظمة العربية الذي عقد في جمهورية العراق خلال الفترة من 2-2018/3/3 برتوكولي تعاون مع كل من السيد/ **ستار دنبوس براك**، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق، والسيد **علي صبيح علي الساعدي**، رئيس اتحاد الصناعات العراقي .

"المطيري" يترأس جلسة التشغيل والحد من البطالة ودور الشباب التنموي في المنطقة العربية

برعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد/ أحمد أبو الغيط انطلقت يوم الأحد الموافق 21 /2018/1 أعمال المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة وبرامج مؤسسات العمل العربي المشترك .

هدف المؤتمر إلى الترويج الإعلامي لبرامج وأنشطة منظمات العمل العربي المشترك والتعريف بها والدور الذي تقوم به والخدمات التي تقدمها والترويج لإنجازاتها وإبراز عملها وأهدافها وأنشطتها ومشاريعها كبيوت خبرة عربية، والمساهمة في زيادة وعي المواطن العربي بأهمية العمل العربي المشترك، كما يهدف أيضاً إلى إيجاد آليات لتفعيل الدور الإعلامي وزيادة تفاعل وسائل الإعلام العربية مع أنشطة وبرامج عمل جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها المتخصصة.

تناول المؤتمر على مدى ثلاثة أيام، عدداً من المحاور الهامة التي تتعلق بالبطالة والتشغيل والتعليم والثقافة والبحث العلمي والأمن الغذائي والمائي العربي وقضايا الأمن وأزمة اللاجئين والنازحين .

وقد افتتح الأمين العام لجامعة الدول العربية معرضاً مصاحباً للمؤتمر، شاركت فيه مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث تضمن عرضًا لأنشطة وإنجازات

المؤسسات المتخصصة، وقدم سعادة السيد/ **فايز المطيري**، هدية تذكارية بهذه المناسبة إلى معالي السيد **أحمد أبو الغيط**.

ترأس سعادة السيد / **فايز المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، أولى جلسات عمل المؤتمر والتي جاءت تحت عنوان « التشغيل والحد من البطالة ودور الشباب التنموي في المنطقة العربية، حيث بدأ سيادته الجلسة بالترحيب بالضيوف الكرام، مؤكداً على أهمية هذا المؤتمر، مشدداً على دور العمل العربي المشترك

لبحث أفضل الحلول لإيجاد فرص عمل للشباب العربي .

عُرض في هذه الجلسة ستة أوراق عمل من قبل كل من منظمة العمل العربية وكانت تحت عنوان «**إضاءات لدور منظمة العمل العربية في دعم التشغيل والحد من البطالة**»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية تحت عنوان «**نحو إستراتيجية للحد من البطالة**»، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تحت عنوان «**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في المنطقة العربية**»،أما ورقة عمل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري كانت تحت عنوان «**التعليم والبحث العلمي منهج حياة لنهضة الأمة العربية**»، وجاءت ورقة إدارة الشباب والرياضة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول «**جامعة الدول العربية والشباب العربي**» .

في ضوء أوراق العمل والدراسات التي قدمت والمناقشات التي جرت حولها، رفعت التوصيات لتؤكد على:

أولاً : دعم مبادرة العقد العربي للتشغيل من خلال:

- زيادة الاعتماد على العمالة العربية.
- تيسير تنقل العمالة العربية بين الدول العربية.
- رفع نسب الملحقين بالتعليم والتدريب المهنى والتقنى.
- دعم سبل تخفيض البطال والحد من الفقر.
- رفع معدل النمو فى الإنتاج الحقيقى.

ثانياً: تنفيذ قرارات القمة العربية العادية والقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة والتي تضمنت:

- شبكة عربية لمعلومات أسواق العمل.
- المرصد العربي للتشغيل والحد من البطالة.
- مشروع توطين الوظائف وتنظيم تنقل العمالة العربية.
- مشروع تشغيل الشباب العربي ومشروع المنشآت الصغيرة.
- دعم التوجه الإستراتيجي للأمة العربية تجاه الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق مع توفير تقارير التشغيل الدورية.
- دعم مبادرة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والخاصة ببرامج تنمية المهارات وتأهيل الشباب حديثي التخرج، مع توحيد آليات ومعايير قياس الأداء، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
- حث الدول العربية علي تشجيع الشباب على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة على أن يقتصر دور الحكومات على تيسير الإجراءات وتوفير المناخ الاقتصادي والتشريعي الملائم لهذا النوع من المشروعات الواعدة.
- خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثيين عنها، والاستفادة من تجارب بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف.
- توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.

رئيس الحكومة المغربية يستقبل المدير العام لمنظمة العمل العربية

على هامش أعمال الندوة القومية حول «**الهجرة والتنمية**» التي عقدت فى الرباط من 6 - 2017/12/8 استقبل السيد/ **سعد الدين العثمانى** رئيس حكومة المملكة المغربية يوم الأربعاء الموافق 6 ديسمبر 2017 في مقر رئاسة الحكومة سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق حيث استعرض الجانبان سبل تعزيز أوجه التعاون وتفعيلها فى إطار الجهود الرامية لمعالجة قضايا الهجرة ومدى تأثيرها على التنمية فى الدول العربية، كما تباحثا أهمية تعزيز الشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاث ودور منظمة العمل العربية في توحيد الرؤى في القضايا التي تخدم مصلحة العمل والعمال على امتداد الساحة العربية كما عبر المدير العام لمنظمة العمل العربية، عن رغبة المنظمة في استمرار التنسيق والتعاون البناء للاستفادة من خبرات المملكة المغربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مبرزًا الدور الهام الذي قام به المغرب في كثير من المحطات خلال مسيرة عمل المنظمة.

هذا وقد أشاد رئيس الحكومة السيد / **سعد الدين العثماني** بالدور الفعال والهادف لمنظمة العمل العربية متمنيًا حسن اختيار موضوع «**الهجرة والتنمية**»، للندوة القومية مؤكداً على الاهتمام الكبير الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس لهذا الموضوع الإنساني. إذ ذكّر العثماني، في هذا السياق، ببرنامج التسوية لوضعية المهاجرين الذي قرره جلالته، كمبادرة فريدة من نوعها، لضمان حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في المغرب.

هذا وقد أجرى سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية عدة لقاءات هامة مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال في مقراتهم النقابية في الرباط والدار البيضاء حيث جرى بحث أوجه التعاون المختلفة، وتعزيز دور أطراف الإنتاج لخدمة الاقتصاد الوطني والعربي بهدف الحد من الفقر وتعزيز فرص التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب على وجه الخصوص.

حيث التقى معالي السيد/ **محمد يتيم**، وزير الشغل والإدماج المهني، والسيد/ **عبد الإله الحلواطي**، الكاتب العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والسيد **المخاريق الميلودي**، الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل والسيد **نوبير الأموي**، الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والسيد/ **النعم مياره** الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد العام للمقاولات بالمغرب .

لقاءات هامة في زيارة "المطيري" الأولى إلى نواكشوط

على هامش انعقاد الدورتين التدريبيتين في العاصمة الموريتانية: «**الحوار والتفاوض الجماعي: الأساليب والتقنيات**» و «**الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية**» عقد المدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة السيد / **فايز علي المطيري** عدة لقاءات هامة، حيث قام سعادته والوفد المرافق بزيارة إلى معالي السيد **يحيي ولد حدمين** الوزير الأول في موريتانيا حيث بحثا خلال اللقاء سبل تعزيز علاقات التعاون القائمة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية ومنظمة العمل العربية وتطويرها نحو الأفضل، واحتياجات أطراف الإنتاج الثلاث خلال المرحلة القادمة، كما ناقشا مجمل القضايا المرتبطة بالعمل العربي، وذلك بحضور معالي الدكتوره السيدة / **كمبا با**، وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، والدكتورة / **مكبوله بنت برديد** مديرة ديوان الوزير الأول .

وقد استعرض الجانبان أهمية انعقاد دورات تدريبية لصالح أطراف الإنتاج في الجمهورية الإسلامية الموريتانية لدعم قدراتهم، وتدريب كوادرهم، وتفعيل التواصل والتنسيق بينهم وبين منظمة العمل العربية، وما يمكن أن تقدمه المنظمة لموريتانيا فيما يتعلق بتعزيز العمل العربي المشترك . كما أكد سعادة المدير العام عن استعداد منظمة العمل العربية لوضع كافة إمكانياتها وخبراتها الفنية لدعم أطراف الإنتاج الثلاث في مختلف قضايا العمل والعمال .

كما عقد «**المطيري**» لقاءً مع ممثلي الاتحادات النقابية العمالية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث بحث معهم سبل تعزيز علاقات التعاون مع منظمة العمل العربية بما يخدم قضايا العمال الموريتانيين.

"المطيري" يشيد بتاريخ النضال العمالي الكويتي خلال نصف قرن

بدعوة من السيد / **محمد جمعان الحضينة**، رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق في الاحتفالية الخاصة بمرور خمسين عاماً على تأسيس الاتحاد برعاية كريمة من معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية السيدة / **هند صبيح براك الصبيح**، وذلك يوم الإثنين الموافق 2018/1/15 بحضور ممثلين عن منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والاتحاد الدولي للنقابات، واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات،..... وعدد من رؤساء الاتحادات العمالية، وأعضاء الوفود النقابية العربية.

وقد أشاد «**المطيري**» في مستهل كلمته بتاريخ النضال العمالي الكويتي خلال نصف قرن، والذي عايش تفاصيله أثناء انخراطه في صفوف الحركة النقابية الكويتية قرابة العشرين عاماً، إلى أن تشرف بالإجماع على اختياره رئيساً لهذا الاتحاد العريق، مثمناً دعوتهم له للمشاركة بهذه المناسبة العظيمة بصفته مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية «أول منظمة عربية تعنى بقضايا العمل والعمال على الصعيد القومي، وتطبق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك أصحاب الأعمال والعمال مع الحكومات في كل نشاطات وأجهزة المنظمة».

كما شكر سعادته في كلمته دولة الكويت، حكومة وأطراف إنتاج، لما تقدمه من دعم فني ومالي لمؤسسات العمل العربي المشترك، وخص بالامتنان **حضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح** حفظه الله ورعاه، لتكرمه باستضافة المؤتمر العربي الأول للقمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عقدت على أرض الكويت عام 2009 حيث تم اعتماد البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، وتم تكليف منظمة العمل العربية بمسؤولية متابعته، إضافة إلى احتضان دولة الكويت الدورة 42 لمؤتمر العمل العربي لعام 2015 .

هذا وتوجه «**المطيري**» بالتحية إلى مؤسسي ورواد الحركة النقابية الكويتية قائلاً: «**أنتم من أنار الشعلة ليستضيء بها أخوانكم النقابيون، وأنتم من حمل الراية، وتجاوز العقبات، وواجه التحديات لتأسيس تلك الحركة النقابية الفتية الرائدة على مستوى دول المنطقة حينها، والتي كان أساسها حب الوطن، وحب الطبقة العاملة، والتي دعمتها الحكومة وسمو الشيخ أمير البلاد، بصدور دستور الكويت الذي كفل حرية تأسيس الجمعيات، والنقابات علي أسس وطنية وبوسائل سلمية، مما أتاح المناخ الديمقراطي لمسيرتكم المباركة**»

مختتماً كلمته بتوجيه الشكر للاتحاد العام لعمال الكويت متمثلاً برئيسه وأعضاء المجلس التنفيذي، ولكل من شارك في التحضير والإعداد والتنظيم لهذه الاحتفالية.

كما تضمنت فعاليات الاحتفال الخاص عرضاً لفيلم وثائقي عن تاريخ الحركة النقابية الكويتية، وتكريماً لمؤسسي الاتحاد العام لعمال الكويت، إضافة إلى تكريم عدد من النقابيين والنقابيات في الاتحاد العام.

المدير العام لمنظمة العمل العربية يشارك في المؤتمر العربي الرابع للإصلاح الإداري والتنمية

تحت رعاية سمو الشيخ – **منصور بن زايد آل نهيان** نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة، افتتح يوم الأحد الموافق 19 نوفمبر تشرين الثاني في إمارة أبوظبي المؤتمر الرابع للإصلاح الإداري والتنمية، تحت عنوان (**الإدارة بين القطاعين الحكومي والخاص: نحو التميز المؤسسي**)،

وبناءً على الدعوة الموجهة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شارك سعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال هذا المؤتمر الهام، الذي يهدف إلى بحث مسيرة التطوير في الإدارة الحكومية وتقديم الخدمات العامة، واستعراض العديد من الممارسات العالمية والعربية التي ارتكزت على الشراكة والتعلم المتبادل والتكامل في الإدارة بين أساليب وأدوات الإدارة الحكومية وأساليب وأدوات إدارة القطاع الخاص، وبحث كيفية تطبيق برامج مسرعات التنمية وتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشروعات ذات قيمة اقتصادية، فضلاً عن إيجاد حلول مبتكرة لأهم التحديات التي تواجه الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين؛ بما يسهم في إحداث تغيير حقيقي في نمط الحياة في المجتمعات الإنسانية، والانتقال من مرحلة رضا المستفيدين إلى مرحلة الرفاهية والسعادة.

ناقش المؤتمر على مدار ثلاثة أيام عمل؛ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديث منظومة البيانات والمعلومات (ورشادة صنع القرار الحكومي)، وبناء علاقات الشراكة والتعاون مع المواطنين والمستفيدين، وتبادل خبرات القطاعين الحكومي والخاص في طرق تقديم الخدمات العامة، كما يستعرض سبل تعزيز جسور الثقة بين الدولة والمواطن، وتحقيق المواطنة الفعالة، والتميز المؤسسي واستشراف وصناعة المستقبل.

هذا وشارك في أعمال المؤتمر عدد من معالي السادة وزراء التنمية الإدارية في الدول العربية، وكذلك ممثلون عن المنظمات الدولية (OECD، ESCWA، UNDP)، كما يشارك ممثلون عن الأجهزة والدواوين وهيئات الخدمة المدنية والوظيفة العمومية والموارد البشرية، وعدد من المعنيين بالإصلاح والتطوير الإداري بالدول العربية.

العمل العربي

المدير العام في مؤتمر وزراء التعليم العالي:

«فلنستثمر في تعليم أبنائنا وشبابنا؛ لنمكنهم من الانخراط الفعال في عمليات التنمية»

برعاية كريمة من معالي الأستاذ/ **أحمد أبو الغيط**، الأمين العام لجامعة الدول العربيّة، افتتح كل من معالي الدكتور/ **خالد عبدالغفار** وزير التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية، وسعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة الدكتور **سعود هلال الحربي** المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المؤتمر السادس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي بالدول العربية، تحت عنوان «التعليم العالي العربي وعالم العمل والإنتاج: رؤية جديدة» والذي تعقده منظمة العمل العربية بالتعاون مع (ألكسو) وذلك بمقرّ الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة بالقاهرة يومي 26 - 27 ديسمبر-كانون الأول /2017 بحضور معالي السادة وزراء التعليم العالي في الدول العربية.

استهل «**المطيري**» كلمته الافتتاحية مبرزاً أهمية مشاركة منظمة العمل العربية في تنظيم هذا المؤتمر الوزاري؛ لارتباط موضوعه الوثيق هذا العام باختصاصات المنظمة، ولملامسته المباشرة لأحد هواجسها التي تنعكس آثارها على مستقبل أسواق العمل العربية، كما شكر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على حسن اختيار شعار المؤتمر الذي يجسد التكامل بين عمل المنظمات العربية، كما ثمن عالياً دأب جامعة الدول العربية المستمرعلى إيجاد صيغة مشتركة للتكامل بين المنظمات في إطار التعاون والتنسيق البيني لخدمة الأهداف المشتركة على امتداد الساحة العربية. كما نوه في معرض كلمته إلى حجم الجهود الجبارة التي قامت بها مؤسسات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في زيادة وتحسين فرص العمل- ورفع الإنتاجية والتي أثمرت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي،

وتابع قائلاً: «أدركت منظمة العمل العربية أبعادَ الفجوة بين مخرجاتِ التعليم ومتطلبات سوق العمل،

وعدم تطابق المهارات مع احتياجات أسواق العمل، فالبطالة في دولنا العربية هي بطالة شباب ومتعلمين ووصلت لمعدلات عالية، مما استدعى منا الوقوف عند هذه الأرقام، والبحث العميق في أسباب المشكلة واقتراح الحلول، فأطلقت المنظمة الإصدارة الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي تسعى إلى توفير المعلومات اللازمة لأطراف الإنتاج الثلاث، وأصحاب القرار في الدول العربية؛ لرسم سياسات التشغيل، ووضع خطط وبرامج التعليم والتدريب والتوجيه المهني، عبر إتاحة الشبكة لقواعد بيانات واسعة وإحصائيات موثوقة ومؤشرات قياس معتمدة دولياً،تظهرُ الفجوة بين العرض والطلب، وبين مخرجات التعليم والتدريب وتنمية المهارات، واحتياجات أسواق العمل العربية، فتسهمُ في رصد وتقييم الواقع الراهن؛ مما يساعدُ في رسم سياسات وخطط استخدام في قطاعات مستدامة. كما توفرُ الشبكةُ قاعدة بيانات لفرص العمل والمؤهلات المطلوبة بهدف إتاحة الفرصة أمام العمال والباحثين عن عمل للحصول على الوظائف التي تتناسبُ مع كفاءاتهم وتسهمُ في بناء قدراتهم ومهاراتهم بما يتوافقُ مع احتياجات سوق العمل، كما تفتحُ لهم مجال التعليم والتدريب عن بعد في الاختصاصات والمؤهلات الأكثر طلباً على الشبكة».

ودعا سعادة المدير العام في ختام كلمته جميع المشاركين إلى إيجاد رؤية مشتركة جديدة تجسر الفجوة بين مؤسسات التعليم وعالم العمل والإنتاج، ووضع خطوط عريضة لسياسات وخطط وبرامج تعتمد على الكيف وليس الكم وترتكز على حوكمة جديدة أساسها الشراكة مع أطراف الإنتاج، والمنظمات العربية ذات الصلة، تستغلُ كاملَ الطاقات البشرية وتحد من هدر الوقت والمال، وتساهم في خفض نسب البطالة المرتفعة، مضيفاً : «فلنستثمر في تعليم أبنائنا وشبابنا لنمكنهم من الانخراط الفعال في عمليات التنمية»؛.

ومن الجدير بالذكر أن «التعليم العالي» هو أحد روافد قوة العمل العربية المنوط بها إحداث نقلة نوعية في عالم العمل، شريطة التخطيط المحكم والتنسيق الكامل مع قطاعات العمل والإنتاج في إطار رؤية مستقبلية واضحة تستشرف المخاطر والصعوبات، وهذا ما تجسده أهداف المؤتمر في وصف واقع السياسات المنتهجة في الدول العربية للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل والإنتاج، ورصد التوجهات الاستراتيجية المعلنة في مجال التنمية المستدامة 2030 من خلال مؤسسات التعليم العالي وقطاعات العمل، وطرح رؤى بديلة لعلاقة التعليم بعالم العمل والإنتاج،

«المطيري» في الكويت للتضام

تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله، استضافت دولة الكويت في الثاني عشر والثالث عشر من شهر نوفمبر "المؤتمر الدولي عن معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل؛ (القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل) بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت. حيث افتتح صاحب السمو أمير البلاد صباح يوم الأحد الموافق 12 نوفمبر 2017 أعمال المؤتمر بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والأمين العام لجامعة الدول العربية معالي السيد/ أحمد أبو الغيط، هذا وشارك سعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال المؤتمر الذي عقد بحضور معالي السادة وزراء الشؤون الاجتماعية ورؤساء الهيئات المعنية بالطفولة في عدد من الدول العربية، ورؤساء المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية، إلى جانب أعضاء من لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة، وعدد من الشخصيات البارزة على المستويين العربي والدولي في مجال الدفاع عن حقوق الأطفال الفلسطينيين.

هذا وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على المأساة غير الإنسانية التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون في ظل انتهاك الاحتلال الغاشم لاتفاقية حقوق الطفل، وجميع الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الطفل الفلسطيني، والتحديات والمعوقات التي تواجههم، وخاصة داخل معتقلات الاحتلال، في مخالفة للأعراف والقانون الدولي والإنساني والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل.

وناقش المؤتمر على مدار يومين واقع الطفل

ـــــن مع معاناة الطفل الفلسطيني

الفلسطيني التعليمي والصحي والنفسي في ظل اتفاقية حقوق الطفل الدولية، وانتهاكات الاحتلال لحقوق الطفل الفلسطيني، إلى جانب الأوضاع التعليمية والصحية والنفسية المتردية للأطفال الفلسطينيين الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.كما بحث الآليات اللازمة لتوفير الحماية القانونية للطفل الفلسطيني، وتأهيله تعليمياً ونفسياً وثقافياً في ظل الوضع القائم، والتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني من أجل تحقيق الأمن والسلام، كما عرضت جلسات عمل المؤتمر شهادات حية للأطفال الفلسطينيين.

ومن الجدير بالذكر أن منظمة العمل العربية تضع قضية عمال وشعب فلسطين ضمن أولوياتها في إطار المتابعة الحثيثة والمستمرة للأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة من خلال إعداد تقرير سنوي يرفع إلى مؤتمر العمل الدولي للوقوف على الانتهاكات التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في مصادرة حقوق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة، هذا وتنظم منظمة العمل العربية سنوياً ملتقى تضامنياً مع عمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة، على هامش مؤتمر العمل الدولي بهدف نقل صورة وضع العمال للمجتمع الدولي، وحشد التضامن والدعم معهم ومع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة؛ كما تدعم المنظمة مشاريع التشغيل من خلال حث الجهات المانحة لتمويل هذه المشاريع، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي للمانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم وإيجاد فرص العمل الكريم واللائق لعمال فلسطين.

«المطيري» يلتقي بأطراف الإنتاج الث

استعرض سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة لعمل العربية خلال زيارته معالي السيد/ **محمد سعفان** وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية، سبل مواصلة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء بمنظمة العمل العربية في المحافل الدولية، بما يخدم المصالح العربية والقضايا ذات الاهتمام المشترك .

ومن أجل الوقوف على مصلحة العمال في مصر والعالم العربي على حد سواء اجتمع سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية مع رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس لجنة القوي العاملة بالبرلمان السيد **جبالي المراغي**، تناول اللقاء آخر التطورات والمستجدات علي الساحة النقابية والعربية بالإضافة إلى أوضاع العمال في جمهورية مصر العربية.

ـــلاثة فـــي جمهـــورية مصر العربية

هذا وقد استقبل المهندس **محمد زكي السويدي** رئيس اتحاد الصناعات المصرية، سعادة السيد **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية بحضور السيد الدكتور/ **جمال عبد العظيم**، المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية والمهندس **سمير علام**، رئيس لجنة العمل السابق بالاتحاد والسيد **مؤمن مخيمر**، مستشار رئيس الاتحاد.

جاء هذا اللقاء لتوطيد العلاقات مع اتحاد الصناعات المصرية، وتبادل الآراء والأفكار فيما يخص التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال في مصر وناقشا أهمية التدريب الفني وسبل مواجهة البطالة وتحديات التشغيل التي تواجه أسواق العمل العربية.

أكد «**المطيري**» في لقائه مع «**السويدي**» حرصه على استمرار التنسيق والتعاون البناء مع إتحاد الصناعات المصرية كونه الصرح الذي يمثل الآلاف من المؤسسات الإنتاجية والعمال ولاسيما تلك المنتمية إلى القطاع الخاص، وأكد على دور القطاع الخاص الهام في عملية التنمية المستدامة، مشيراً إلى جهود المنظمة وسعيها الدائم إلى فتح الأسواق العربية كافة وخاصة تلك التي تواجه مشاكل في منظومة التشغيل للحد من البطالة لتبادل الخبرات بين الدول العربية.

ومن جانبه أشار «**السويدي**» إلى أمرين هامين فيما يخص الاهتمام والحفاظ على العامل، **أولهما**: تأمين وتوفير التدريب الفني له، **وثانيهما**: توفير التأمين الصحي، فتوفير التدريب المناسب للعامل يساهم في الحفاظ عليه وتأمين قدرته على العمل وإيجاد فرص عمل مناسبة داخل مصر وخارجها.

كما أن توفير التأمين الصحي للعامل يساعده على التركيز في عمله دونما خوف أو قلق من أي مكروه قد يصيبه ويتمكن من التفرغ للعمل والإنتاج، وبذلك يمكن الحصول على عامل منتج بصورة كاملة.

وفي هذا السياق أكد «**المطيري**» على أهمية هذين الأمرين وأضاف أن المنظمة بصدد إطلاق نظام للتدريب الفني عن بعد، حيث سيتم التدريب والتعليم بواسطة الإنترنت وبرامج خاصة ستكون متاحة لكافة دول العالم العربي، وأوضح أنه يتم الآن إجراء الاختبارات النهائية للمنظومة تمهيداً لإطلاقها قريبًا.

لقاء «غصن والمطيري» توطيد للعلاقات الثنائية بين المنظمة والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

استقبل سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في مكتبه بمقر المنظمة في القاهرة، السيد / **غسان غصن** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، حيث رحب سعادته في بداية اللقاء بالأمين العام، مؤكداً على عمق العلاقات التي تربط منظمة العمل العربية بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، مشيراً إلى أهمية التنسيق المستمر بين أطراف العمل الثلاث، بما يخدم العمل العربي المشترك، ومصالح الطبقة العاملة على امتداد الساحة العربية.

كما أكد الطرفان على أهمية وحدة الحركة النقابية العربية لمواجهة التحديات، وبحثا معاً السبل الكفيلة لدعم التنسيق الثنائي في القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ومن جانبه أكد **غصن** على العلاقة التاريخية التي تجمع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بمنظمة العمل العربية، كما أطلع المطيري على التحضيرات والاستعدادات الجارية مع اقتراب موعد اجتماع لجنة المرأة بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الذي تم عقده في الخرطوم خلال نوفمبر المقبل.

في الدورة الطارئة للمجلس المركزي
المطيري: "القدس عربية وستبقى عربية إلى يوم الدين"

بدعوة من السيد/ **غسان غصن**، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب شارك المدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** يوم الأربعاء 2017/12/20 في افتتاح الدورة الطارئة الأولى للمجلس المركزي تحت عنوان: «معاً لأجل القدس عاصمة فلسطين الأبدية» بحضور السيد/ **جبالي المراغي**، رئيس المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والسيد/ **بشارة الأسمر**، رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان والسيد/ **جورج مافريكوس**، الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات، وعدد من رؤساء الاتحادات العمالية وأعضاء الوفود النقابية العربية.

وفي افتتاح أعمال الدورة الطارئة للمجلس المركزي استهل المطيري كلمته بلاءات ثلاث قائلاً: «لا».. لن نرضخ لهيمنة إرهاب دولة مارقة، و«لا»... لن نستكين للظلم في زمن الأزمات والمحن...و«لا»... لن تسلب القدس العربية بقرار انتهازي جائر يخرق جميع القرارات والمواثيق والاتفاقات الدولية، فالشرعية الدولية والقرارات الأممية تؤكدان أن وضع القدس استثنائي، وأن أي إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال الغاشم لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف، هي إجراءات غير قانونية؛ ولاغية وباطلة».

مؤكداً أن للقدس خطوطاً حمراء لا يجب المساس بها، فقدسيتها متجذرة في الديانات السماوية، ضاربة في أعماق التاريخ، فهذا التصرف الفردي غير محسوب العواقب، يشكل تحدياً خطيراً وسافراً واستهتاراً بمشاعر الفلسطينيين والعرب.

وتابع سعادة المدير العام كلمته: «نحن في منظمة العمل العربية نتابع بحرقة مايجري علي أرض فلسطين الحبيبة ولعاصمتها القدس الشريف، ويؤسفنا تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها عمال وشعب فلسطين، وما يعانوه يومياً من ممارسات تعسفية على حواجز قوات الاحتلال ومعاملة مهينة ومذلة، وترسيخ ممنهج للتمييز ضدهم، واستغلالهم، وحرمانهم من أبسط حقوقهم في انتهاك صارخ لجميع الأعراف والمواثيق الدولية، ناهيك عن التوسع الاستيطاني المجحف للكيان الصهيوني ومصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية وعزل المناطق عنصرياً وتشديد الحصار على غزة والسيطرة الكاملة على الاقتصاد ومقومات التنمية في تحد للقرارات الأممية ذات الصلة على مرأى من العالم أجمع». موقناً أن جميع من حضر هذا الاجتماع الطارئ، وكل عربي، لديه اعتقاد راسخ بأن الحق لايموت، وبأن الظلم لابد أن ينجلي،

ودعا «**المطيري**» جميع النقابيين الأحرار بسواعدهم السمراء إلى أن يضافروا جهودهم لدعم آمال الشعب الفلسطيني في اعتراف جميع دول العالم بدولة فلسطين والقدس عاصمتها الأبدية.

مختتماً كلمته: « أقول بكل قلب عربي أن القدس عربية وستبقى عربية إلى يوم الدين»

المطيري .. يشارك في اجتماعات الدورة 332 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال الدورة 332 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية المنعقدة في جنيف، والتقى على هامش أعمال جلسات العمل سعادة السيد/ **غاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية، حيث تبادلا الآراء حول القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك والمعروضة على مجلس الإدارة.

كما استعرض المطيري نتائج لقاء السيد/ **فرانك هاجمان** نائب المدير الإقليمي – مدير فريق العمل اللائق للدعم الفني للدول العربية ورئيس بعثة تقصي الحقائق مؤكداً على دور لجنة تقصي الحقائق في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى للوقوف على الانتهاكات التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في مصادرة حقوق عمال وشعب فلسطين وضرورة تناول تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية للدورة 107 هذه الانتهاكات وسبل الحد منها.

كما سلم السيد/ **فايز علي المطيري** دعوة شخصية لسعادة السيد/ **غاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية لحضور أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي الذي سيعقد في الثامن من أبريل/ نيسان القادم واستعرض معه أهم الموضوعات الفنية المطروحة خلال المؤتمر، وخص بالذكر تقرير المدير العام حول «ديناميكية أسواق العمل العربية: التحولات ومسارات التقدم».

هذا وبحث سعادة المدير العام في لقائه مع الدكتورة **ربا جرادات** مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية سبل تعزيز علاقات التعاون القائمة بين المنظمتين في كافة المجالات المشتركة، وتم التنسيق لتنفيذ بعض الأنشطة المشتركة الموجهة للمنطقة العربية خلال هذا العام.

«المطيري» يهنىء وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية

استقبل سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في العاشر من شهر أكتوبر 2017 بمكتبه في مقر منظمة العمل العربية معالي الدكتورة / **ابتهاج عبد القادر الكمال**، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية.

حيث هنأ «**المطيري**» في بداية اللقاء معالي الدكتورة/ وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل على توليها منصبها متمنياً لشخصها الكريم التوفيق والنجاح في القيام بالمهام المسندة إليها .

استعرض الجانبان مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبحثا خلال اللقاء سبل توطيد علاقات التعاون الثنائية من خلال إعداد وتنفيذ برامج مشتركة بهدف تطوير مهارات وقدرات الكوادر الفنية والإدارية العاملة على المستوى الوطني في إطار اختصاصات عمل المنظمة وخاصة فيما يتعلق بمجالات الصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية والتوصيف الوظيفي .

وعبر سعادة السيد / **فايز المطيري** عن استعداد منظمة العمل العربية الدائم لتقديم كل عون مخلص ضمن إمكانياتها المتاحة لصالح أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية عامة والجمهورية اليمنية خاصة.

المطيري من الشارقة: «لابد من خلق شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص»

تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ **سلطان بن محمد القاسمي**، ولي العهد ونائب حاكم الشارقة، عقد المؤتمر الخامس للموارد البشرية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي تحت عنوان «رأس المال البشري الخليجي ... ثروة واعدة» في الشارقة خلال الفترة من (15– 16 أكتوبر تشرين الأول 2017). وبناءً على الدعوة الموجهة من غرفة تجارة وصناعة الشارقة، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، شارك سعادة الأستاذ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال هذا المؤتمر، وألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية استهلها بتقديم الشكر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وخص بالذكر صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي ولي العهد ونائب حاكم الشارقة؛ لتكرمه برعاية أعمال المؤتمر، واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مقدراً أهمية هذا المؤتمر، الذي يبحث في سبل استثمار رأس المال البشري «الثروة الواعدة» وتطوير أدائه الوظيفي وفق متطلبات سوق العمل الخليجي، والذي يعد أحد اهتمامات منظمة العمل

العربية في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية، مشيراً إلى موضوع التدريب المهني كأحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة 2030،عنوان تقرير المدير العام الذي قدم في الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي حيث تم طرحه كأحد الحلول لجسر الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، منوهاً إلى تركيز أنشطة المنظمة للسنوات القادمة على برامج التأهيل والتدريب المهني خدمة لأطراف الإنتاج في الدول العربية. مستكملاً كلمته: «وهنا أجد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لتطوير مناهج التعليم والتدريب لتواكب متطلبات أسواق العمل وأنماط التشغيل الحديثة من خلال خلق شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات القطاع الخاص، والتركيز على المهن المرتبطة بالاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات»، كما أشار سعادته إلى ضرورة تشجيع جيل الشباب على العمل الحر ودعم مشاريع ريادة الأعمال،وتفعيل روح المبادرة والإبداع والابتكار، ونشر هذه الثقافة في المجتمع لتساهم الأسرة الخليجية بدورها في تشجيع أبنائها وبناتها على الانخراط في العملية التنموية.

هذا ويناقش المؤتمر في دورته الخامسة موضوعات هامة، وقضايا عدة تهم شريحة واسعة من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي، يأتي في مقدمتها، السعادة والأمان الوظيفي (ومستقبل التوطين)، ومشاريع المرأة وفرص عملها، كما يستعرض واقع ومستقبل رأس المال البشري الخليجي، وريادة الأعمال والاستثمارالحر للشباب ودورالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التنمية البشرية.

شهدت فعاليات المؤتمر الخامس للموارد البشرية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي مشاركة واسعة ورفيعة المستوى من كبار المسؤولين والشخصيات الرسمية وممثلي قطاع الأعمال الخاص ومنشآته إضافة إلى ممثلي الهيئات والأجهزة والخبراء والمختصين في شؤون الموارد البشرية وسوق العمل خليجياً وإقليمياً ودولياً .

العمل العربي

لقاء المطيري وفرانك هجمان

التقى صباح يوم الإثنين الموافق 19 / 2018/02 بمقر مكتب العمل العربي سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية بالسيد / **فرانك هجمان**، مساعد المدير العام للمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية «بيروت» رئيس بعثة تقصي الحقائق في فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

حيث استعرض الجانبان أهمية التعاون المشترك بين المنظمتين وضرورة استمرار التنسيق في تنفيذ البرامج المشتركة خلال السنوات القادمة .

كما قام سعادة السيد / **فايز علي المطيري** بإيضاح أهم ملاحظات المجموعة العربية والتي عقدت اجتماعاتها على هامش فعاليات مؤتمر العمل الدولي جنيف «مايو / 2017 » والمتعلقة بالآثار السلبية التي يتعرض لها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم .

مؤكداً على أهمية تنفيذ قرارات مؤتمرات العمل العربية في دوراته المختلفة نحو أهمية تنظيم مؤتمر للمانحين يخصص للأراضي العربية المحتلة وضرورة الاهتمام بهذا الشأن بالشكل الملموس الذي ينعكس على شعوبها.

كما قام سعادته بتزويد السيد / **فرانك هجمان** بنسخة من تقرير المدير العام حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السورى والجنوب اللبناني لعام 2017 للاستنارة بأهم ماتضمنه التقرير.

وقد أعرب السيد / **فرانك هجمان** عن بذل مساعيه الحثيثة لتفعيل التعاون بين المنظمتين . والاهتمام بكافة الملاحظات للمجموعة العربية وتقرير مدير عام منظمة العمل العربية .

مشيراً إلى دور منظمة العمل الدولية في دعم عمال وشعوب الأراضي العربية المحتلة من خلال برامج التنمية البشرية التى تقدم من بعض الحكومات من الدول العربية والأوروبية .

وتسعى المنظمة وبشكل مستمر لزيادة التعاون الإنمائي، مؤكداً على السعي نحو تنظيم مؤتمر المانحين بالتنسيق مع منظمة العمل العربية.

في نهاية اللقاء أعرب المدير العام لمنظمة العمل العربية عن سعادته البالغة بهذا اللقاء متمنياً بذل المزيد من المساعي لتلبية احتياجات شعوبنا العربية في بلداننا العربية الشقيقة .

«المطيري» «وحنفي»

يبحثان سبل تفعيل مذكرة التفاهم الثنائية

استقبل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم الخميس الموافق 12 أكتوبر 2017 بمكتبه في مقر منظمة العمل العربية، معالي الدكتور/ **خالد حنفي**، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية .

حيث هنأ «**المطيري**» في بداية اللقاء معالي الدكتور الأمين العام للاتحاد على توليه منصبه الجديد متمنياً لمعاليه كل التوفيق والنجاح في القيام بأعماله.

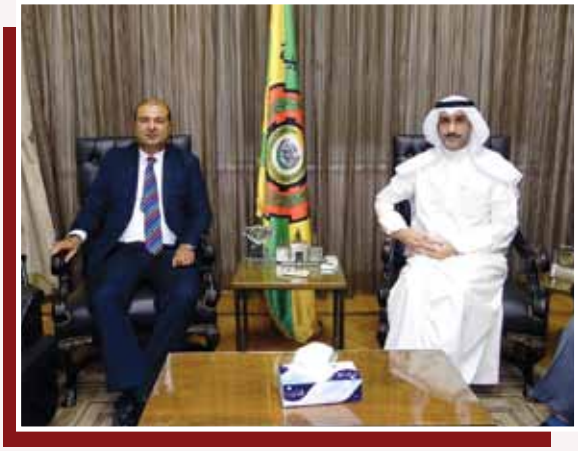

استعرض الجانبان مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبحثا خلال اللقاء سبل تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعت على هامش أعمال الدورة «44» لمؤتمر العمل العربي في إبريل الماضي، حيث أكد معالي الدكتور «حنفي» عن حرصه على تفعيل مذكرة التفاهم من خلال تشكيل لجنة تنسيق من الطرفين لتحديد آليات العمل التنفيذية التي تدعم منظمات أصحاب الأعمال في مجالات التشغيل، وريادة الأعمال، والصناعات الصغرى، ومتناهية الصغر والحرف التقليدية، للحد من البطالة وتشجيع الإبداع والابتكار، وتطوير وسائل وأساليب التدريب المهني والتعليم التقني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه منظمة العمل العربية، وسعادة مديرها العام من خلال أنشطتها المتميزة والبرامج والدورات التدريبية التي تساهم في تأهيل الكوادر العاملة العربية وإعدادها إعداداً جيداً .

كما أكد سعادة السيد / **فايز المطيري** من جانبه عن استعداد منظمة العمل العربية الدائم لتقديم كل عون لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية منوهاً إلي أهمية التنسيق والتعاون المستمر مع جميع الاتحادات العربية لما فيه مصلحة العمل وأطراف الإنتاج على امتداد الساحة العربية .

كما أشار إلى أن المنظمة تقوم من خلال خطة عملها بعقد المؤتمرات والندوات القومية لبحث سبل مواجهة البطالة وتوفير فرص عمل كريم ولائق من خلال التدريب التقني والمهني للباحثين عن عمل والشباب منهم خاصة.

فخامة الرئيس عمر البشير يفتتح الندوة القومية :
حول:«آليات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الدول العربية»

إن متغيرات عالم العمل وتشابكها وسرعة إيقاعها وضعت، مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في واقع غير مسبوق،لا تستطيع الأنماط التقليدية للتعليم أن تجابهها، مما توجب عليها البحث عن خطط وآليات لجسر الهوة بين ما يتم تعليمه والتدريب عليه في مؤسسات التدريب والتعليم، وبين متطلبات جهات التشغيل والتوظيف والاستخدام في السوق .

وإيماناً من منظمة العمل العربية، بأهمية التوصل إلي آلية مناسبة توائم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ودور التدريب الفعال في إعداد وتأهيل الموارد البشرية العربية بشكل تجعلها قادرة على المنافسة العالمية، وانطلاقاً مما سبق عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون والتنسيق واستضافة كريمة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان في إطار خطة عملها لعام 2017، الندوة القومية حول «آليات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياجات الفعلية لسوق العمل في الدول العربية»، وذلك في الخرطوم خلال الفترة (7 – 9 نوفمبر – تشرين الثاني 2017).

حظيت الندوة بتشريف كريم من فخامة الرئيس **عمر حسن أحمد البشير** – رئيس جمهورية السودان ولقد كان لقرار فخامته بمنح معالي السيد **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية وسام النيلين من الطبقة الأولى من العلامات البارزة في مسيرة منظمة العمل العربية تقديراً لما أنجزته على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن كما كان لهذا القرار أثرًا بالغاً في نفوس المشاركين من أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي خاصة وأن التكريم جاء بشكل مباشر من فخامة الرئيس وبحضور جميع المشاركين في الندوة و القيادات السياسية والإدارية والشعبية في السودان.

وجه فخامته في افتتاح الندوة كلمة قيمة تناولت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلدان وطننا العربي والوسائل الكفيلة بتجاوز عقبات التعليم والتدريب التقني والمهني مؤكدًا على أهمية هذه الندوة التي تصدت لهذا الموضوع الجوهري.

شارك في أعمال افتتاح هذه الندوة أكثر من (200) مشارك ومشاركة في مقدمتهم القيادات المختصة بقضايا التعليم والتدريب والتشغيل والتنمية ووزارة العمل والإصلاح الإداري بالسودان وعدد من قيادات وكوادر الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وممثلين

عن اتحاد عام أصحاب العمل بالسودان، كما شارك فيها (64) مشاركاً ومشاركة من (18) دولة عربية يمثلون أطراف الإنتاج .

ومن خلال جلسات العمل التي استمرت على مدى ثلاثة أيام وفي ضوء العروض المقدمة من قبل السادة الخبراء والمحاور الأساسية التي تضمنتها أوراق العمل والتجارب القطرية الناجحة والأسلوب المميز في إدارة الجلسات والحوار الإيجابي الهادف والبناء من قبل السادة المشاركين، قرر المشاركون اعتبار كلمة فخامة المشير / **عمر حسن أحمد البشير**، رئيس جمهورية السودان الوثيقة الرئيسية في وثائق الندوة والأساس في استنباط توصياتها لما تضمنته من توجهات علمية هادفة .

كما دعا المشاركون الدول العربية إلى سرعة التوجه نحو اقتصاد المعرفة ضمن إطار تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وذلك من خلال بناء برامج ومضامين هذا القطاع و تطويرها حسب متغيرات واتجاهات سوق العمل لتكون مخرجاتها ملائمة لما يتطلبه قطاع الإنتاج ، وتبني نظام التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتطبيقاتهما في التعليم والتدريب، وإنشاء المراكز الوطنية لتوفير الدعم الفنّي والأدوات والوسائل اللازمة لتطوير المحتوى التعليمي الرقمي، استجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تطوير سير العلم والتعليم ونقله من صوره التقليدية إلى مسار يستجيب لمتطلبات سوق العمل، إضافة إلى دعوة الدول العربية إلى تطوير منظومة الإرشاد والتوجيه المهني والوظيفي من خلال تزويد الشباب بالمعلومات والمهارات اللازمة لتحفيز قدرتهم على العمل بإيجابية وأكثر إنتاجيةً وتكيفًا وانسجامًا مع بيئة العمل وتنسيق خدمات التوجيه المهني داخل القطاع الواحد مع الخدمات في القطاعات الأخرى المقدمة من داخلها وخارجها والعمل على فتح المسارات التعليمية (مراحل وأنواع التعليم) أفقيًا وعموديًا والعمل على تغيير الصورة النمطية للعمل المهني وتغيير ثقافة العيب التي تلازم تفكير وتوجهات الكثير من الشباب وتفعيل حملات التوعية المهنية.

أكد المشاركون في توصياتهم على ضرورة تحقيق توازن الأنشطة الاقتصادية بما يكفل التطور المتناسب للقطاعات الجاذبة للعمالة المدربة والماهرة، بحيث لاتصبح عملية الجذب مقصورة على الأنشطة سريعة العائد، بل تمتدّ إلى الأنشطة الإنتاجية ذات الاستدامة والمردود الاقتصادي الكلي والاجتماعي والبيئي المناسب على المدى المتوسط والطويل، ودعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي أعدتها منظمة العمل العربية والتي توفر فرصة تبادل معلومات سوق العمل بين الدول العربية الأمر الذي يحد من مشكلة البطالة والفقر في الوطن العربي .

كما جدد المشاركون دعوتهم للدول العربية التي لم تعتمد (الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني و المهني) الصادرة عن منظمة العمل العربية إلى اعتمادها والاستفادة من مضامينها باعتبارها إطاراً استراتيجياً حاكمًا لمنظومة التدريب التقني والمهني .

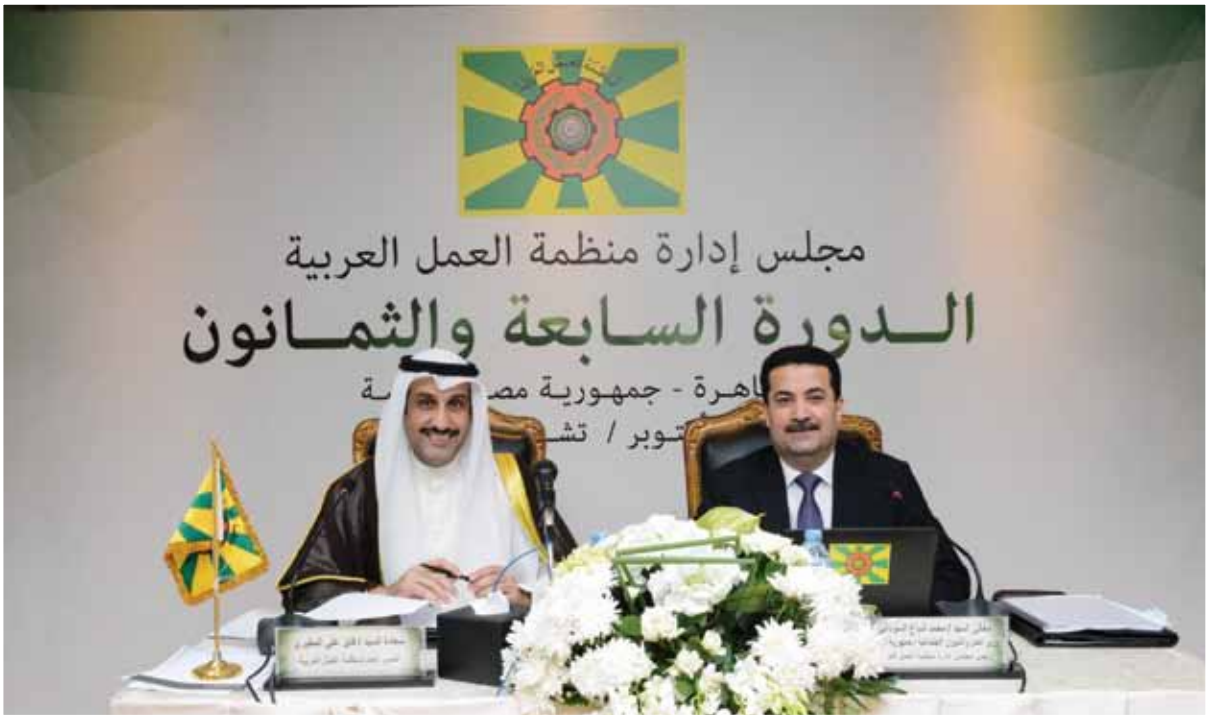

المطيري: «التنمية المستدامة تتطلب تعاوناً عربياً فعالاً»

احتضنت مدينة القاهرة أعمال الدورة (87) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة 7 – 8 أكتوبر تشرين الأول 2017، حيث تم في بداية الاجتماع انتخاب معالي المهندس **محمد شياع السوداني** وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق رئيساً للمجلس، وكلاً من السيد/ **عثمان محمد شريف الريس**، مملكة البحرين نائباً لرئيس المجلس عن أصحاب الأعمال، والسيد/ **جبالي محمد جبالي المراغي**، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر جمهورية مصر العربية نائباً لرئيس المجلس عن العمال.

وقد ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في الجلسة الافتتاحية رحب فيها بأعضاء مجلس إدارة منظمة العمل العربية، مهنئاً معالي المهندس محمد شياع السوداني على انتخابه رئيساً لمجلس إدارة المنظمة .

أكد «**المطيري**» في كلمته على ما تشهده المنطقة العربية من حراك ومتغيرات عميقة الأثر تتطلب إيلاء الأهمية القصوى للموضوعات الاجتماعية والاقتصادية، كمكافحة الفقر، وتشغيل الشباب، والاهتمام بالتدريب المهني، وتعزيز الحوار الاجتماعي في كافة مستوياته، مؤكداً على أن تحقيق التنمية المستدامة في ربوع وطننا العربي يتطلب تعاوناً عربياً فعالاً قد أصبح حتمية استراتيجية لدولنا العربية .

ومن جانبه ألقى معالي المهندس **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، رئيس مجلس إدارة

ـــــن القاهـــرة وبغداد

منظمة العمل العربية كلمة أشار فيها إلى أن معدلات البطالة المتزايدة في منطقتنا العربية تحتاج إلى برامج فعالة وطنية وقومية لدعم التشغيل من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للقطاع الخاص، ليصبح شريكاً فاعلاً في تحقيق التنمية، كما أشار معاليه إلى أهمية تغيير ثقافة العمل لدى الشباب، وخلق روح المبادرة والابتكار، لتفعيل ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وقد ناقش المجلس عدداً من البنود والتقارير الهامة، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (86) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي، وتقريراً عن أعمال الدورة (26) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة التي عقدت في القاهرة (يوليو/ تموز 2017) وتقريراً حول تطوير نظم العمل بمنظمة العمل العربية، وتقريراً عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة حيث أكد المجلس دعمه ومساندته الكاملة للشعب الفلسطيني في مواجهة الممارسات اللاإنسانية للكيان الصهيوني، من أجل استرداد حريته وحقه في تقرير المصير.

كما ناقش المجلس تقريراً حول نتائج أعمال الدورة «106» لمؤتمر العمل الدولي (جنيف يونيو/ حزيران 2017) حيث أكد على أهمية الاستمرار في توحيد المواقف العربية تجاه القضايا المعروضة على المؤتمر من خلال كلمة يلقيها رئيس المجموعة العربية أمام مؤتمر العمل الدولي باسم المجموعة العربية مشيداً بجهود معالي السيدة / **هند صبيح براك الصبيح** – وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت – رئيس المجموعة العربية على قيادتها الحكيمة لأنشطة المجموعة العربية خلال أعمال الدورة .

كما أشاد المجلس بجهود سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في تطوير العمل في المنظمة لتواكب التطور التكنولوجي ، كما أشاد المجلس بالفعاليات والأنشطة المتميزة التي قدمتها المنظمة بين دورتي المجلس، مؤكداً على أهمية التركيز على قضايا التنمية المستدامة، والعمل اللائق والاقتصاد الأزرق الخاص بالمسطحات المائية، ضمن محاور التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.

وتلبية لدعوة معالي السيد / **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، لاستضافة أعمال المجلس انعقدت الدورة الثامنة والثمانون لمجلس إدارة المنظمة في بغداد جمهورية العراق، استهل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة الجلسة الافتتاحية لأعمال المجلس بتوجيه الشكر والتقدير إلى معالي المهندس/ **محمد شياع السوداني** لاستضافته اجتماعات الدورة «88» لمجلس الإدارة وتوفير كل سبل النجاح لأعمالها، كما توجه بالشكر إلى جمهورية العراق الشقيقة حكومة وشعباً على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، متمنياً لها دوام التقدم في مسيرتها التنموية داعياً المولى عز وجل أن يمن عليها بدوام الأمن والاستقرار والازدهار بإذن الله.

موجهاً تحية إعزاز وتقدير لأطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق ممثلين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واتحاد الصناعات والاتحاد العام لنقابات العمال.

وأضاف أن هذه الدورة تأتي في ظل ظروف ومستجدات دولية وإقليمية تشهدها دولنا العربية، وتفرض علينا تحديات هي من صميم اختصاصات عمل منظمة العمل العربية، الأمر الذي يستلزم تعزيز التعاون العربي المشترك، مؤكداً في ختام كلمته بأن فلسطين ستظل في قلب كل عربي وأنها ما زالت قضية العرب الأولى، كما استعرض سعادته بنود جدول أعمال مجلس الإدارة للدورة الثامنة والثمانين.

ومن جانبه ألقى معالي المهندس/ **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، كلمة رحب في بدايتها بمعالي السادة الوزراء، والسادة رؤساء الوفود المشاركين في أعمال المجلس، مؤكداً العمل على إعادة تأهيل وإصلاح البنى الاجتماعية والاقتصادية في العراق، منوهاً إلى أهداف التنمية المستدامة كخيار حضاري، وفي مقدمتها الهدف الثامن الذي يتعلق بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتشغيل العمالة المنتجة الكاملة، وتحقيق الغايات المرجوة من برنامج العمل اللائق.

تضمن جدول أعمال هذه الدورة عدداً من البنود الهامة التي تناولت تقرير المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، إلى جانب متابعة تنفيذ قرارات الدورة (87) لمجلس إدارة المنظمة، بالإضافة إلى تقارير حول: نتائج أعمال الدورة (38) للجنة الخبراء القانونيين، وتقريرعن نتائج أعمال الدورة (37) للجنة الحريات النقابية، وتقريرعن نتائج أعمال الدورة (16) للجنة شؤون عمل المرأة. كما ناقش السادة أعضاء المجلس تقرير نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية، فيما بين دورتي مجلس الإدارة «87»، «88»، وكذلك مشروع خطة عمل المنظمة للعامين (2019 – 2020)، وبنداً عن الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2018)، وكذلك تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (أبريل / نيسان 2019) .

هذا وأشاد أعضاء المجلس بجهود سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في تطوير عمل المنظمة لتواكب التطور التكنولوجي العالمي، كما أثنوا على الفعاليات والأنشطة المتميزة التي قدمتها المنظمة بين دورتي المجلس.

وقد وقعت خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة والثمانين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية وبناءً على رغبة المعهد الأوروبي الأردني لتطوير الأعمال « إيجابي»، التابع لغرفة صناعة عمان، بالتعاون مع منظمة العمل العربية لتنفيذ بعض البرامج التدريبية الواردة في خطة عمل المنظمة، والبرنامج التأهيلي لنيل الدبلوم المهني في الصحة والسلامة المهنية المعتمد من مؤتمر العمل العربي، وقع سعادة السيد/ **فايز المطيري** مدير عام منظمة العمل العربية برتوكول تعاون مع السيد/ **زياد الحمصي** رئيس غرفة صناعة عمان، بصفته رئيس مجلس إدارة المعهد، والذي يهدف إلى تطوير قدرات العاملين في القطاع الصناعي والخدمي في الأردن، حيث يأتي هذا البروتوكول كمبادرة لدعم المنشآت على التطبيق السليم لنظم السلامة والصحة المهنية وتوفير بيئة عمل آمنة، من خلال تدريب الفنيين والأخصائيين ومسؤولي إدارة المنشآت الاقتصادية؛ بهدف دعم وتطوير خدمات الصحة والسلامة المهنية، وتأهيل الكوادر العاملة الوطنية والعربية في هذا المجال بمختلف القطاعات على المستويين الوطني والقومي وذلك في المملكة الأردنية الهاشمية .

المطيري في ندوة الهجرة والتنمية: «نتابع بقلق شديد تدفقات وتيارات الهجرة»

في إطار تنفيذ خطة منظمة العمل العربية لعام 2017، عقدت المنظمة (**إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر**) بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية، الندوة القومية حول « الهجرة والتنمية» وذلك بمدينة الرباط بالمملكة المغربية، في الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر 2017

تم تنظيم هذه الندوة بهدف التباحث والتشاور حول الهجرة والقضايا المتعلقة بها في بعديها القانوني والتنموي، للتعرف على الأهمية الحيوية لموضوعات الهجرة ومدى ارتباطها بالتنمية من خلال طرح عدد من المحاور الرئيسية، تجعل لهذا الطرح دلالات متميزة في المساهمة والربط بين هذه المسألة الحيوية الهامة وخطط وبرامج التنمية العربية الشاملة، وتعمق الحوار والتشاور بين البلدان العربية حول أسباب وضغوطات الهجرة وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة، وتبادل المنافع بشكل متوازن بين البلدان المعنية، وتحويل المضار المترتبة عن فقدان الكفاءات العربية بسبب الهجرة إلى فوائد

جمة لنقل التجارب الدولية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي وصل لها العالم المتقدم في قضايا التشغيل والتعليم والتدريب للنهوض في هذا القطاع الهام في بلداننا العربية.

شارك في أعمال الندوة (79) مشاركاً ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج في الدول العربية من الكوادر المعنية بموضوعات الهجرة والتنمية وقضايا التشغيل فضلاً عن السادة الخبراء وممثلي بعض المنظمات العربية والإقليمية والجامعات المغربية، بالإضافة إلى مشاركة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم ورقة عمل تناولت موضوع «النزوح والهجرة الجماعية».

افتتح معالي السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الأربعاء الموافق 6 ديسمبر 2017 أعمال الندوة القومية حول «الهجرة والتنمية»، بحضور معالي السيد **محمد يتيم**، وزير الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية، وبمشاركة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وعدد من ممثلي المنظمات العربية والدولية ذات الصلة وممثلي منظمات المجتمع المدني .

رحب سعادة السيد / **فايز المطيري** في بداية كلمته الافتتاحية بمعالي السيد / **محمد يتيم** وزير الشغل والإدماج المهني، والسادة ممثلي أصحاب الأعمال ومنظمات العمال المغاربة، كما رحب بالسادة المشاركين ممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية، لتحملهم عناء السفر للمشاركة في هذا النشاط الحيوي الهام .

أكد «**المطيري**» في كلمته على أن انعقاد هذه الندوة يأتي من منطلق اهتمامات منظمة العمل العربية بمختلف القضايا المتعلقة بالهجرة، والذي يعكس مدى إيلاء الدول العربية أهمية خاصة بموضوعات الهجرة في ضوء التحديات التنموية التي تواجهها، وفي مقدمتها الفقر والبطالة والتي وصلت معدلاتها في بعض الدول إلى معدلات خطيرة، مما يتطلب التعامل مع هذه القضايا في إطار رؤية عربية مشتركة، وتكتل عربي يضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف .

كما أشار سعادته إلى أن منظمة العمل العربية تتابع بقلق شديد تدفقات وتيارات الهجرة التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الحالي بسبب تغير الدوافع التي لم تعد تقتصر على طالبي العمل فقط، بل تمتد لطالبي الأمن والأمان؛ بسبب حالة عدم الاستقرار في أجزاء من المنطقة العربية، حيث تحولت الهجرة إلى حركات نزوح جماعي بحجم كبير ليضم النساء والأطفال وكبار السن،مما يتطلب دعوة المجتمعات العربية والدولية إلى اتخاذ إجراءات جدية وعاجلة؛ للتعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة باعتبار المهاجر إنساناً في المقام الأول .

وفي نهاية كلمته، أكد المدير العام لمنظمة العمل العربية، بأن هذه الندوة تأتي استكمالاً لأنشطة المنظمة التي تهم بلداننا العربية، ومنها قضايا الهجرة التي تحاول المنظمة طرحها بظروفها المستجدة، وربط هذه المسألة القومية الحيوية الهامة بخطط وبرامج التنمية العربية الشاملة .

ومن جانبه بدأ معالي السيد / **محمد يتيم**، وزير الشغل والإدماج المهني كلمته بالترحيب بسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق له، كما رحب بالسادة المشاركين والخبراء، مؤكداً على أهمية استمرار وتعزيز التعاون والتنسيق بين المملكة المغربية ومنظمة العمل العربية ومختلف أجهزة العمل العربي ذات الصلة بموضوعات الهجرة والسكان والتنمية والتشغيل ورعاية المهاجرين، لما تلعبه الهجرة من دور حيوي في التحولات الاقتصادية

والاجتماعية والإصلاحات الوطنية التي تمر بها البلاد العربية؛ لتحقيق التنمية والتكامل العربي المنشود.

منوهاً معاليه إلى أن الوزارة قد عملت في إطار التزامها بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، على اتخاذ الإجراءات الضرورية لمساعدة المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم، بهدف إدماجهم في سوق الشغل من خلال تسجيل طالبي العمل منهم في مصالح التشغيل، وتنظيم ورشات حول التشغيل والإدماج لفائدتهم، ووضع آليات تحفيزية للعمل المأجور والتشغيل الذاتي وخلق المقاولات.

ناقشت الندوة على مدى ثلاثة أيام عمل محاور هامة، في مقدمتها الهجرة البينية بين البلدان العربية كمحفز للنمو والتكامل الاقتصادي العربي، ريادة الأعمال ودورها في الحد من الهجرة ، النزوح والهجرة الجماعية العربية ... ناقوس خطر يهدد المنطقة، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على قضايا التشغيل، التشريعات والمعايير والمواثيق العربية والدولية الخاصة بالهجرة، فضلاً عن تقديم ثلاث تجارب في مجال الهجرة لكل من المملكة المغربية ودولة فلسطين والاتحاد العام لنقابات عمال العراق .

في ضوء أوراق العمل والعروض التي تقدم بها السادة الخبراء وماأسفرت عنه من المناقشات مع المشاركين توصلت الندوة إلى التأكيد على أهمية الاتفاقيات الثنائية متعددة الأطراف لاستخدام العمالة بين الدول العربية، وأهمية المتابعة الدورية لها على ضوء تطورات أسواق العمل ومتطلباتها، والسعي إلى تعميق الحوار بين البلدان العربية المصدرة والمستقبلة للعمالة حول أسباب وضغوطات الهجرة، وفق رؤية شمولية واضحة المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة جادة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة وتبادل المنافع بشكل متوازن بين البلدان المعنية، ودعم آليات التفاوض العربي مع

الأطراف الأجنبية فيما يتعلق بمسائل الهجرة وحماية حقوق المهاجرين العرب، ودعم آلية التنسيق العربي مع المنتديات العالمية للهجرة والتنمية، وكذلك الآليات القائمة بالفعل في إطار الشراكة العربية مع الاتحاد الأوروبي وكذا الشراكات الأخرى، والتأكيد على أن أشكال وأنماط الهجرة الجديدة ليست كلها من أجل العمل فقط، ولكن أصبح جزء منها ليس بالقليل بحثاً عن الأمن والأمان والاستقرار، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي في صورة نزوح، نتيجة ما تمر به عدد من الدول في المنطقة العربية، مما يتطلب معها مزيد من الدراسات والمشاورات العربية المعمقة للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة وتعزيز روح الانتماء والمواطنة .

دعت الندوة الدول العربية التي ليس لديها لجان أو مجالس وطنية متخصصة لتنسيق سياسات الهجرة على الصعيد الوطني، إلى إنشاء جهاز وطني يضمن التنسيق بين مختلف السياسات التي تتعلق بالهجرة وزيادة فاعليتها، ويمكن من التنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي، وحثها على بناء نظام معلومات موحد لشؤون الهجرة والمغتربين والكفاءات المهاجرة، يعتمد على إدماج وتكامل نظم المعلومات القطرية مع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بالمنظمة بحيث يشمل قواعد البيانات عن الكفاءات العربية المهاجرة والشخصيات السياسية والعامة المغتربة، وبيانات عن الجمعيات والروابط والاتحادات الخاصة بالجاليات العربية، كما دعت الندوة في توصياتها كافة الهيئات والمؤسسات العربية العاملة في مجالات الهجرة إلى تنسيق جهودها في محاربة الهجرة غير النظامية، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والرقابية للتأكد من سلامة أنشطة مكاتب إلحاق العمالة وملاحقته سماسرة الهجرة غير الشرعية وتوعية المواطنين وخاصة فئات الشباب بمخاطر هذا النوع من الهجرة.

أول حقيبة تدريبية في قطاع الخدمات الصحية مترجمة للعربية.. وصادرة عن منظمة العمل العربية

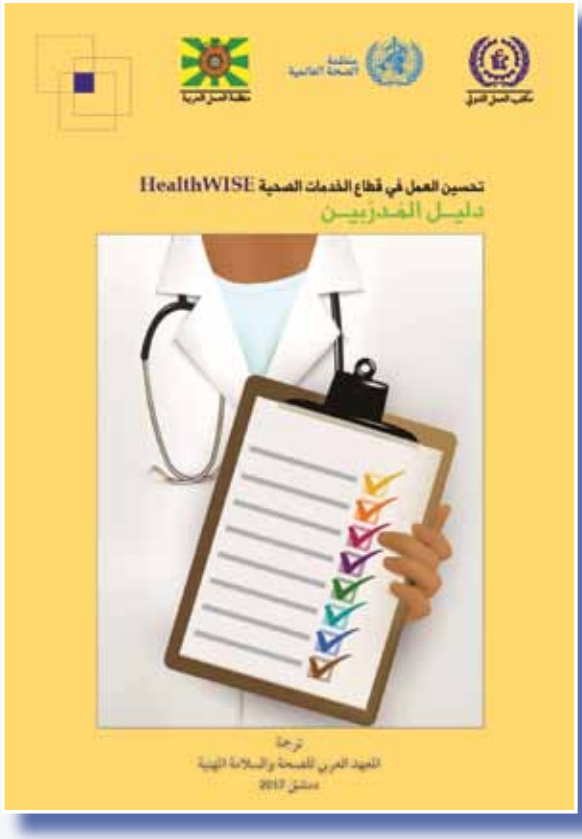

يشكل العاملون في القطاع الصحي نسبة كبيرة من القوى العاملة؛ ونظراً لأنهم يقدمون الخدمات الصحية ويسهمون في الحفاظ على صحة الأفراد والمجتمعات ورفاههم وعافيتهم، فإن الكثيرين يظنون أن العاملين الصحيين في منأي عن حدوث الأمراض المهنية ووقوع الحوادث المهنية ومايتلوها من إصابات؛ لكن على النقيض، إنهم عرضة للمخاطر البيولوجية (الحيوية)، كالتهابي الكبد الفيروسي B و C المنقول بالدم؛ والمخاطر الأرغونومية (التلاؤمية) المتمثلة بحَمْل المرضي ونقلهم، واتخاذ الوضعيات السيئة والمُرْبِكَة، والقيام بالأعمال المتكررة؛ والمخاطر الفيزيائية، كالتعرض للأشعة السينية؛ والمخاطر الكيميائية، كالأدوية السامة؛ والمخاطرالنفسية كالكَرْب (الإجْهاد) بسبب طبيعة عمل الخدمات الصحية ونظام النَوبات (الوَرْديِّات) والعمل ليلاً؛ عدا عن وقوع الحوادث وما يتلوها من إصابات.

أمام هذه التحديات طَوَّرت منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) حقيبة تدريبية تركز على نهج « تحسين العمل في قطاع الخدمات الصحية؛ حيث تهدف هذه الحقيبة إلى تحقيق ظروف العمل اللائق للعاملين الصحيين، والحفاظ علي صحتهم ورفاههم لأن جودة الرعاية التي يقدمها العاملون الصحيون تعتمد ولو جزئياً على جودة بيئة عملهم. إن الحقيبة عبارة عن منهجية تشاركية عملية تشجع المدراء والموظفين على العمل معاً لتعزيز أماكن العمل الآمنة والصحية، كما أنها تعزز تطبيق حلول بسيطة وقليلة التكلفة باستخدام

موارد محلية تعود بالنفع على العمال وأصحاب العمل، كما أن هذه المنهجية مُصَمَّمة لتعزيز التّعَلُّم عن طريق العمل .تتألف الحقيبة من دليل للمُدرِّبين يحتوي على الأدوات من أجل البرنامج التدريبي النّشِط، ودليل للعمل يساعد في الشروع بالتغييرات واستمرارها من أجل التحسين،

ونظراً لأهمية الدليلين قامت منظمة العمل العربية بترجمتهما إلى اللغة العربية ورفعهما على موقع المعهد الالكتروني www.aiosh.org،ويسرنا أن نضع بين أيدي قراءنا الأعزاء هذين الدليلين ليكونا مرجعين مفيدين رائدين في هذا المجال، كما أنهما أول إصدار للمنظمة على شكل حقيبة تدريبية في ميدان قطاع الخدمات الصحية.

يتضمن الدليلان ثماني وحدات تدريبية أساسية حول التحكم بالمخاطر، والأخطار العضلية الهيكلية، والمخاطر البيولوجية) الحيوية (وضبط العدوي، والتصدي للتمييز والتحرش والعنف في مكان العمل، ونحو مكان عمل أخضر وصحي، وتعيين الموظفين ودعمهم وإدارتهم والاحتفاظ بالعمل، ووقت العمل والتدابير الصديقة للأسرة، واختيار المعدات واللوازم وتخزينها وإدارتها؛ بالإضافة إلى وحدة بشأن صياغة وتنفيذ خطة العمل بشأن «**تحسين العمل في قطاع الخدمات الصحية**» ومَسْرَد بأهم المصطلحات الواردة في الدليلين، وملحق يتضمن أمثلة للأنشطة التعليمية واستمارة تقييم التدريب، وقائمة تَحَقُّق ذات صلة بالموضوع.

توجه منظمة العمل العربية هذين الدليلين إلى كافة المهتمين بتحسين أماكن العمل في القطاع الصحي؛ بما في ذلك العاملون الصحيون، ومدراء الرعاية، والمشرفون، وممثلو العمال وأصحاب العمل، ومفتشو العمل، واختصاصيو الصحة المهنية، والمُدَرِّبون، والمثقفون.

في افتتاح أعمال الدورتين التدريبيتين
المطيري من نواكشوط:
المفاوضة الجماعية تعتبر الوسيلة الفعالة لتنظيم علاقات العمل

افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الإثنين الموافق 11 ديسمبر 2017 أعمال الدورتين التدريبيتين في نواكشوط العاصمة الموريتانية، تتناول الأولى «الحوار والتفاوض الجماعي: الأساليب والتقنيات» لمدة يومين 11 – 12 /12/ 2017، أما الثانية تحت عنوان «الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية» وعقدت خلال الفترة 13-14 ديسمبر 2017 بحضور معالي الدكتورة **كمب با**، وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة والسيد/ **أحمد باب أعزيزي**، رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، والسيدة خديجة جالو الأمينة العامة لاتحاد العمال الموريتانيين، بمشاركة «50» ممثلاً عن أطراف الإنتاج الثلاث في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حيث رحب سعادة السيد **فايز المطيري** في بداية كلمته الافتتاحية بمعالي الدكتورة **كمب با** وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، والسادة رؤساء منظمات أصحاب الأعمال والعمال الموريتانيين، وبجميع السادة المشاركين ممثلي أطراف الإنتاج الثلاث، معبراً عن سعادته بزيارة موريتانيا للمرة الأولى، مهنئاً الجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيساً وحكومة وشعباً بالذكرى السابعة والخمسين لعيد الاستقلال، متمنياً للجمهورية الشقيقة دوام التقدم والازدهار.

هذا وأشار «سعادته» في كلمته على أن انعقاد هاتين الدورتين لصالح أطراف الإنتاج في موريتانيا يأتي لدعم قدراتهم، وتدريب كوادرهم وتفعيل التواصل والتنسيق بينهم وبين منظمة العمل العربية، التي

تدخر جهداً في دعم قضايا العمل والعمال على امتداد وطننا العربي الكبير.

كما أكد «المطيري» سعي منظمة العمل العربية الدائم لتفعيل الحوار الاجتماعي في الدول العربية؛ إيماناً منها بدوره الهام في استقرار علاقات العمل وتحقيق التوازن بين طرفي العملية الإنتاجية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة التي تقوم على تحقيق النمو الاقتصادي المبني على قواعد واضحة للعدالة الاجتماعية، منوهاً أن عقد هذه الدورة «الحوار والتفاوض الجماعي» يجسد اهتمام المنظمة بتنمية الأطر المؤسسية لعملية الحوار بين أطراف الإنتاج لما له من أهمية بالغة في التعامل مع المستجدات، ومواجهة التحديات التي تطرأ على أسواق العمل في الدول العربية .

مضيفاً أن منظمة العمل العربية تسعى دائماً لتحقيق أهدافها واضعة نصب أعينها الهدف الأسمى وهو توحيد تشريعات العمل في الدول العربية كلما أمكن ذلك، من خلال التقارب التدريجي، حيث تعتبر معايير العمل العربية حجر الأساس لتحقيق هذا التقارب المنشود، ونظراً لتصديق الجمهورية الإسلامية الموريتانية مؤخراً على ثلاث اتفاقيات عمل عربية عام 2016، حرصت المنظمة على عقد الدورة التدريبية الثانية «الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية»، سعياً منها لإزالة كافة العقبات التي تعترض طريق التواصل والتنسيق بين المختصين بمعايير العمل العربية في موريتانيا وبين لجنة الخبراء القانونيين بمكتب العمل العربي، أملاً في متابعة التصديق على المزيد من اتفاقيات العمل العربية، وتحقيق المواءمة بين التشريعات الوطنية وأحكام تلك الاتفاقيات، معرباً في نهاية كلمته عن استعداد منظمة العمل العربية لوضع كافة إمكانياتها وخبراتها الفنية لدعم أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف قضايا العمل والعمال .

ومن جانبها رحبت معالي الدكتورة / كمب با وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة بسعادة السيد/ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية والوفد المرافق له، وثمنت هذه الزيارة التي تأتي في إطار تعزيز علاقات التعاون القائمة بين منظمة العمل العربية والجمهورية الموريتانية، وتعكس الأهمية التي يوليها سعادة المدير العام لدفع العمل الرامي إلى تنفيذ الإستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين الظروف الحياتية للعمال وأصحاب العمل في العالم العربي لتعم العدالة الاجتماعية.

هذا وأشارت معاليها إلى أهمية هاتين الدورتين التدريبيتين، حيث أن التكوين في محوري الحوار والمفاوضات الجماعية ومعايير العمل العربية، مهم للشركاء الاجتماعيين وكذلك للإدارات العمومية؛ نظراً إلى أن الحوار والتشاور وهيمنة سلطة القانون هم صمام أمان السلم في المخيلة الجمعية للشعوب.

كما أكدت معالي السيدة الوزيرة/ في كلمتها على جهود فخامة رئيس الجمهورية – محمد ولد عبد العزيز في ترسيخ ثقافة الحوار والتشاور بين الفاعلين في الجمهورية، متابعاً وضع السياسات الاجتماعية التي تضمن التحسين المستمر لظروف العمال .

في ختام حفل الافتتاح، قدم سعادة السيد/ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، درع المنظمة إلى كلٍّ من معالي السيدة/ كمب با وزيرة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، ومعالي السيد/ سيدنا عالي ولد محمد خونا، وزير التشغيل والتكوين المهني والتقنيات والاتصال.

شارك في أعمال الدورة «الحوار والتفاوض الجماعي: الأساليب والتقنيات» 36 متدرباً من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في موريتانيا من المنخرطين في عمليات الحوار والمفاوضات الجماعية على المستوى الوطني. واشتملت على جلسات عمل تناولت المحاور التالية :

واقع الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية: المكتسبات والتحديات ودور أطراف الإنتاج في النهوض بالمفاوضة الجماعية وآليات الوقاية من منازعات العمل وتسويتها وأساليب وتقنيات التفاوض الجماعي .

كما أقيمت خلال الدورة التدريبية ورشتي عمل شملت الأساليب والتقنيات المختلفة للتفاوض من خلال تسيير مفاوضات بين المشاركين، جاءت ورشة العمل الأولى بعنوان «تقنيات التفاوض الجماعي علي مستوي المؤسسة» حيث تم خلالها توزيع المشاركين علي ثلاث مجموعات تمثل أطراف الإنتاج الثلاثة وتم في كل مجموعة التدريب علي طريقة التفاوض بين صاحب العمل ونقابة العمال بالمؤسسة، أما الورشة الثانية فكانت بعنوان «أساليب الحوار الثلاثي علىالمستوى الوطني» حيث تم التدريب على كيفية إجراء الحوار بين أطراف العمل الثلاثة حول زيادة الحد الأدني للأجور.

أما الدورة الثانية «الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية» فقد شارك في أعمالها «38»متدرباً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية ممثلين لأطراف الإنتاج الثلاثة في موريتانيا، وقد تم خلالها عقد جلسات عمل تناولت المحاور التالية:

معايير عمل العربية : أهدافها - خصائصها الالتزامات المترتبة عليها ودور أطراف الإنتاج في موريتانيا في تفعيل التصديق على اتفاقيات العمل العربية والصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل التغلب عليها ودور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

ثم قام السيد / **محمد كشو** عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية بتنشيط ورشة عمل تضمنت تدريب المشاركين على النماذج المختلفة للتقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية المصدقة وغير المصدقة وشرح كيفية إعداد الردود المطلوبة عليها .

في نهاية الجلسة الختامية قام كل من: السيد **محمد محمود ولد الديه** الأمين العام لوزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، والسيد/ **حمدي أحمد** مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية، والمستشار المكلف بالعمل السيد/ **الشيخ ولد أيه** بتوزيع شهادات تدريب معتمدة علي السادة المتدربين، وقد أشاد المشاركون بمستوي الدورات التدريبية، ومدي الفائدة التي تحققت لهم من خلال المادة العلمية المتميزة وورشات العمل التي قام بتقديمها السادة الخبراء ، وتمنى المشاركون على منظمة العمل العربية تنظيم دورات أخرى لاستكمال تحقيق الفائدة وقدموا الشكر والتقدير للمنظمة علي تنفيذ هذه الأنشطة الهامة علي أرض الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المطيري في افتتاح أعمال الورشة الوطنية فى القاهرة

«دور القطاع الخاص حاسم مع الشركاء الاجتماعيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

إيماناً من منظمة العمل العربية بدور القطاع الخاص المفصلي والحاسم في نمو الاقتصاد الوطني، وتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، وتأكيداً على أهمية مشاركة أصحاب الأعمال مع الشركاء الاجتماعيين في صياغة استراتيجيات التنمية، عقدت منظمة العمل العربية ورشة عمل وطنية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية وذلك في القاهرة خلال الفترة من 26 – 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 بعنوان «القطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة» توطيداً للتعاون الهادف والبناء مع وزارة القوى العاملة وأطراف الإنتاج في جمهورية مصر العربية.

هدفت الورشة إلى مناقشة أهمية دور القطاع الخاص في قيادة عجلة التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وترتيب أولويات التنمية مع الأخذ بالاعتبار أهمية مواءمة التدريب والتأهيل والارتقاء بالسياسات العامة للتعليم والبحث العلمي وقضايا التشغيل لبناء قوة عمل قادرة على التكيف والتعامل مع التطورات والمستجدات التكنولوجية، كما تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الحوار الاجتماعي بين منظمات المجتمع المدني، ومنظمات أصحاب الأعمال، واتحادات العمال في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني، ونشر ثقافة ريادة الأعمال وصقل المهارات بين الشباب؛ للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتركيز على المسؤوليات الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في تحديث تقنيات ووسائل وأساليب الإنتاج لجني ثمار ومكاسب بناء علاقات قوية أساسها مزج قوة رأس المال المادي بقوة رأس المال البشري، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والمائي ومناقشة الصعوبات التي تعترض هذا القطاع للاضطلاع بمسؤولياته الوطنية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، يوم الأحد الموافق 26 نوفمبر 2017 أعمال ورشة العمل الوطنية «القطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة» بحضور السيد

عادل رسلان، رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب وزير القوي العاملة بجمهورية مصر العربية ممثلاً عن معالي الوزير، والسيد **خالد الفقي**، نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والدكتورة **فاطمة الرزاز**، ممثلاً عن اتحاد الصناعات المصرية، بمشاركة «110» ممثلاً عن أطراف الإنتاج الثلاث في جمهورية مصر العربية.

بدأت الجلسة الافتتاحية بالوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهداء الأبرياء الذين قضوا في التفجير الذي استهدف مسجد الروضة في العريش، شمال سيناء بجمهورية مصر العربية، قدم بعدها سعادة السيد / **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية تعازيه الحارة، منددا ومستنكراً هذا العمل الإرهابي الغاشم، مؤكداً أن هذه الأعمال لن تزيد الشعب المصري وقيادته إلا مزيداً من الصبر والصلابة والقوة لمواصلة العمل الدؤوب؛ لتحقيق جميع برامج التنمية المستدامة.

هذا وأكد «**المطيري**» في كلمته على أهمية انعقاد هذه الورشة ثلاثية الأطراف، انطلاقاً من إيمان منظمة العمل العربية، بأهمية دور القطاع الخاص الحاسم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مؤكداً علي أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التفكير من الجميع والتوسع في الحوار الوطني.

ونوه سعادة المدير العام إلى جهود منظمة العمل العربية التي أخذت على عاتقها تنفيذ سلسلة من الأنشطة والفعاليات المتميزة لدعم جهود الدول العربية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية من أجل إيجاد حلول مبتكرة لدفع عجلة التنمية المستدامة، ومنها هذه الورشة النوعية الهامة التي جاء اختيار موضوعاتها لتتصدي لعدد من المحاور الهامة بالبحث والدراسة، مثمناً ما قدمته جمهورية مصر العربية من دعم للمنظمة منذ نشأتها.

ومن جانبه أكد الأستاذ / **خالد الفقي**، نائب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، على أهمية الحوار بين أطراف العمل الثلاثة، مؤكداً أهمية القطاع الخاص في التنمية كونه جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة المطلوبة. وأضاف أن الاتحاد العام وضع دراسة دقيقة وحقيقية من خلال بيانات واقعية عن سوق العمل في مصر واحتياجاته في محاولة منه لسد الفجوة بتوفير فرص عمل مناسبة والتي من شأنها إحداث تطور وتقدم في استراتيجية العمل للتنمية المستدامة.

هذا وأكدت الدكتورة/ **فاطمة الرزاز**، مستشار علاقات العمل باتحاد الصناعات، أن كافة أطراف العمل بمصر يمكن أن تلعب دوراً هاماً للنهوض بالاقتصاد، وأضافت «الرزاز» أن اتحاد الصناعات المصرية أنشأ وحدة المرأة والتي تهدف لتعزيز دور المرأة في العمل، كما أنشأ وحدة للمسؤولية الاجتماعية، ويقوم بعقد ورش عمل وإطلاق مبادرات حول التنمية المستدامة.

وأشار الأستاذ/ **عادل رسلان**، رئيس الإدارة المركزية لشؤون مكتب وزير القوى العاملة في كلمته التي ألقاها نيابة عنه، إلى أن الحكومة سعت إلى توفير عوامل نجاح الاستثمارات وتوفير مناخ جيد للمستثمرين والبيئة التشريعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية، والتي تعتبر العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، آخذة في اعتبارها تنفيذ استراتيجية التنمية

المستدامة 2030، القضاء على الفقر والحد من البطالة من خلال إطلاق خارطة الاستثمار الصناعي هذا الشهر، والتي تشمل توفير 4360 فرصة عمل في الاستثمار الصناعي بجميع المحافظات.

على مدى ثلاثة أيام عمل متتالية تناولت الجلسات عرضًا ومناقشة المحاور الرئيسية فقدم الدكتور/ **نيازي مصطفى**، ورقة عن «التشريعات الوطنية ومدى ملاءمتها ومرونتها للتغيرات المأمولة للقطاع الخاص»، وقدم الدكتور/ **عمرو عبد الفتاح**، ورقة عمل تتمحور حول «المناخ الأنسب للاستثمار والعمل على توفير بيئة حاضنة لقطاع خاص مستدام»، أما الدكتور/ **محمد فريد**، فقدم ورقة عمل جسد فيها «رؤية الشباب في المفاهيم المعاصرة لمناهج التنمية وريادة الأعمال»، فى حين قدم الدكتور **مجدي شرارة**، ورقتي عمل عن «تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص لوضع وتطبيق نماذج تنموية مناسبة» وأهمية توزيع «المسؤوليات الاجتماعية للقطاع الخاص» ناقشت الدكتورة/ **فادية محمد**، ورقة تمحورت حول «مواءمة السياسات الوطنية مع الأهداف التنموية والموارد المتاحة ومتطلبات العمل السائدة»، وجاءت ورقة السيد **محمد عبد الرحمن**، تحت عنوان «الوضع الراهن لسوق العمل المصري واستراتيجيات الوزارة لخدمة التشغيل في جمهورية مصر العربية»، أما السيد **محمد الصباغ**، فقد قدم ورقة عمل حول «تنشيط الحوار الاجتماعي للتوافق حول سياسات وخطط التنمية المستقبلية ووسائل ربطها ببرامج التشغيل وطرق التطبيق الفعال» .

وفي ضوء أوراق العمل والعروض التي قدمت من السادة الخبراء، وما أسفرعنه من مناقشات على مدى ثلاث جلسات عمل فنية، فضلاً عن جلستي الافتتاح والختام، توصل السادة المشاركون إلى ضرورة العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة، ومشاركاً في اتخاذ القرار والعمل على معالجة البيئة التشريعية من خلال إعادة النظر في بعض

القوانين مثل قوانين التراخيص والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، والعمل على استكمال وتحديث البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوعات التشغيل والبطالة وفرص التأهيل والتدريب، وفرص الاستثمار ومصادر التمويل، ودعوة المسؤولين والجهات الفاعلة لبناء قاعدة بيانات ومعلومات سوق العمل المصري، وربطها بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل لمنظمة العمل العربية، كما دعت التوصيات إلى الاهتمام بتمكين المرأة ومساعدتها على زيادة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية واستثمار قدراتها وطاقاتها الإنتاجية، ووضع الحوافز الإيجابية الداعمة لذلك والعمل على وضع السياسات والبرامج الكفيلة ضمن سياسات التشغيل العامة للدولة إيماناً بأهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة، ودعوا إلى تفعيل دور المجالس ثلاثية التكوين لأداء أعمالها بالشكل الذي وجدت من أجله لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة خاصة المجلس القومي للأجور والمجلس الوطني للحوار الاجتماعي، واللجنة العليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة في الداخل والخارج، كما أكد المشاركون في توصياتهم على أهمية دعوة أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة إلى تبني حملات إعلامية لتغيير النظرة الدونية للعمل المهني والحرفي وللتوعية بدور جهاز تنمية المشروعات الصغيرة لما لهذه المشروعات من أهمية في ريادة الأعمال وإتاحة المزيد من فرص العمل للشباب

وقدم سعادة السيد/ **فايزعلي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، في الجلسة الختامية، شهادات تقديرية من منظمة العمل العربية للسادة المشاركين في ورشة العمل الوطنية .

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 أبريل / نيسان 2018

«دور الإعلام والتواصل في توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي»

عنوان الندوة القومية في بيروت

عقدت منظمة العمل العربية الندوة القومية تحت عنوان «**دور الإعلام والتواصل في توسعة الشمول بالضمان الإجتماعي**» في بيروت، الجمهورية اللبنانية خلال الفترة 28 – 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، وبالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي، للوقوف على دور الإعلام في توسعة التغطية التأمينية وبحث كيفية تفعيل هذا الدور لتحقيق المزيد من الحماية الاجتماعية .

افتتحت أعمال الندوة تحت رعاية كريمة من وزير العمل في الجمهورية اللبنانية الأستاذ/ **محمد كبّارة** بمشاركة وفود يمثّلون أطراف الإنتاج وعدد من مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية ، وبحضور رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور/ **بشارة الأسمر** ورئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي الدكتور **محمد كركي**، وعدد من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية .

ألقى مدير إدارة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل العربية الأستاذ / **حمدي أحمد** كلمة المدير العام لمنظمة العمل العربية سعادة السيد **فايز علي المطيري**، أكد فيها على أهمية انعقاد هذه الندوة لمناقشة أحد القضايا المطروحة على الساحة العربية في مجال التأمينات الاجتماعية وهي «دور الإعلام في توسعة الشمول بالضمان الاجتماعي» وبحث كيفية تفعيل هذا الدور لتحقيق المزيد من الحماية الاجتماعية، منوهاً أنه في إطار قيام نظم التأمينات الاجتماعية على مبدأ الحماية الشاملة الذي يقوم على توزيع نطاق شامل من المنافع على أكبر عدد ممكن من المستفيدين، في ظل المرحلة الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية وانعكاساتها على قضايا العمل والتشغيل ونسب البطالة، وانحسار مظلة الحماية الاجتماعية أو عدم مواكبتها لتلك المستجدات المتلاحقة، وأمام تلك التحديات تظهر أهمية الإعلام كمشارك رئيسي وفاعل في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز ثقافة العمل وتسليط الضوء على أهمية الاستقرار والسلم الاجتماعي، والشمول بمظلة التأمينات الاجتماعية . فعملت منظمة العمل العربية على إضافة مكون الإعلام التنموي لخدمة التنمية الشاملة خاصة في مجال قضايا العمل والضمان الاجتماعي، واستحداث توجه جديد حول الربط بين قضايا العمل ودور الإعلام في مساندتها ودعمها، فأصدرت الإستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل التي أقرت في الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي، والتي تهدف إلى تعزيز مسارات الاهتمام الإعلامي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق بيئة ممارسة إعلامية محفزة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقواعد جديدة ومتينة ومتكاملة، مؤكداً على أن الحماية الاجتماعية وما تقدمه من خدمات، تعتبر اليوم، حقاً إنسانياً للجميع وجزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يهدف الاستثمار في الحماية الاجتماعية إلى القضاء على الفقر، وإقرار السلم الاجتماعي، وتحقيق نمو شامل تسانده حماية اجتماعية تمكن جميع الفئات في المجتمع من تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة. ومن هنا لابد من استثمار التطور السريع في صناعة الإعلام وأساليب التواصل لخدمة أهداف الضمان الاجتماعي

وانتهاج استراتيجيات دائمة ومتميزة تتواءم مع المستجدات وتؤدي إلى نتائج متميزة .

ثم ألقى رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي الدكتور/ **محمد كركي** كلمة وزير العمل محمد كبارة رحّب فيها بجميع الحاضرين ولاسيّما المشاركين من الدول العربية الشقيقة، متمنياً لهذه الندوة النجاح والتوفيق، معلناً إطلاق أعمالها، منوهاً إلى أنها النشاط الثامن للجمعية العربية للضمان الاجتماعي، منذ انطلاقتها عام 2014.

كما أضاف «**كركي**» أن الهدف من هذه الندوة هو الوقوف على أوضاع الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديد الإشكاليات الرئيسية التي تواجه فاعلية الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل، والتركيز على دور التواصل والإعلام في توسعة شمول مظلّة التأمينات الاجتماعية.

وأكدَ أن هذا الموضوع يوليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان اهتماماً كبيراً،كونه من أهم المواضيع الواردة في مشروع تطوير وتعزيز قدرات الصندوق الممولّ بهبة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 3.8 مليون يورو، ويتم تنفيذه بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية منذ حوالي السنة.

وبعد خمس جلسات عمل، قدم فيها السادة الخبراء أوراق عمل قيمة تناولت حول، «دور الإعلام في تعزيز قدرات الإنتاج في مجال تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي» ، و«كيفية بناء صورة مؤسسات الضمان الاجتماعي» و «الأخطاء الاتصالية والعناصر المنسيّة في البيئة الاتصالية «واقع الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية». وكذلك «وسائل وسبل شمولية نظم التأمينات الاجتماعية لجميع قطاعات القوى العاملة»كما تم تقديم عروض قطرية لعدد من مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية (الكويت، سلطنة عمان، العراق وسوريا) .

وفي ختام الندوة دعى المشاركون مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية إلى الاستفادة من تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في توسيع ونشر ثقافة الضمان والتأمين الاجتماعي، وتوعية المستفيدين بحقوقهم التأمينية، والربط مع المواقع الالكترونية لكل من منظمة العمل العربية، لاسيما الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، والجمعية العربية للضمان الاجتماعي وإنشاء مجلة علمية بمشاركة باحثين وخبراء في مجال الحماية الاجتماعية تهدف إلى تسليط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجه مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في العالم العربي واقتراح الحلول المناسبة، وتبني استراتيجيات خاصة بالإعلام والتواصل تهدف إلى نشر الوعي وتثقيف المجتمع بقضايا الضمان الاجتماعي، والاستفادة من الدراسات المعدّة من قبل منظمة العمل العربية في هذا المجال، والمشاركة في إعداد مادة تعليمية خاصة بالحماية الاجتماعية تدرّس ضمن المناهج التعليمية الرسمية في كل دولة .

تقدم المشاركون فى ختام أعمال الندوة بالشكر والتقدير لمعالي وزير العمل اللبناني الأستاذ/ **محمد كبارة** ولسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة منظمة العمل العربية، والشكر موصول للدكتور/ **محمد كركي**، رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي، ولأسرة الجمعية على الجهود المستمرة التي تبذلها الجمعية بالتعاون مع منظمة العمل العربية في مجال الضمان الاجتماعي، وتمنوا مواصلة وتكثيف جهودهم في مجال توسعة الشمول والتنسيق مع مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في العالم العربي .

العمل العربي

منظمة العمل العربية تطلق البرنامج التدريبي حول المرأة العربية وريادة الأعمال

في إطار الاهتمام المتزايد بقضية تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وإعطائها موقعاً بارزاً على سلم أولويات الاستراتيجيات والخطط التنموية في الدول العربية، ومع ظهور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، أصبحت ريادة الأعمال النسائية تمثل استراتيجية فعاله لخلق فرص العمل وتسريع وتيرة التنمية الشاملة، ونظراً لما يعترضها من العقبات المتصلة بالنوع الاجتماعي في إنشاء وتمويل وإدارة المشروعات، بادرت منظمة العمل العربية بالتعاون مع منظمة المرأة العربية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بتنظيم عدد من الدورات التدريبية في إطار البرنامج التدريبي حول « ريادة الأعمال» المعتمد من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. حيث عقدت الدورة الأولى منه خلال الفترة من 11-15 فبراير 2018 في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية. جاء انعقادها دعماً لرائدات الأعمال بهدف تعزيز مهارات تنظيم المشاريع لدى صاحبات الأعمال من خلال التصدي للتحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة، وتضمنت الدورة التدريبية العديد من

المحاور الرئيسية مثل محو الأمية المالية، تعزيز مهارات التسويق والتجارة الالكترونية، تنمية مهارات القيادة وادارة المشروعات، وستكون الدورة التدريبية بمثابة شبكة تفاعلية للتواصل بين رائدات الأعمال في الوطن العربي والمدربين من خلال التوجيه والتدريب والدعم المستمر.

افتتحت أعمال الدورة بكلمة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية والتي ألقاها نيابة عنه السيد/ **حمدي أحمد**، مدير إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية والتي أشار فيها إلى أن الاهتمام بالاستثمار في قضايا المرأة وضمان مشاركتها في تنمية المجتمع ينطلق من الاهتمام بالاستثمار في الثروة البشرية التي تمثل المرأة إحدى ركائزها الأساسية وهو ما سيتحقق عندما تعالج كافة الأطراف المعنية في إطار من الشراكة والتنسيق أبعاد النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والآليات التنفيذية مما سيعزز قدرات المرأة العربية ويدعم مساهمتها في التنمية المستدامة، كذلك أكد السيد **ياسر الشيمي** مدير وحدة العلاقات العامة بمنظمة المرأة العربية على تثمين منظمة المرأة لتنفيذ هذا النشاط بالتعاون مع منظمة العمل العربية واستعداد المنظمتين التام للتعاون في تنفيذ العديد من الأنشطة لفائدة المرأة العربية في كافة المجالات، كما ألقى السيد/ **أحمد موسي** مسؤول مشروع سيدات الأعمال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كلمة في افتتاح أعمال الدورة التدريبية أكد فيها على استعداد البنك الدائم ومن خلال الشراكة مع منظمة العمل العربية ومنظمة المرأة العربية لتقديم الدعم

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والاربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

الكامل للمشروعات النسائية في المنطقة العربية بهدف إكساب سيدات الأعمال المهارات اللازمة لإدارة رؤوس الأموال النسائية بكفاءة واقتدار .

شارك في أعمال الدورة 22 من رائدات الأعمال في 12 دولة عربية وحصلت المتدربات على 40 ساعة تدريبية حيث تضمن التدريب مهارات إنشاء وإدارة المشروعات، بالإضافة إلى التدريب العملي التطبيقي على مهارات تصميم وتنفيذ ونشر المحتوى الالكتروني للمشروعات النسائية بهدف التسويق والوصول لأكبر عدد من العملاء .

وفي ختام الدورة التدريبية أشادت المشاركات بمستوى الدورة التدريبية والمادة العلمية التي حصلن عليها والفائدة التي تحققت لهن من خلالها، كما أعربت المتدربات عن رغبتهن في استكمال البرنامج التدريبي لهذه الدورات حتي تكتمل الفائدة، وتم توزيع شهادات تدريب معتمدة من الجهات المعنية على المشاركات.

كما عقدت منظمة العمل العربية اجتماعات للجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السادسة عشر في مدينة الغردقة بجمهورية مصر العربية خلال يومي 11-12 فبراير 2018 لمناقشة العديد من البنود الهامة

المدرجة على جدول أعمالها، حيث ناقشت اللجنة واقع عمل المرأة العربية في إطار الأنماط الجديدة للعمل وذلك إدراكاً للتحديات الكبيرة التي ينطوي عليها عمل المرأة في تلك الأنماط مثل البعد عن شبكات الأمان الاجتماعي، لذلك ناقشت اللجنة كيفية تفعيل الآليات اللازمة لمراقبة شروط وظروف عمل المرأة في إطار هذه الأنماط الجديدة كما تضمن جدول أعمال اللجنة مناقشة مشروع الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي يأتي في إطار تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والأربعين، بشأن دعوة المنظمة لإصدار هذه الاستراتيجية لتتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة ضماناً لإدماج قضايا عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدد من البنود الأخرى حول تعزيز دور المرأة العربية في التنمية، والنهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج التدريبي «المرأة العربية وريادة الأعمال» حيث شارك في هذه أعمال هذه الدورة 16 من عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية ممثلات لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية بالإضافة إلى العضوات من اختيار معالي المدير العام .

موجز العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

الاتحاد التعاوني العربي يقدم درع الاتحاد لسعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية

جاء التكريم أثناء انعقاد الدورة التدريبية الإقليمية حول « الإحصاء التعاوني» التي عقدتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد التعاوني العربي « خلال الفترة من 12-14 فبراير 2018 في مدينة الغردقة والتي تسلمها نيابة عنه السيد/ **حمدي أحمد**، مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بالمنظمة حيث شارك في أعمالها 70 مشاركًا يمثلون الاتحادات التعاونية وأطراف الإنتاج الثلاثة في 9 دول عربية، وتم خلالها تدريب المعنيين بالقطاع التعاوني على كيفية تجميع وتحليل وتصميم قواعد البيانات للمعلومات اللازمة لمتخذي القرار في القطاع التعاوني العربي وتعزيز المهارات الرقمية لدى العاملين فيه وتحليل تلك البيانات بصورة سليمة، يُمكن من التدخل في الوقت المناسب لمعالجة السلبيات إن وجدت، كما أن استخدامها في إصدار تقارير المتابعة تعطي مؤشرات عن مدى نجاح السياسات المتبعة وإمكانية تطويرها وفقاً للمتغيرات الاقتصادية بما يؤدي إلى نجاح التعاونيات في تحقيق أهدافها وفي تلبية طموحات الأعضاء تجاه جمعياتهم.

افتتح أعمال الدورة الإقليمية اللواء أركان حرب **أحمد عبد الله محافظ** البحر الأحمر، الذي قدم الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على تنفيذها هذا النشاط على أرض الغردقة وعلى اهتمامها بهذا الموضوع الحيوي الخاص بالإحصاء التعاوني .

جاءت كلمة الاستاذ / **فايز المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، التي ألقاها الوزير المفوض **حمدي أحمد**، مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بالمنظمة، حيث أكدت على أهمية ودور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة واعتبارها وعاء ومدخل للعمليات التنموية وطريقاً يمهد للنمو الاجتماعي والاقتصادي، فكلما اتبعت التعاونيات أساليب علمية في جمع وتحليل البيانات الإحصائية، كلما دعمت صانع القرار في رسم خارطة طريق واضحة المعالم تساهم في تنفيذ خطط وأهداف برامج المنشآت التعاونية وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير سبل العيش الكريم لأبناء المجتمع.

كما أكد الدكتور / **أحمد عبد الظاهر** رئيس مجلس

إدارة الاتحاد التعاوني العربي أن الإحصائيات وتكوين قاعدة بيانات تعاونية عربية تحقق التطوير المنشود للعمل التعاوني العربي، وبيَّن أن التعاونيات العربية قادرة على مضاعفة أرقام التبادل التجاري بين كافة الدول العربية، ودعا إلى استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي لتحقيق التنمية المستدامة .

هدفت الدورة إلى التعريف بأهمية البيانات الإحصائية وقواعد البيانات ودورها الإيجابي في تطوير العمل بالجمعيات التعاونية والتعرف على كيفية إجراء التحليلات المطلوبة على بيانات القطاع التعاوني خلال فترة محددة والوقوف على كيفية إجراء دراسات إحصائية مقارنة، للاستفادة منها على مختلف المستويات، كما هدفت الدورة أيضاً إلى التدريب على سرعة إتاحة البيانات لتحقيق أقصى استفادة ممكنة.

تضمنت الدورة على مدى ثلاثة أيام عمل خمس جلسات عمل عرض خلالها عدد من أوراق العمل تحت عنوان «التطورات في الإدارة المالية والفنية للتعاونيات والحاجة إلى نظام إحصائي متطور ومتجدد» للدكتور **محمود منصور** وورقة عمل بعنوان «تغيرات البيئة الاقتصادية لعمل التعاونيات للدكتور/ **مدحت أيوب** وورقة عمل بعنوان «البيانات الإحصائية» للأستاذ **منصف فنيش** وجاءت ورقة عمل الأستاذ / **مجدي جورج** تحت عنوان قاعدة البيانات وأهميتها في تطوير العمل التعاوني» أما جلسة العمل الخامسة قدم فيها الأستاذ/ **محمد خليفة** ورقة عمل « الإحصاء وأهميته في دعم اتخاذ القرار في الجمعيات التعاونية – جانب تطبيقي على التقييم العقاري».

قام الوزير مفوض / **حمدي أحمد** وسعادة الدكتور **أحمد عبد الظاهر** والدكتور **محمود منصور** والسيد / **منصف فنيش** بتوزيع الشهادات على السادة المتدربين الذين قاموا بتقديم الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية و أسرة منظمة العمل العربية على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في مجال التعاونيات، متمنين الاستمرار في عقد المزيد من هذه الدورات التدريبية لتعزيز هذه الجهود المباركة حتى تحقق نتائجها الإيجابية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية .

كما توجه المشاركون في الدورة بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **أحمد عبد الظاهر** رئيس الاتحاد التعاوني العربي وأسرة الاتحاد على جهودهم في تعزيز دور التعاونيات والسعي الدائم لتطويرها وتفعيل دورها، والشكر موصول لأطراف الإنتاج وممثلي الجهات التعاونية والخبراء المشاركين في الندوة على جهودهم وإسهامهم الفاعل في إنجاح أعمالها وتحقيق أهدافها .

افتتاح ورشة العمل
حول تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات البشرية

برعاية وحضور معالي المهندس/ **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق،وسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، بدأت أعمال ورشة العمل التدريبية حول تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات القيادية التي عقدتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال في بغداد خلال الفترة من 3-5 / 3 / 2018 شارك في جلسة الافتتاح السيد **ستار دنبوس براك** رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق / نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والسيد المهندس **علي صبيح علي الساعدي**، رئيس اتحاد الصناعات العراقي، والسيد **غسان غصن**، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

استهل سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته بالترحيب بالسادة الحضور في بغداد التي تحتضن اجتماعات هذه الورشة الهامة المنعقدة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات عمال العراق، مقدماً الشكر والتقدير لمعالي السيد **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية على رعايته لأعمال هذه الورشة، ودعمه المتواصل لجهود منظمة العمل العربية للارتقاء بقضايا العمل والعمال في الوطن العربي. كما أكد «**المطيري**» على أهمية دور التنظيم النقابي الفعال في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لما يمثله من قاعدة عريضة من سواعد أبنائه، وضرورة مشاركته مع الحكومات والقطاع الخاص في جميع مراحل التخطيط والإعداد والتنفيذ لمختلف مواقع العمل، مشيراً إلى أن قضية التنمية تستلزم منا جميعاً تكريس التعاون المستمر والبناء؛ لتمكين الشركاء الثلاثة من أداء دورهم عبر إعداد ونقل

مهارات قيادتهم إدارياً وفنياً وإنتاجياً للمساهمة في وضع السياسات الوطنية للقضاء على الفقر الذي تصدر قائمة أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 ضمن أهداف أخرى ذات أولوية مثل توفير العمل اللائق والأمن والاستقرار للجميع.

وأضاف سعادته بأن منظمة العمل العربية أخذت على عاتقها تنفيذ سلسلة من الأنشطة والفعاليات المتميزة لدعم جهود الدول العربية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية من أجل إيجاد حلول مبتكرة لدفع عجلة التنمية المستدامة،

وتخلل حفل الافتتاح توزيع الدروع على كل من: معالي السيد المهندس/ **محمد شياع السوداني** وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد المهندس/ **علي صبيح علي الساعدي**، رئيس اتحاد الصناعات العراقي والسيد **غسان غصن** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

شارك في حفل افتتاح أعمال الورشة عدد (110) مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، من الكوادر المتخصصة في مجال عمل الورشة من المتخصصين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واتحاد الصناعات العراقي، فضلاً عن قيادات من المكتب التنفيذي والهيئات الإدارية واللجان النقابية للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وعدد من الخبراء المتخصصين.

وشهدت الورشة زيارة القيادات النقابية العربية المشاركة في أعمال الدورة (88) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية التي عقدت في 2 مارس/آذار 2018 في بغداد، كما شهدت الورشة في اليوم الثاني زيارة الوفد النقابي العمالي اللبناني برئاسة السيد الدكتور/ **بشارة الأسمر**، رئيس الاتحاد العمالي

العام في لبنان الذي يزور العراق حالياً وتم الترحيب بالضيوف وتبادل عبارات الشكر والتقدير، حيث كان على رأس وفد ضم كل من:- السيد/ **حسن فقيه**، نائب رئيس الاتحاد و السيد/ **سعد الدين صقر**، الأمين العام للاتحاد، وعدد آخر من السادة أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان.

واستمر عدد 89 مشارك ومشاركة لحضور فعاليات الورشة.

نوقش في الورشة على مدى ثلاثة أيام عمل متتالية تناول فيها السادة الخبراء بالعرض والتحليل والمناقشة ستة أوراق عمل عن ظاهرة الفقر في العراق ... الوقائع – المؤشرات – المعالجات وقدمها السيد الأستاذ / **خضير عباس النداوي**، دور العمل النقابي العراقي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وقدمها السيد/ **كاظم شمخي عامر**، مراكز التدريب المهني ودورها في تأهيل وتنمية الموارد البشرية وقدمها السيد **صادق خزعل**، أما السيد/ **عدنان ياسين مصطفى** فقدم ورقة عمل حول التنمية المستدامة ... المنطلقات – الأهداف – المسارات وجاءت ورقة عمل حول نظم الأمن الاجتماعي في العراق – الضمان الاجتماعي (نموذجاً) للسيد **علي جعفر محمد الحلو**، وأخيراً ورقة عمل منظمة العمل العربية (النشأة والأهداف مهام المرحلة) للسيد / **محمد شريف داود**، مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية.

العمل العربي

في ضوء أوراق العمل والعروض التي تقدم بها السادة الخبراء وما أسفرت عنه من مناقشات مع المشاركين، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها الدعوة إلى تفعيل اتفاقيات واستراتيجيات العمل العربية، خاصة المتعلقة منها بتنمية القوى العاملة والتشغيل والتنسيق بين القطاعات المتعددة ذات العلاقة بقضايا العمل والعمال لاتباع منهجيات موحدة فيما يخص مسوحات وإحصاءات العمل وبما يتوافق مع المعايير العربية والدولية، وذلك في سبيل توفير قاعدة بيانات وطنية لسوق العمل العراقي، والتواصل مع منظمة العمل العربية للاستفادة من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، والبحث ومؤسسات التعليم والتدريب المهني على وضع استراتيجيات تهدف إلى موائمة مخرجاتها مع الاحتياجات الفعلية لمتطلبات أسواق العمل، والاهتمام بتمكين المرأة ومساعداتها على زيادة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية واستثمار قدراتها وطاقتها الإنتاجية، ووضع الحوافز الإيجابية الداعمة لذلك، إيماناً بأهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة، كما أكدت التوصيات على النهوض باستراتيجية تطوير القطاع الخاص بعيدة المدي وتعزيز مشاركته مع الأطراف الأخرى المعنية لزيادة تمويل التدريب المهني وتحسين جودته، والعمل على دعم العمل النقابي وتقوية أطره التنظيمية والمهارية والتعليمية والحفاظ على وحدته واستقلاليته مما يسهم في تمكين التنظيمات النقابية من أداء دورها في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتطورالاجتماعي، دعت التوصيات إلى دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة إلى التوسع في ممارسة الحوار الاجتماعي وتعزيز قنوات الاتصال والمشاركة الفاعلة خاصة في مجالات رسم

السياسات التنموية ووضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج للنهوض بالتشغيل والتصدي لمشكلات البطالة، ودعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق للمساهمة في تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي تتولى متابعة تنفيذه منظمة العمل العربية تنفيذًا لقرارات القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية التنموية ودعوة أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة إلى تبني حملات إعلامية للتوعية بدور وأهمية روح المبادرة للشباب والتشجيع على العمل المستقل وإقامة المشروعات الصغيرة لما لهذه المشروعات من أهمية في ريادة الأعمال وإتاحة المزيد من فرص العمل للشباب، وتفعيل دور المجالس واللجان ثلاثية التكوين لأداء أعمالها بالشكل الذي وجدت من أجله لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة خاصة تلك اللجان التي تعنا بقضايا الأجور والحماية الاجتماعية ورسم السياسات القطاعية في العمل .

أكد المشاركون من أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق على تعاونهم وتفاعلهم مع جميع المؤتمرات والندوات والأنشطة والفعاليات التي تعقدها منظمة العمل العربية وخاصة تلك التي تبحث قضايا التشغيل والحد من الفقر والبطالة في إطار دعم أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

بيان منظمة العمل العربية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة – 8 مارس / آذار

يطل علينا الربيع كل عام حاملاً مناسبات حافلة ، ومن أولها اليوم العالمي للمرأة ، تحتفل دول العالم يوم الخميس الموافق 8 مارس 2018 باليوم العالمي للمرأة، حيث يقف العالم في هذا اليوم ليوجه للمرأة في كافة بقاع العالم الشكر والامتنان على دورها الكبير والمشهود من أجل نماء الأرض وخدمة البشرية واستدامة التنمية ، وانطلاقاً من المبادىء الأساسية لمنظمة العمل العربية ، وإيمانها الكامل بحق المرأة في التمتع بالحياة الكريمة على أسس من المساواة والعدل والحرية .. وتحقيقاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، وما أملته علينا شرائعنا السماوية ...وتقديراً للدور الهائل الذي تقوم به المرأة العربية في كافة المجالات التنموية ، فإن منظمة العمل العربية تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في سوق العمل والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيعها الدائم على المشاركة وإيجاد المناخ الملائم لها وتوفير بيئة العمل المناسبة واللائقة لها .

ففي هذا اليوم.. نوجه التقدير والامتنان للمرأة العربية على قيامها بأدوارها المتعددة للنهوض بالأمة العربية ومساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

«سعفان» في ختام مشروع تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية للصناعات التصديرية المصرية

شهد وزير القوي العاملة، معالي السيد/ **محمد سعفـــان** احتفالية ختامية لتكريم المشاركين بوحدة التفتيش علي المناطق الصناعية بمشروع «تعزيز حقوق العمال والقدرة التنافسية للصناعات التصديرية المصرية»، التي نظمها مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، بالتعاون مع الوزارة، بحضور بيتر فان غوي مدير مكتب المنظمة بالقاهرة، وعدنان الربابعه مدير المشروع. واستعرضت الاحتفالية النتائج النهائية لتطوير منظومة تفتيش العمل في مصر الذي نفذته المنظمة بالتعاون مع الوزارة على مدى أربعة سنوات في 11 محافظة، بمشاركة 26 مكتبًا لتفتيش العمل وتفتيش السلامة والصحة المهنية، بهدف بناء منظومة متكاملة وفعالة لتفتيش العمل ترتكز في عملها بشكل أساسي على تفعيل الدور الإرشادي والرقابي والإداري لمنظومة التفتيش، وميكنتها بما ييسر العملية التفتيشية ويضمن فاعليتها في التعامل مع طرفي الإنتاج مما له من أثر إيجابي على استقرار علاقات العمل. وكرَّم الوزير الأطراف الفاعلة في المشروع ممثله في المكاتب والمفتشين المستهدفين المتميزين، والإدارات الفنية الشريكة، والفريق الاستشاري للمشروع الذين لم يدخروا جهد لتحقيق النتائج المرجوة من المشروع. وأعرب الوزير عن سعادته بختام المرحلة الأولى من المشروع، والذي استهدف تعزيز فرص العمل اللائق في المناطق الصناعية التصديرية في مصر،وذلك من خلال تحسين التوافق مع إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بهدف تحقيق مستويات إنتاجية أعلى في قطاعات التصدير، متمنياً في الختام لجميع المكرمين والقائمين على المشروع دوام الاستمرار والنجاح لتطوير منظومة تفتيش العمل وخلق بيئة عمل لائقة .

حميدان: الوزارة حريصة على تلبية احتياجات المواطنين تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة

الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 ابريل / نيسان 2018

التقي سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، السيد/ **جميل بن محمد علي حميدان**، سعادة النائب محسن علي البكري، ممثل الدائرة التاسعة بالمحافظة الجنوبية، بمكتبه في مبني الوزارة وتم خلال اللقاء التباحث بشأن عدد من الموضوعات والقضايا ذات العلاقة بتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يلبي احتياجات المواطنين في المجالات العمالية والاجتماعية التنموية، كما تم بحث المشاريع والمبادرات التي تلبي احتياجات أهالي الدائرة التاسعة، وكذلك المواطنين في جميع محافظات مملكة البحرين. وبهذه المناسبة، أكد سعادة الوزير «حميدان» علي دور مجلس النواب في دعم التشريعات والمقترحات والمبادرات الكفيلة بالارتقاء بالخدمات التنموية والعمالية للأفراد وكافة شرائح المجتمع، مؤكداً أن الوزارة حريصة علي تلبية احتياجات المواطنين، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة.

من جانبه، أشاد النائب/ **محسن علي البكري** بالجهود التي تبذلها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وخاصة في إطار تنفيذ سياسة الحكومة الرامية إلى ضمان العيش الكريم للمواطنين وتوفير أفضل الخدمات لهم، منوهاً بأهمية تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يعزز المكتسبات الوطنية وخدمة المواطنين في مجالات العمل والتنمية الاجتماعية.

وزير العمل الأردني يفتتح منتدى المرأة الأول

افتتح وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية **سمير سعيد مراد** «منتدى المرأة الأول» معا نحو تحسين وضع المرأة الأردنية في سوق العمل» ، ضمن مشروع (الدعم الفني لبرنامج مهارات العمل والاندماج الاجتماعي) الممول من الاتحاد الأوروبي.

وأكد مراد خلال الاحتفال أن الحكومة تدرك مدى أهمية المشاركة الفاعلة للمرأة في سوق العمل، وأثر ذلك على دفع عجلة التقدم والازدهار، مما يستوجب تكاتف الجهود، واستثمار كافة الطاقات والموارد البشرية الممكنة لتنمية اقتصادنا الوطني خاصة في ظل تدني نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة، إذ لاتتعدى هذه النسبة 12.6%، في الأردن .

وأضاف أن الحكومة وضعت برنامجًا تنفيذيًا لزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، باعتبار أن دعمَ تشغيل المرأة يُعدُّ من الخطوات الناجحةِ لمحاربة الفقر والبطالة، لافتًا إلى تبني الحكومة عدداً من الإجراءاتِ الداعمةِ لهذا التوجّه، منها التوسّع في السماحِ للمرأةِ بممارسة مجموعةٍ كبيرة من المهنِ والأعمال من المنازل، توفيرِ فرص عملٍ في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دعم التشغيل الذاتي للسيدات ، والتوسع في الفروع الإنتاجية.

وبيَّن أنه في إطار البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل تدعم الوزارة إنشاء الحضانات في القطاعين الخاص والعام، لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل، وتدعم الوزارة بشدة موضوع الإنصاف بالأجور بين الجنسين ويجري الآن مناقشة مشروع قانون العمل المؤقت لسنة 2010 في مجلس النواب ويتضمن تعديلات مهمة تصب في مصلحة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة قانون العمل، ومضى قائلاً أن الحكومة ومن خلال وزارة العمل ماضية قدمًا وبكل الإمكانات المتاحة بالتعاون مع الشركاء المعنيين، في إزالة الأسباب التي تؤدي إلى انسحاب المرأة من سوق العمل.

معالي المهدي الورضمي يناقش دعم الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق العمل

التقي صباح هذا اليوم وزير العمل والتأهيل المفوّض الدكتور/ «المهدي الورضمي الأمين»، مع وزير الاقتصاد والصناعة المفوّض الدكتور «ناصر فضل الله عوض»، وبحضور مدير مركز المعلومات والتوثيق المهندس «عادل الغزال» ومدراء الإدارات المختصة بوزارة الاقتصاد، وذلك بمقر وزارة الاقتصاد في منطقة السرّاج، وقد تباحث الوزيرين خلال هذا اللقاء، أوجه التعاون المشترك لدعم الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق العمل،وخصوصا سوق البناء والتشييد الذي اعتبره السيد «عوض» من أهم ركائز الاقتصاد الليبي، كما دعا «المهدي» وزير الاقتصاد للمشاركة في ورشة العمل في مجال تنظيم سوق العمل وتمكين الشباب، ليكون قطاع الاقتصاد الذي يتضمن غرف التجارة والصناعة شريك إستراتيجي لطرح رؤي ومشاريع جديدة للنهوض بالقطاع الخاص وتشغيل الباحثين عن العمل .

وقد تم الاتفاق خلال هذا اللقاء على تبادل المعلومات فيما يخص النشاط الأهلي للشركات، لاستحداث قاعدة بيانات لدى وزارة العمل فيما نوّه السيد «الغزال» على أنه يجب العمل على توجيه الباحثين عن العمل إلى المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر ودعمهم من خلال البرامج التدريبية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وفي أثناء اللقاء عرَّج وزير العمل على ملف الأشخاص ذوي الإعاقة، مستشهداً بتجربة الوزارة في استحداث مكتب تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تأكيداً لحقوقهم وللتشريعات التي تدعم هذه الفئة، ومعرباً على أن يُفتح المجال للفئة القادرة على العمل وتمكينهم حسب مانصت عليه اللوائح والتشريعات .

وفي نهاية اللقاء جدد معالي وزير العمل دعوته للسيد وزير الاقتصاد والصناعة لزيارة المركز الليبي الكوري ضمن الزيارة الرسمية التي سيقوم بها المجلس الرئاسي للاطلاع على سير العمل بالمركز وآخر برامجه التدريبية .

العمل العربي

بغداد، عاصمة الإعلام العربي

تحت رعاية رئيس الوزراء العراقي د. **حيدر العبادي**، ومعالي السيد **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية أقامت جمهورية العراق احتفالاً مركزياً بمناسبة اختيار بغداد عاصمة للإعلام العربي وذلك يوم السبت الموافق 27 يناير 2018 ببغداد، بمشاركة السيد رئيس وزراء العراقي د. **حيدر العبادي**، والسفيرة الدكتورة/ **هيفاء أبو غزالة** ـ الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الإعلام والاتصال، نيابة عن معالي الأمين العام للجامعة العربية، وعدد من الوزراء وشخصيات من كبار رجال الدولة في الحكومة العراقية، بالإضافة إلى الوفود الرسمية العربية المدعوة للمشاركة في الاحتفالية، ووفد صحفي من جمهورية مصر العربية وكان مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته العادية الثامنة والأربعين قد قام باختيار « بغداد عاصمة للإعلام العربي» للعام 2017-2018 وجاء اختيار مجلس وزراء الإعلام العرب لبغداد لكي تصبح عاصمة الإعلام العربي لعام 2017-2018، نتيجة الجهود الاستثنائية الكبيرة للإعلام العراقي.

المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت تعقد ندوة حول «حقوق وواجبات المرأة العاملة»

في إطار احتفالات الاتحاد العام لعمال الكويت بمناسبة الثامن من مارس يوم المرأة العالمي عقدت لجنة المرأة العاملة في الاتحاد ندوة حول حقوق وواجبات المرأة العاملة في قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 2010/6 وقوانين الخدمة المدنية، تحدث فيها كل من الدكتور **مسلط المهيلب**، أستاذ القانون العام، والمستشارة في ديوان الخدمة المدنية سلوى بهبهاني، وحضرها ممثلون عن لجنة شؤون المرأة في مجلس الوزراء، والاتحاد الدولي للمرأة الإفريقية، ورابطة أبناء البحيرة في الكويت، ورابطة المرأة السودانية في الكويت، وبعض هيئات المجتمع المدني وعدد كبير من النساء العاملات أعضاء النقابات المنتمية للاتحاد العام.

وألقى رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت السيد **محمد جمعان الحضينة** كلمة بالمناسبة استهلها بالقول : «لا يسعنا في هذه المناسبة السعيدة، الثامن من مارس يوم المرأة العالمي، إلا أن نتقدم بأخلص التهاني والتبريكات من لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لعمال الكويت ، وجميع الأخوات المشاركات في هذه الندوة، وجميع العاملات في القطاعين الحكومي والنفطي وفي القطاع الخاص، وكافة النساء في الكويت بصورة عامة .

وأضاف الحضينة: يأتي احتفال المرأة العاملة في الكويت بمناسبة الثامن من مارس مميزاً هذه السنة بصورة خاصة، بعد النجاحات البارزة التي حققتها المرأة الكويتية في جميع الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ولا سيما المميزات والمكتسبات الهامة التي حازت عليها المرأة العاملة من خلال قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 2010/6، ولاسيما المادة 26 منه التي أكدت على حق المساواة بين الجنسين .

العمل العربي

على الرغم من هذه المكتسبات الكبيرة والنجاحات الهامة التي تحققت، إلا أن وضع المرأة العاملة في المجال التنظيمي النقابي لا يزال بطيء التقدم إلى حد ما في قواعد نقاباتنا العمالية .

إننا ندعو المرأة العاملة من مختلف المهن والقطاعات وفي مختلف فروع العمل، أن تنخرط أكثر فأكثر في صفوف تنظيماتها النقابية وتساهم بفاعلية في الأنشطة التي تقيمها النقابات على جميع المستويات، وتمارس دورها الطليعي في قواعدها العمالية المنظمة ضمن الأطر النقابية، لكي تفرض وجودها بصورة عملية على هذه الساحة .

وتحدثت الدكتورة / **سناء العصفور** رئيسة لجنة المرأة العاملة، وجاء في كلمتها نود في هذه المناسبة العزيزة أن نشيد بدور الاتحاد العام لعمال الكويت الذي يلعبه في مجال تأهيل وتدريب الكوادر النقابية بصورة عامة، وما يوليه من أهمية خاصة للكوادر النقابية النسائية، وليس أدل على هذا الدور المميز من تنظيمه لهذه الندوة بمناسبة احتفاله بيوم المرأة العالمي

إن المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت يعمل بكل جد في الوقت الحاضر من أجل إعادة الحياة إلى مؤسسات الاتحاد، ولا سيما لجنة المرأة العاملة . ولقد عبر السيد رئيس الاتحاد العام بصورة واضحة في كلمته عن التوجهات العامة والأهداف التي يتطلع إليها الاتحاد في تطوير وتفعيل دور المرأة العاملة في صفوف الحركة النقابية الكويتية، ودفعها لتحتل الموقع الذي يتلاءم مع دورها الطبيعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والعملية لمجتمعنا الكويتي، والذي يجب أن ينعكس على واقع مكانتها في الحركة النقابية .

واختتم الندوة سكرتير عام الاتحاد العام بكلمة شكر فيها المتحدثين وجميع الحضور والمشاركين وممثلي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الداخلية والخارجية الحاضرة، وتقدم بالتهاني إلى جميع المشاركات في هذه الندوة، وإلى المرأة الكويتية بصورة عامة والمرأة العاملة على وجه الخصوص، وأشاد بجهودها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف المجالات .

مواصلة برامج التعاون في مجال الحوار الاجتماعي

مواصلة التعاون مع مدينة Suresnes الفرنسية في مجال الحوار الاجتماعي وتوثيق الشراكة وتوسيعها بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومدينة Suresnes كانت محور لقاء جمع صباح الخميس 8 مارس 2018 بين وزير الشؤون الاجتماعية السيد / **محمد الطرابلسي** والسيدة / **بياتريس دو لافاليت** نائبة رئيس إقليم Ile de France والمسؤولة عن الحوار الاجتماعي والوفد المرافق لها.

واستعرض الجانبان تقدم سير البرامج المشتركة بين الطرفين في إطار الاتفاقية الإطارية الخاصة بتبادل التجارب والدعم الفني الإداري في مجال الحوار الاجتماعي وخطة العمل الخاصة بها.

وشدد الوزير على أهمية الحوار الاجتماعي كآلية هامة تساهم في بناء ديمقراطية ودعم السلم الاجتماعية، مبيناً أهمية مأسسة الحوار الاجتماعي، مذكرًا بمراحل استكمال أحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي الذي نص عليه العقد الاجتماعي، مستعرضاً الوضع الاجتماعي العام بالبلاد، معلنًا بالمناسبة أنه بصدد دراسة إدراج «**الحوار الاجتماعي**» في المناهج الدراسية.

وجددت السيدة Béatrice de LAVALETTE الدعم المتواصل لمنطقتها لتونس بما يعزز مسار الحوار الاجتماعي والاستفادة من تجربة بلادها في المجال بما يعزز آليات الحوار ويدعم مناخ الاستقرار في تونس، مستعرضة إيجابيات الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسة باعتباره وسيلة لدفع الإنتاجية والرفع من الأداء الاقتصادي، مؤكدة على أهمية الابتكار والتجديد في المجال.

الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 أبريل / نيسان 2018

اتحاد الصناعات السعودية

نظَّم مجلس الغرف السعودية ورشة عمل حول تطوير أداء مجالس الأعمال مع الدول ذات الشراكات الاستراتيجية مع المملكة، وذلك بحضور رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وأمينه العام الدكتور/ **سعود بن عبدالعزيز المشاري**، ومشاركة وكيل وزارة التجارة والاستثمار للتجارة الخارجية الأستاذ / **عبدالرحمن الحربي**، ووكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لخدمات المستثمرين الأستاذ/ **إبراهيم السويل**، ومدير عام بيئة التصدير بالهيئة العامة لتنمية الصادرات السعودية الأستاذ/ **مازن الحماد**، فضلاً عن رؤساء مجالس الأعمال، وفي مستهل أعمال الورشة أكد رئيس مجلس الغرف السعودية على أهمية قياس أداء مجالس الأعمال والعمل على تفعيلها لتتمكن من المساهمة بفاعلية في تعزيز وتنمية علاقات المملكة الاقتصادية والاستثمارية مع دول العالم الخارجي، فضلاً عن تقوية دور المملكة وإبرازها كمركز تجاري عالمي وبيئة جاذبة للاستثمار، لافتاً إلى استعداد الجهات الحكومية ذات العلاقة لدعم هذه المجالس والتعاون لتذليل العقبات التي تواجهها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة. فيما نوه إلى أهمية تفعيل العلاقة مع الدول ذات الشراكات الاستراتيجية مع المملكة.

وناقشت الورشة خمسة محاور تضمنت الدراسات والمعلومات، وتطوير منظومة العمل الداخلي، ومكاتب التمثيل الخارجي لمجالس الأعمال، وتنظيم الوفود والفعاليات، وتعزيز التواصل مع الجهات ذات العلاقة.

حيث خلصت الورشة إلى عدد من التوصيات من أبرزها: التأكيد على التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لإقامة المنتديات والملتقيات الخارجية والداخلية، وكذلك لقاءات المائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين مع كبري الشركات في المملكة والدول المناظرة سنوياً، وضرورة تفعيل أداء مجالس الأعمال والتركيز على الوفود المتخصصة، والعمل علي تطوير قاعدة بيانات للمستثمرين السعوديين والأجانب وإعداد دراسات للقطاعات المستهدفة، وتعزيز التواصل والتنسيق مع الجهات المناظرة للمجلس والملاحق التجارية، وإنشاء منصة إلكترونية لمجالس الأعمال يتم فيها عرض الفرص الاستثمارية وقاعدة بيانات بالمستثمرين السعوديين والأجانب ونوع استثماراتهم وقطاعاتهم في البلدين، فضلاً عن أهمية إيجاد مكاتب لمجالس الأعمال خارج المملكة على أن تتوافق وتتواءم أهدافها مع المكاتب الحكومية، فيما شهدت الورشة عرضاً قدمه مدير عام بيئة التصدير بالهيئة العامة لتنمية الصادرات السعودية الأستاذ / **مازن الحماد**، استعرض أحد المشاريع التي تقوم عليها الهيئة والذي يهدف إلى تنمية الصادرات السعودية والعمل على رفعها من 16% إلى 50% من خلال التركيز على مكاتبها الدولية، وهدفت ورشة العمل إلى تفعيل دور مجالس الأعمال لمواكبة أهداف الرؤية 2030، وتعظيم الاستفادة من الدعم المادي المقدم من وزارة التجارة والاستثمار، والتركيز على الدول ذات العلاقة الاستراتيجية مع المملكة، وتحديد الميز النسبية وعناصر القوة في اقتصادات تلك الدول وجذب الاستثمارات للمملكة، وتبني خطة عمل من شأنها تحقيق مكاسب سريعة.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

«الاتحاد الحر»: المرأة البحرينية حققت الكثير من المكتسبات

أكد الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، أن المرأة البحرينية حققت الكثير من المكتسبات في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدي وعبر الدعم اللا محدود من صاحبة السمو الملكي الشيخة **سبيكة بنت إبراهيم** قرينة عاهل البلاد المفدي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة والتي كان لسموها دور كبير في أن تتجاوز المرأة البحرينية كافة المعوقات وتتفوق في الكثير من الأنشطة والمجالات بعد أن منحت كافة حقوقها المدنية والدستورية الأمر الذي دفع جامعة الدول العربية إلى منح سموها قلادة المرأة العربية تقديراً لمجهودات سموها وجهودها الحثيثة و في دعم الحراك المؤسسي لنهوض المرأة العربية واستمرار تقدمها.

وقدم الاتحاد، أسمى التهاني للمرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي الموافق الثامن من مارس من كل عام وبخاصة المرأة العاملة التي ساهمت في بناء ونهضة أوطانها، متمنياً لها المزيد من المكتسبات والرقى وتحقيق التطلعات لكل امرأة في جميع أنحاء العالم وأكد الاتحاد أن الاحتفال يأتي هذا العالم والمرأة تحتفل بمشاركتها في صنع القرار في كافة المؤسسات المدنية في البحرين وغالبية دول العالم، وبعد أن تبوأت المرأة وبنجاح مستحق أرفع المناصب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية دولياً، وأثبتت قدرتها على القيادة والريادة، متمنياً لها تحقيق المزيد من المكتسبات الوظيفية والقيادية والتشريعية من أجل تحقيق تطلعات وطموحات المرأة .

وقدمت لجنة شؤون المرأة والطفولة بالاتحاد، التهنئة للمرأة في جميع أنحاء العالم والدول التي تعاني من ويلات الصراع و التي قدمت الكثير من التضحيات وناضلت بجوار الرجل دفاعاً عن الأوطان

ورشة عمل «المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والاختبار طبقاً للإصدار الجديد من الأيزو»

نفذت المنظمة العربية للتنمية الإدارية ورشة عمل «المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والاختبار طبقًا للإصدار الجديد «ISO / IEC 17025-2017» في مقرها بالقاهرة خلال الفترة من 25-28 فبراير 2018 بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

وفي ختام الورشة، قام سعادة الدكتور/ناصر الهتلان القحطاني- مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية بتسليم الشهادات للمشاركين، كما قدم درع المنظمة لممثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

وتناولت هذه الورشة استعراض النظام الدولي لاعتماد المختبرات، كذلك التعريف بالمواصفة /ISO IEC 17025، بما فيها الإصدار الجديد للمواصفة.

كما تضمنت الجلسات حالات دراسية عملية لتطبيق محتويات الورشة، ويذكر أن الورشة تأتي ضمن سلسلة مشتركة من الأنشطة بين الجهتين بهدف تدريب الكوادر العربية في المجالات الصناعية والمهنية.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

منظمة العمل الدولية: البطالة والنقص في العمل اللائق سيظلان مرتفعان في عام 2018

ذكر تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية أنه مع انتعاش الاقتصاد العالمي المترافق مع نمو القوى العاملة، من المتوقع أن تظل البطالة العالمية في عام 2018 عند مستوى العام الماضي.

وبحسب تقرير «العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات 2018»، ظل معدل البطالة العالمي مستقراً بعد ارتفاعه في عام 2016. ومن المتوقع أن يصل إلى 5.6 بالمائة في عام 2017، ليصل إجمالي عدد العاطلين عن العمل بذلك إلى قرابة 193 مليون شخص.

وبما أن التوقعات الاقتصادية العالمية طويلة الأجل لا تزال متواضعة على الرغم من أن النمو في عام 2017 فاق التوقعات، يعزو التقرير الاتجاه الإيجابي بين عامي 2016 و2017 بشكل رئيسي إلى الأداء القوى لأسواق العمل في البلدان المتقدمة، حيث يُتوقع انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.2 نقطة مئوية إضافية في عام 2018 ليصل إلى 5.5 بالمائة، وهو أدنى من مستويات قبل الأزمة.

وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع أن يكون نمو التوظيف أقل من نمو القوى العاملة في البلدان الصاعدة والنامية، ولكنه مع ذلك أفضل من عام 2016.

وقال **غاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية: «علي الرغم من استقرار البطالة العالمية، لا يزال العجز في العمل اللائق واسع الانتشار: فالاقتصاد العالمي حتى الآن لا يخلق ما يكفي من الوظائف، ويتعين بذل جهود إضافية لتحسين جودة عمل شاغلي الوظائف وضمان تقاسم مكاسب النمو بالتساوي».

يؤكد البحث أيضاً أن التقدم الكبير الذي أحرز سابقاً في الحد من العمالة الضعيفة توقف منذ عام 2012. وهذا يعني وفق التقديرات وجود قرابة 1.4 مليار عامل في وظائف مهددة في عام 2017، ويُتوقع أن ينضم إليهم 25 مليون شخص إضافي بحلول عام 2019. وفي البلدان النامية، يعمل ثلاثة من أصل كل أربعة عاملين في وظائف مهددة وعلى صعيد أكثر إيجابية، يشير التقرير إلى أن العمالة الفقيرة ما زالت تتراجع في البلدان الصاعدة، حيث يُتوقع أن يصل عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 176 مليون في عام 2018، أي 7.2 بالمائة من مجموع العاملين.

ويوضح **ستيفان كون** الخبير الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية، المعد الرئيسي للتقرير: «على الرغم من ذلك، فإن التقدم المحرز في إنقاص عدد العاملين الفقراء في البلدان النامية بطيء جداً ولا يواكب نمو العمالة. ومن المتوقع أن يظل عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع أكثر من 114 مليون في السنوات المقبلة، مما يؤثر على 40 بالمئة من جميع العاملين في عام 2018».

ويؤكد معدو التقرير أيضاً أن معدلات المشاركة في أوساط النساء لا تزال أدنى بكثير من نظيراتها بين الرجال. ومن المرجح أيضاً أن تواجه

العمالة الضعيفة في ازدياد ووتيرة الحد من العمالة الفقيرة آخذة في التباطؤ

النساء نوعية رديئة من الوظائف ورواتب أقل. استشرافًا للمستقبل، ستضيف التحولات الهيكلية والشيخوخة مزيداً من الضغوط على سوق العمل.

بالنظر إلى التحولات في التركيبة القطاعية للعمالة، يشير التقرير إلى أن وظائف قطاع الخدمات هي المحرك الرئيسي لنمو العمالة في المستقبل، فيما تواصل العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة الانخفاض. وبما أن العمالة الضعيفة وغير النظامية منتشرة في كل من الزراعة وخدمات السوق، فالعمليات المتوقعة في القطاعات قد لا يكون لها سوى إمكانات محدودة للحد من العجز في العمل اللائق، إن لم تكن مصحوبة بجهود قوية متعلقة بالسياسات لتعزيز جودة الوظائف والإنتاجية في قطاع الخدمات.

كما يبحث التقرير في تأثير شيخوخة السكان. وهو يبين أن نمو القوى العاملة العالمية لن يكون كافياً للتعويض عن الزيادة السريعة في عدد المتقاعدين، ومن المتوقع أن يرتفع متوسط عمر العاملين من أقل من 40 عاماً في 2017 إلى أكثر من 41 في عام 2030.

ويقول **سانغون لي** مدير البحوث في منظمة العمل الدولية: «بالإضافة إلى التحدي المتمثل في تزايد عدد المتقاعدين في نظم المعاشات التقاعدية، من المحتمل أيضاً أن يكون للقوى العاملة التي تزداد شيخوخة تأثير مباشر على أسواق العمل. وقد تؤدي الشيخوخة إلى تخفيض الإنتاجية وإبطاء تعافي سوق العمل بعد الصدمات الاقتصادية».

العمل العربي

الحلقة النقاشية الأولى بشأن تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال

تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ **أحمد أبو الغيط**، قُدمت الحلقة النقاشية الأولى بشأن «تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال»، يوم الثلاثاء الموافق 2018/2/27 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي نظمها (قطاع الإعلام والاتصال إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية) بالتنسيق مع قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ويأتي انعقاد هذه الحلقة النقاشية في إطار رصد ومتابعة الأمانة العامة لتطورات وتسارع الأحداث بعد صدور القرارالأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وعلى وجه الخصوص إعلان وزارة الخارجية الأمريكية اعتزام الإدارة الأمريكية نقل سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس منتصف شهر مايو المقبل، تزامناً مع يوم النكبة الفلسطينية عام 1948 م .

تهدف الحلقة النقاشية إلى الحوار المفتوح بين مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال السياسة والقانون والإعلام والمعنيين بالشأن الفلسطيني، والأكاديميين المشهود لهم بالخبرة المتميزة على الصعيد الوطني والعربي والدولي، من خلال مفهوم الطاولة المستديرة والعصف الذهني لمناقشة التبعات الخطيرة التي قد تترتب على قيام دول أخرى، على نقل سفاراتها إلى مدينة القدس المحتلة بالإضافة إلى استعراض مستجدات الموقف العربي والدولي تجاه القرار الأمريكي الأحادي، والتنبؤ بالخطوات القادمة في هذا الصدد، وتحليلها وتقديم رؤية واضحة لصناع القرار في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وقد افتتح الحلقة النقاشية معالي السفيرة الدكتورة **هيفاء أبو غزالة** – الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال، معالي السفيرالدكتور/ **سعيد أبو علي**، الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وشارك في فعاليات الحلقة النقاشية مجموعة من الخبراء والمختصين من المندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية، وبمشاركة من قبل الأكاديميين والأساتذة المختصين بقضايا الصراع – الإسرائيلي، بالإضافة إلى العديد من المراكز الاستراتيجية العربية (مرفق قائمة المشاركين).

وقدم الحلقة النقاشية الدكتور/ **علاء التميمي**،

مدير إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية، حيث شهدت أعمال الحلقة النقاشية بمحاورها الثلاثة استعراض مستجدات الموقف العربي والدولي من القرار الأمريكي، والإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة تداعيات القرار الأمريكي من خلال أوراق عمل ومداخلات من قبل المشاركين، وقد دارت مناقشات جادة تم خلالها تبادل الأفكار والرؤى والخبرات العملية من جانب المشاركين كافة، لاتخاذ توصيات ومرئيات للإسهام فى تحرك الجامعة العربية الداعم للقضية الفلسطينية، كما قامت الإدارة بإعداد كشف لأهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاص بالقدس .

أولاً : محوري النقاش:

المحور الأول: استعراض مستجدات الموقف العربي والدولي الأمريكي بشأن القدس.

المحور الثاني: الإجراءات والخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة التداعيات الخطيرة للقرار الأمريكي.

ثانياً : الأهداف المرجوة من الحلقة النقاشية :

- تنشيط الذاكرة العربية لأهم القرارات الصادرة سواء عن مجلس الجامعة علي مختلف مستوياته أو عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي بحق القدس، وأنه حق لا يغفل عنه.
- المساهمة العملية في موضوع القدس من خلال رصد ومتابعة تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.
- التعرف على الإجراءات والخطوات المتخذة للتصدى للقرار الأمريكي الخاص بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.
- إبراز موقف المنظمات الإقليمية والدولية تجاه القرار الأمريكي، وعلى وجه الخصوص موقف جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذا الدول المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.
- زيادة وعي المواطن العربي بالقضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، وتوظيف الأنشطة البحثية لدعم القضية الفلسطينية.
- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين.
- التواصل مع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية والباحثين المهتمين بالشأن الفلسطيني لإيصال الصوت العربي الرافض للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.
- تقديم توصيات يمكن أن تسهم في إدراك أهمية التمسك بقرارات الشرعية الدولية والمطالبة بتنفيذها.

ثالثاً : التساؤلات المطروحة للإجابة في الحلقة النقاشية :

- التساؤل الأول: هل يمكن لحكم قائم على القوى أن يعطل حقاً ؟
- التساؤل الثاني: ما هي التوقعات لطبيعة ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه القرار الأمريكي؟
- التساؤل الثالث: هل من الممكن أن تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية للمطالبة بتجميد العمل بقرارها ؟
- التساؤل الرابع: ما هي الخطوات والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمواجهة القرار الأمريكي؟
- التساؤل الخامس: ما هي التبعات الخطيرة التي ستترتب على استمرار دول أخرى نقل سفاراتها إلى مدينة القدس ؟

وفي الختام توجه السادة المشاركون بالشكر والتقدير إلى معالي السفيرة الدكتورة / **هيفاء أبو غزالة**، رئيس قطاع الإعلام والاتصال، ومعالي السفير الدكتور / **سعيد أبو علي**، رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وإدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية على حسن إدارتها للحلقة النقاشية والحوار بين المشاركين وجهودهم القيِّمة في إعداد الوثائق وتنظيم العمل، والتي كان لها الدور الكبير في متابعة ورصد تطورات القضية الفلسطينية والقدس على وجه الخصوص.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

الدليل الاسترشادي «معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني»

يتعرض العاملون في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر المهنية الناجمة عن ملوثات بيئة العمل، والتي تؤثر سلباً على صحة وسلامة العامل والبيئة المحيطة، ولهذا تم وضع معايير وحدود ومؤشرات تعرض لهذه المخاطر تستند إلى قواعد وأسس علمية لتقييم، وقياس، ورصد ظروف مكان العمل بغرض تأمين الوقاية، والحماية اللازمة لجميع العاملين.

وتحقيقاً لأهداف منظمة العمل العربية في تحسين شروط وظروف بيئة العمل بكل السبل والإمكانيات المتاحة، أصدرت المنظمة النسخة الأولى من هذا الدليل الاسترشادي «معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني» عام 1999 والذي كان حصيلة جهود مكثفة لخبراء عرب ودوليين، تضمن حينها أحدث جداول الحدود القصوى للملوثات المسموح بها في مكان العمل.

وتلبية لطلب عدد من الدول العربية لتحديث النسخة الأولى من الدليل الاسترشادي، أصدرت منظمة العمل العربية/ المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية هذا العام الطبعة الثانية المنقحة جذرياً من الدليل الاسترشادي «معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني»، وقد جاء هذا الدليل وفقاً لأحدث المعطيات العلمية بشأن الحدود القصوى المسموحة للتعرض المهني لملوثات بيئة العمل سواء أكانت كيميائية أم فيزيائية أم حيوية والتعرض للعوامل التلاؤمية (الأرغونومية)؛ فهو يعتمد بشكل رئيسي على المرجع الصادر في عام 2017 عن المؤتمر الأمريكي لاختصاصيي الصحة الصناعية الحكوميين (ACGIH)، ومنشورات المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنية (US-NIOSH) ومراكز الأبحاث الأوروبية، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، ومنشورات منظمة الصحة العالمية، وعلى النسخة الأولى من الدليل الاسترشادي «معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني» الصادرة في عام 1999. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الطبعة الثانية المنقحة جذرياً من الدليل الاسترشادي أضافت أقساماً علمية عديدة لم تكن موجودة في النسخة الأولى، وأهمها جدولان، الأول: بشأن «مستوى الخطورة الفورية علي الحياة أو الصحة (IDLH)» والثانى: بشأن «الكميات العتبية للمواد الخطرة».

ويُعد هذا الدليل أحد أهم الأدلة الاسترشادية الصادرة عن منظمة العمل العربية لعام 2018، حيث تناول العديد من الموضوعات الهامة بأسلوب متميز، تم فيه توخي الدقة والشمولية في الطرح والمعالجة، وقد أصدر بالشكل الذي يواكب المستجدات العالمية، والأرقام المعتمدة والموثقة دولياً، ليساهم مساهمة فاعلة في وضع وتطوير الجداول الوطنية لحدود ومؤشرات التعرض المهني عربياً.

يُقَدّم هذا الدليل الاسترشادي كمرجع مفيد للغاية لأطراف الإنتاج الثلاثة، الحكومات وأصحاب العمل والعمال، بما يحقق الحماية والسلامة للعاملين والبيئة والمجتمعات، وما لذلك من أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

جاء الدليل الاسترشادي في 315 صفحة متضمناً 77 جدولاً و40 شكلاً؛ حيث تضمن الدليل خمسة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول: معايير وأسس وخلفيات التعرض المهني، والقسم الثاني: التعرض المهني للمواد الكيميائية والأغبرة والألياف، والقسم الثالث: التعرض المهني للعوامل الفيزيائية، والقسم الرابع: التعرض المهني للعوامل التلاؤمية (الأرغونومية)

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والعشرون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

والاهتزازات، أما القسم الخامس: فهو حول التعرض المهني للعوامل الحيوية (البيولوجية)، بالإضافة إلى قائمة المصطلحات وقائمة بأسماء الخبراء الذين ساهموا بإعداد الدليل. وفيما يلي لمحة مختصرة عن أقسامه الخمسة:

القسم الأول: معايير وأسس وخلفيات التعرض المهني

هذا القسم عبارة عن مدخل للدليل الاسترشادي وأهدافه ومدى شموليته؛ حيث أشار إلى أن معايير التعرض المهني تتضمن القواعد والإجراءات الأساسية، والحدود والمستويات التي يعتقد أنها سوف تلبي متطلبات الحماية من التأثيرات المؤكدة لمصادر الخطورة في بيئة العمل على صحة المعرضين، ولا تشمل هذه المعايير بالضرورة مختلف التأثيرات العشوائية التي يحتمل ظهورها نتيجة التعرض للمستويات والحدود وظروف التعرض الواردة في هذه المعايير التي تهدف إلى توفير الحماية المباشرة للعاملين المعرضين لمصادر الخطورة المرتبطة بالعمل في الأنشطة المهنية المشمولة بالتغطية وفق هذه المعايير، إضافة إلى توفير حماية مماثلة للعاملين الذين ترتبط طبيعة عملهم بشكل غير مباشر بمصادر الخطورة، كما تهدف إلى حماية الأحداث والنساء من الأخطار التي يمكن أن تُحْدِث لديهم تأثيرات صحية فورية أو مؤجلة بشكل مباشر وغير مباشر. وبالنسبة للتغطية، فإن هذه المعايير تطبق في ظروف التعرض المزمن والحاد والشاذ والناجم عن العوامل الخطرة الكيميائية بما في ذلك الأغبرة والألياف، والفيزيائية والتلاؤمية.

وبالنسبة لمجال الحماية، فإن هذه المعايير وحدود ومؤشرات التعرض المرتبطة بها توفر مجال الحماية من التأثيرات المؤكدة الفورية والمزمنة المرتبطة بالتعرض للمواد والعوامل الخطرة الواردة في هذه المعايير؛ ولا تشمل هذه الحماية الآثار العشوائية لدى المعرضين ونسلهم، ولا إمكانية الحد من الآثار المُحَسِّسَة والمُهَيِّجَة للجلد و/أو الجهاز التنفسي، ولا التأثيرات على الشعور بالراحة أو ظهور الإجهاد، ولا ظهور آثار حادة أو مزمنة أخري ذات صلة بعوامل شخصية للمعرضين. أما بالنسبة لأسس وخلفيات التعرض المهني، فقد تناول هذا القسم الأساس الحيوي بما فيه من آثار قطعية وعشوائية، والأساس الاجتماعي/ الاقتصادي، والأسس العلمية.

القسم الثاني: التعرض المهني للمواد الكيميائية والأغبرة والألياف

تضمن القسم معلومات مختصرة عن تصنيف المواد الكيميائية وفقاً للخطورة الذاتية والصحية والبيئية، وطرق التعرض للمواد الكميائية، وتحديد العلاقة بين الجرعة والتأثير وبين الجرعة والاستجابة، وطرق تقييم التعرض للمواد الكميائية سواء أكان التقييم بيئياً أم حيوياً حيث ورد جدول بشأن أنواع العينات وتوقيت أخذ العينات وذلك بحسب نوع المادة السامة.

استعرض القسم بالتفصيل الأنواع الثلاثة للحدود العتبية للتعرض (TLVs)، وهي معدل متوسط التعرض (TWA) ومستوى التعرض قصير الزمن (STEL) وحد سقف التعرض (C) والعلاقة بين هذه الأنواع الثلاثة؛ كما حدد القسم وحدتي قيم الحدود العتبية، وهما ميلي غرام لكل متر مكعب (mg/m3) وجزء في مليون جزء (ppm)، ومعادلتي التحويل من إحدى الوحدتين إلى الأخرى؛ وأشار القسم أيضاً إلى الانحرافات عن حدود التعرض واشتراطاتها. كما تضمن القسم جزءاً خاصاً بالتعاريف والترميزات

(Notations) والاختصارات التي ترد في جداول حدود التعرض المهني.

ويعد جدول الحدود العتبية للتعرض (TLVs) للمواد الكيميائية والأغبرة والألياف الجزء الأهم في هذا القسم، حيث تضمن750 مادة كيميائية أوغبارية أوليفية؛ نُظّم الجدول في 11عموداً عُنْونَت بالرقم المسلسل، واسم المادة باللغة العربية، واسم المادة باللغة الإنجليزية، والرقم الكيميائي للمادة (CAS No.)، ومعدل متوسط التعرض للمادة (TWA)، ومستوى التعرض قصير الزمن للمادة (STEL) إن وُجِد، وحد سقف التعرض للمادة (C) إن وُجِد (حيث وردت قيم هذه الحدود الثلاثة بحسب لائحة المؤتمر الأمريكي لاختصاصيي الصحة الصناعية الحكوميين (ACGIH) الصادرة في عام 2017)، والوزن الجزيئي للمادة (لتحويل قيمة الحد العتبي من حجمي إلى وزني وبالعكس)، والترميزات (Notations) والاختصارات للمادة، وأساس تقييم حد التعرض العتبي (العَرَض المميز أو العضو المصاب)، وتصنيف المادة كمسرطن وفق الوكالة الدولية لبحوث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية (WHO-IARC).

كما تضمن هذا القسم قائمة التنويه بشأن التغييرات المنشودة (NIC)، وهي قائمة تضم 40 مادة مُنحَت مدة عام واحد كفرصة للتعليق عليها، وتُعْتَمَد في حال عدم وجود أي تعليقات في نهاية العام، وقد نُظِّمت القائمة في 11عموداً عُنْونَت بنفس عناوين جدول الحدود العتبية للتعرض (TLVs) للمواد الكيميائية والأغبرة والألياف. كما تَبِعت هذه القائمة قائمة المواد الكيميائية ومواد أخرى قيد الدراسة بانتظار التعليقات والاقتراحات التي يرافقها الأدلة الداعمة من الهيئات البحثية، حيث تضمنت تلك القائمة 165 مادة.

فضلاً عن ذلك، تضمن هذا القسم ثمانية ملاحق هامة؛ وهي الملحق (A) بشأن المود المسرطنة (حيث يصنف المؤتمر الأمريكي لاختصاصيي الصحة الصناعية الحكوميين (ACGIH) المواد ضمن خمس فئات هي (A1) مواد مؤكد أنها مسرطنة للإنسان، و(A2) مواد مشتبه أنها مسرطنة للإنسان، و(A3) مواد مسرطنة للحيوان وغير معروفة التأثير على البشر، و(A4) مواد لا يمكن تصنيفها باعتبارها مسرطنة للإنسان، و(A5) مواد لا يشتبه أن تكون مسرطنة للإنسان)؛ في حين أن الوكالة الدولية لبحوث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية (WHO-IARC) تصنف المواد وفقاً للسرطنة إلى مواد مسرطنة بشكل مؤكد للإنسان (1)، ومواد محتملة السرطنة للإنسان ومؤكدة للحيوان (2A)، ومواد ممكنة السرطنة للإنسان (2B)، ومواد لا يمكن تصنيفها باعتبارها مسرطنة للإنسان (3)، ومواد لا يشتبه أن تكون مسرطنة للإنسان)؛ أما الملحق (B) فقد تناول الجسيمات غير القابلة للذوبان أو قليلة الذوبان غير المصنفة (PNOS)؛ والملحق (C) بشأن معايير أخذ العينات تبعاً لحجم الحبيبة وذلك للجسيمات العالقة بالجو (مع أمثلة تطبيقية)؛ والملحق (D) بشأن أنواع الأشجار ذات الأهمية التجارية التي يشتبه في تأثيراتها المتعلقة بالحساسية؛ والملحق (E) بشأن قيم الحدود العتبية للمخاليط (ومعادلات حسابها وجداول كأمثلة تطبيقية)؛ والملحق (F) بشأن الحد الأدني من محتوى الأكسجين (مع جدول التأثيرات الفيزيولوجية لمستويات الضغط الجزئي للأكسجين)؛ والملحق (G) بشأن المواد التي سبق إقرارها ولكن قيم الحدود العتبية لها تم سحبها لأسباب مختلفة (مع جدول يتضمن 26 مادة وسبب السحب وسنة السحب)؛ والملحق (H) بشأن طريقة

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 ابريل / نيسان 2018

الحساب المتبادل لمخاليط بخار مذيب هيدروكربوني مكرر محدد (مع أمثلة تطبيقية).

خَصَّص هذا القسم أيضاً جزءاً بعنوان «الغازات وأجواء نقص الأكسجين في العمل»، حيث تضمن تصنيفاً للغازات من حيث تأثيرها على الإنسان، وأنواع أجهزة التنفس (الأقنعة والكمامات)، وعدة جداول بشأن التأثيرات الفيزيولوجية للضغط الجزئي للأكسجين بدءاً من ارتفاع 1 إلى 14000 قدم. وهناك أيضاً جزء خاص بالغبار (الجسيمات) تضمن تصنيف الأغبرة وتأثيراتها الصحية، وطرق قياس الأغبرة.

ما يميز الطبعة الثانية من الدليل الاسترشادي إضافة موضوع «مستوى الخطورة الفورية على الحياة أو الصحة (IDLH)، ويُقصد بها التعرضات الحادة عن طريق الاستنشاق أو التعرضات عن طريق الأغشية المخاطية للعين، والتي من شأنها أن تمنع الهروب من المكان وأيضاً التي تمثل خطورة عاجلة لفقدان الحياة، أو تأثيرات دائمة فورية أو آجلة على الصحة، وتعتمد قيم الخطورة على التعرض لمدة 30 دقيقة؛ وقد وضعت هذه القيم من قِبَل المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنية (US-NIOSH) وإدارة السلامة والصحة المهنية (US-OSHA). تضمَّن الجزء جدولاً بشأن 400 مادة كيميائية؛ نُظِّم الجدول في 5 أعمدة عُنْوِنَت باسم المادة باللغة العربية، واسم المادة باللغة الإنجليزية، والرقم الكيميائي للمادة (CAS No)، وقيمة الخطورة الفورية على الحياة أو الصحة (IDLH) مقدرة بوحدة ميلي غرام لكل متر مكعب (mg/m3) أو وحدة جزء في مليون جزء (ppm)، وتحديث الحدود إلى عام 2017.

تميزت الطبعة الثانية من الدليل الاسترشادي أيضاً بإضافة موضوع «الحدود العتبية للمواد الكيميائية الخطرة، ويقصد بها أقصى كمية لا يسمح بتجاوزها من مادة كيميائية خطرة تُستخدَم في منشأة أو تُخزَّن فيها؛ وقد اُستمِدت القيم من الجدول الأوروبي (82/EEC/50)، وتم وضع الكمية العتبية على أساس نقطة تأثير أعظمية تبلغ 500 متر من موقع وجود المادة الخطرة. تضمن الجزء جدولاً بشأن 180 مادة كيميائية؛ نُظِّم الجدول في 4 أعمدة عُنْوِنَت باسم المادة باللغة العربية، واسم المادة باللغة الإنجليزية، والرقم الكيميائي للمادة (CAS No)، والكمية العتبية مقدرة بوحدة وزنية (الكيلوغرام أو الطن).

لم يكتفِ الدليل بتناول حدود التعرض للمواد في بيئة العمل فحسب، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث استعرض حدود المواد في جسم الإنسان، كالدم والبول وهواء الزفير ...، أي مؤشرات التعرض الحيوية (البيولوجية) (BEIs) للربط بين المراقبة البيئية والمراقبة الحيوية (البيولوجية). تضمن هذا الجزء معلومات بشأن خصائص مؤشرات التعرض الحيوية/ البيولوجية؛ وأوقات جمع العينات البيولوجية؛ وتطبيق المؤشرات الحيوية/ البيولوجية للتعرض؛ وبعض الترميزات المتعلقة بهذه المؤشرات طبقاً لتحديد كمياتها داخل الجسم، كـ«B» «الخلفية» أي المادة الكيميائية متواجدة في أجسام الأشخاص غير المعرضين مهنياً لهذه المادة مما يؤثر على مستوى تقييمها في العاملين المعرضين لها، لذلك يراعي تواجد هذا التركيز عند استخدام مؤشر التعرض البيولوجي، و«Nq» «غير كمي» أي مادة لا يوجد طريقة لتحديد كميتها، و«Ns» «غير نوعي» «(غير محدد)» أي مادة غير محددة حيث أنها تظهر في تعرضات لمواد متعددة، و«Sq» «شبه كمي» أي مادة تحديدها شبه كمي أو طريقة تحديد المادة غير واضحة ولكنها تدل على التعرض؛ وجدول المؤشرات (المحددات)

الحيوية/البيولوجية للتعرض المهني متضمناً 50 مادة كيميائية؛ نُظِّم الجدول في 5 أعمدة عُنْوِنَت باسم المادة الكيميائية باللغة العربية ورقمها الكيميائي (CAS No) وسنة اعتماد المؤشر، والمؤشر (المُحَدِّد أو الدليل) الحيوي (BEI) للمادة الكيميائية، ووقت أخذ العينة، والقيمة المرجعية للمؤشر الحيوي/البيولوجي للمادة، والترميزات المتعلقة بالمؤشر.

القسم الثالث: التعرض المهني للعوامل الفيزيائية

تضمن هذا القسم أهم العوامل الفيزيائية الشائعة في مكان العمل، والمشاكل الصحية الناجمة عنها والتعامل معها والوقاية منها، وأجهزة قياس تلك العوامل ووحدات القياس، وجداول لحدود ومؤشرات التعرض لها؛ وقد تناول هذا القسم التعرض للعوامل الفيزيائية التالية:

- التعرض لدرجات الحرارة المختلفة: تناول هذا الجزء التوازن الحراري للجسم، والتعرض لدرجات الحرارة المرتفعة، وحساب درجات الحرارة المؤثرة، وحساب إجهاد العمل مع التعرض للبيئة الحارة، والتأقلم واللياقة البدنية، والتعرض لدرجات الحرارة المنخفضة، وتأثير زيادة نسبة الرطوبة.

- التعرض للإشعاع: تناول هذا الجزء الإشعاع غير المُؤَيِّن، بما في ذلك مجال الموجات الكهرومغناطيسية، والأشعة تحت الحمراء، والإضاءة والاستضاءة، والأشعة فوق البنفسجية، وإشعاع الليزر؛ والإشعاع المُؤَيِّن، بما في ذلك إشعاع غاما، والأشعة السينية (أشعة X)، وجسيمات ألفا، وجسيمات بيتا.

- التعرض للموجات الصوتية: تناول هذا الجزء الموجات الصوتية المنخفضة وتحت الصوتية، والضجيج (الضوضاء)، والموجات فوق الصوتية.

-التعرض لاختلافات الضغط الجوي: تناول هذا الجزء الضغط الجوي المرتفع، بما في ذلك الغوص؛ والضغط الجوي المنخفض.

القسم الرابع: التعرض المهني للعوامل التلاؤمية (الأرغونومية) والاهتزازات

تناول هذا القسم العوامل المؤثرة في علم الأرغونوميكس (التلاؤم)، والاضطرابات العضلية الهيكلية ذات الصلة بالعمل، والعوامل غير المهنية، ومستوى نشاط اليد والجداول الخاصة به، والرفع والحدود العتبية لعمليات الرفع بحسب المدة الزمنية وعدد عمليات الرفع، واهتزازات اليد-الذراع (المستمرة والمتقطعة) وقيم الحدود العتبية، واهتزاز كامل الجسم والحدود العتبية، واستراتيجيات التحكم.

القسم الخامس: التعرض المهني للعوامل الحيوية (البيولوجية)

تناول هذا القسم تصنيف الكائنات المُعْدِيَة حسب مجموعات العاملين ذات الخطورة، والسلامة الحيوية (البيولوجية) في المختبرات الميكروبيولوجية والطبية الحيوية، وخزانة الأمان البيولوجي، وطرق التنظيف والتطهير، ومستويات نشاط بعض سوائل التطهير والتعقيم، وإرشادات للتعامل مع الذيفانات ذات الأصل البيولوجي، والإدارة الآمنة للمخلفات (النفايات) الخطرة بالإضافة إلى تصنيف منظمة الصحة العالمية للمخلفات (النفايات) الخطرة لأنشطة الرعاية الصحية، ونموذج صحيفة عمل لتقييم الخطورة البيولوجية.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية:
الواقع، التحديات، الآفاق المستقبلية

إعـــداد
الدكتور بدر السماوي
خبير في الضمان الاجتماعي

تقديم:

يعتبر اختيار موضوع دراسة وضع الحماية الاجتماعية في الوطن العربي اختيارًا صائبًا لما تعيشه أنظمة الحماية الاجتماعية من تحديات في ظل الواقع العربي الراهن وما تقتضيه من حلول ترتقي بمستوى عيش السكان العرب.

ويبدو أن العالم العربي بات يدرك ضرورة إيلاء الحماية الاجتماعية الأولوية مقارنة بالمجالات الاجتماعية الأخرى لأن الاهتمام بها يوفر على العالم العربي كثيرًا من المعضلات السياسية والأمنية والعسكرية بل إنه ليس من المبالغة القول أن مجتمعاً لا يملك حماية اجتماعية لا يملك قدرة علي المقاومة تجاه أي عدو ولو امتلك كل سلاح العالم . فالحماية الاجتماعية تعيد إلى الإنسان شعوره بإنسانيته وتعزز فيه ثقافة الانتماء إلى وطنه وانصهاره في مجتمعه.

وسنتعرض في هذه الدراسة إلى واقع الحماية الاجتماعية في الدول العربية وخصوصياتها ثم نمر إلى تحليل التحديات التي تواجهها وهي عديدة وسنختم باقتراح بعض الحلول التي هي في حاجة إلى الإثراء والتعميق اعتمادًا على مختلف التجارب العربية والعالمية.

ويجدر الملاحظة إلى ما يعترض الباحث في هذا المجال من صعوبات أبرزها نقص المعلومات الموحدة والجاهزة للمنطقة العربية بما يضطره إلى تجميعها مع ما يتطلب من جهد. كما أن المصطلحات غير موحدة والإحصائيات لا تعود إلى تاريخ واحد مما يقلل من قيمتها العلمية ولا يسمح بالتالي من اتخاذ القرار الصائب من قبل المتصرفين والساهرين على تسيير أنظمة الحماية الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك فإن الباحث يجد نفسه، في ظل نقص المصادر الرسمية العربية، مضطرًا إلى اللجوء إلى مراجع غير عربية تبدو في ظاهرها علمية وموضوعية غير أنها لا تخلو من السم في الدسم. من ذلك أن بعض مراكز البحوث تستعمل مصطلحات مثل « بلدان شمال إفريقيا » و « الشرق الأوسط» أو « بلدان البحر الأبيض المتوسط» وتقوم ضمنها بحشر الكيان الصهيوني ضمن البلدان العربية والمتوسطية وعدم ذكر فلسطين. ونسوق في هذا الإطار كمثال تقرير «المركز الأوروبي للبحوث حول التعاون بين أوروبا والعالم العربي والمتوسطي» المتعلق بإحصائيات الناتج الداخلي الخام سنة 2012.

أما الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية المختصة ومنها منظمة العمل الدولية والجمعية العالمية للضمان الاجتماعي فإن منشوراتها المترجمة إلى اللغة العربية تشكو من سوء الترجمة مما قد يضر بالمعنى.

الفصل الأول: واقع الحماية الاجتماعية العربية

سنتعرض في هذا المحور الأول إلى ظروف نشأة الحماية الاجتماعية العربية ثم إلى تعريفها من خلال تمييزها عن مفاهيم مشابهة وعلاقتها ببقية الاختصاصات والتعرف على أهم المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للبيئة العربية من زاوية علاقتها وانعكاسها على دراسة الحماية الاجتماعية.

• نشأة أنظمة الحماية الاجتماعية في الأقطار العربية

تعتبر الحماية الاجتماعية حديثة النشأة في العالم وقد تزامنت مع الثورة الصناعية وتداعياتها على

المستوى الاجتماعي بما جعل إحداثها يأتي بعد نضالات خاضها العمال من أجل الحصول على منافع لإعادة تقسيم الثروة. أما في البلدان العربية فقد نشأت الحماية الاجتماعية في فترة الاستعمار في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 من خلال سعي المستعمرين إلى توفير نفس المنافع لجاليتهم في المستعمرات التي يتمتع بها مواطنو البلد الأصلي. لذلك لم يكن من الصدفة أن تجد أن أول القوانين قد أحدثت بعد بضع سنوات من دخول الاستعمار. ففي تونس أحدث أول نظام للتقاعد سنة 1898 بعد 17 سنة من دخول الاستعمار الفرنسي إلى تونس. وفي السودان التي دخلها الاستعمار سنة 1896 أصدر أول قانون سنة 1904 ويتعلق بمعاشات أعوان الحكومة الذي كان يميز الرعايا البريطانيين عن سكان البلد السودانيين. وفي المغرب الذي تم احتلاله سنة 1912 قام الاستعمار الفرنسي بإحداث قانون التعويض عن أضرار حوادث الشغل سنة 1927.

وقد اندرجت أهم القوانين في إطار سعي المستعمر إلى تشجيع جاليته على الاستقرار في المستعمرات فركز على جرايات التقاعد بغية تمرير نيته البقاء لمدة طويلة، وأحدث المنافع العائلية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى لتعويض خسائره البشرية عبر التشجيع على الإنجاب. كما اهتم بالتعويض عن أضرار حوادث الشغل التي شملت مواطني البلد المستعمر ليس حباً فيهم بل لحاجتها لخدماتهم في ظل المنافسة مع بلدان أخرى. وينطبق هذا الاستنتاج على بلدان المغرب العربي عندما كان الاقتصاد الفرنسي في حاجة أكيدة إلى إنتاج الفوسفات وتدعيم صادرات مستعمراته. وإثر خروج الاستعمار شرعت السلطات العربية الجديدة في وضع نظم للتأمينات الاجتماعية للعاملين بها «كسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية للمحافظة على مستوى معيشة ملائمة للموظفين» بما يجعلها تشمل مواطنيها الذين حرموا منها طيلة الفترة الاستعمارية باستثناء من كان المستعمر في حاجة إلى خدماته.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أحدثت السلطات الاستعمارية الفرنسية على سبيل المثال المنح العائلية لفائدة القطاع الخاص الذين كان أغلب العاملين فيه من سكان البلد في تونس والجزائر والمغرب وذلك لاستنهاضهم لإعادة بناء أوروبا ومستعمراتها وإعمارها طبقًا لمشروع مارشال.

• تعريف الحماية الاجتماعية

لا بد في البداية من تعريف الحماية الاجتماعية وتمييزها عن باقي التعريفات والمفاهيم ذلك أنه لا يمكن التوصل إلى تشخيص موحد لواقع الحماية الاجتماعية في البلدان العربية إذا كانت المفاهيم تحمل معان مختلفة. وقد حاولت بعض الدول العربية توحيد المصطلحات لكنها لم تنجح إلى اليوم مع الإقرار بتحسن نسبي ساهمت فيه إلى حد ما جهود المنظمات المختصة ومنها منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي. فقد تعددت المصطلحات مثل « الحماية الاجتماعية، و «الرعاية الاجتماعية» و «الضمان الاجتماعي» و«التأمينات الاجتماعية». على أنه يمكن للتوصل إلى تعريف مشترك التركيز على بعض المبادئ الموحدة التي ترمي إليها الحماية الاجتماعية والمتمثلة في « كل الآليات التي تمكّن الإنسان من تأمين نفسه وتأمين عائلته من الأخطار التي لا مفر منها مثل الشيخوخة والمرض والعجز والوفاة والأمومة والحوادث سواء بسبب المهنة أو غيرها والأعباء العائلية والبطالة».

وعموماً يمكن التفريق بين مفهومين أساسيين وهما الضمان الاجتماعي القائم على المساهمات من قبل المؤمن والتضامن الاجتماعي الذي تؤمنه الدولة أو المؤسسات الخيرية.

ويبين الجدول أسفله أهم ما يميز الضمان الاجتماعي عن التضامن الاجتماعي .

التضامن الاجتماعي	الضمان الاجتماعي
يتمثل في تقديم مبالغ نقدية أو خدمات عينية للمحتاجين لها بشروط خاصة ودون دفع اشتراكات	يتمثل في تقديم منافع أو خدمات بشروط عامة دون النظر إلى الدخل ومقابل دفع اشتراكات
يتم تمويله من الخزينة العامة أو من التبرعات	يتم تمويله من قبل المؤجر أو الأجير أو كليهما وأحيانًا بدعم من الدولة
لا يُؤدّي إلا إذا ثبتت الحاجة له	يؤدى بغض النظر عن الدخل أي كلما توفرت شروطه
أمر إسناده متروك للجهة التي تسنده	يمثل حقاً وبالتالي يمكن المطالبة به قضائياً

ومن هنا نستنتج أن لكل مصطلح خصوصياته وبالتالي لا يمكن أن يؤدي أحدهما وظيفة الآخربل قد يتكاملان.

كما يجب التمييز بين الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ذلك أن مفهوم الضمان الاجتماعي يعتمد على توفير المنافع مقابل دفع مساهمات طبقاً لممارسة مهنة معينة وقد كرست هذا المفهوم خاصة ألمانيا في آخر القرن التاسع عشر وتبعتها فرنسا التي أدخلتها بدورها إلى مستعمراتها. وعادة ما تكلف صناديق اجتماعية بالتصرف في أنظمة الضمان الاجتماعي على أساس شروط وقواعد مضبوطة.

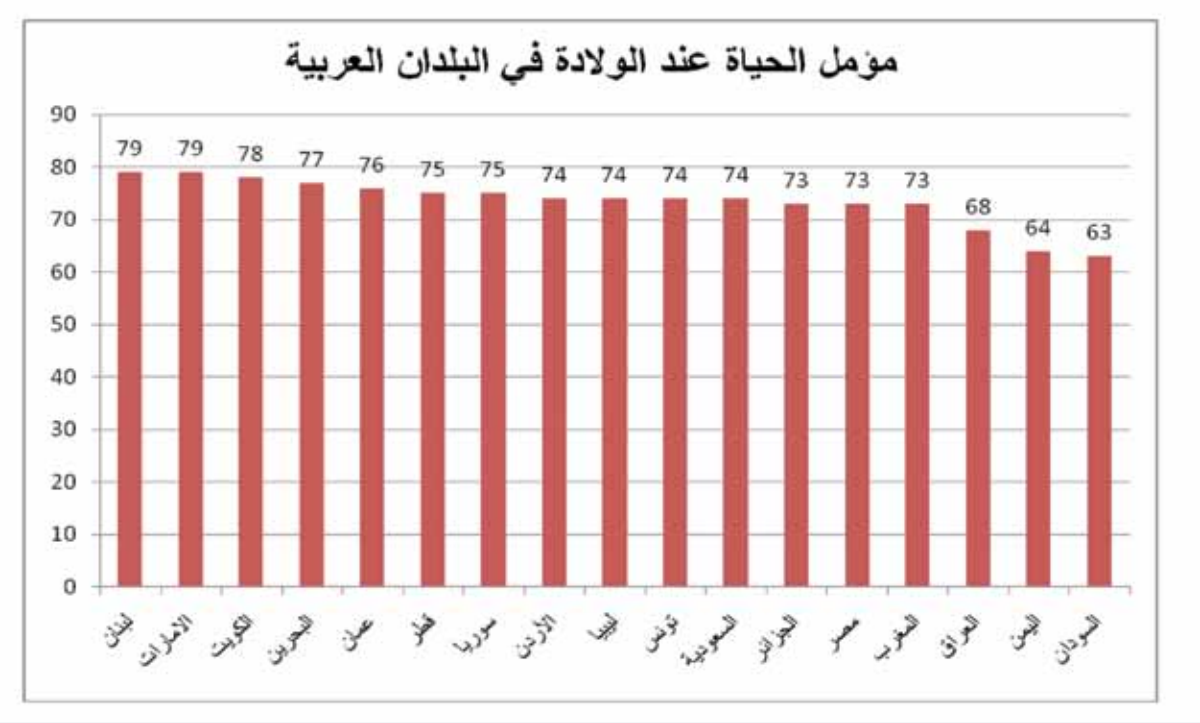

أما الحماية الاجتماعية فهي مفهوم أوسع يقضي بإسناد المنافع لمن يستحقها بغض النظر عن مساهمته فيها. وتعتمد أنظمة الحماية الاجتماعية في تمويلها على الضرائب وعادة ما تسيرها الدولة. وقد بدأ العمل بهذا النظام في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية انطلاقاً من التقرير الذي قدمه «بيفريدج» إلى الحكومة البريطانية.

• علاقة الحماية الاجتماعية باختصاصات أخرى

تعتبر الحماية الاجتماعية من العلوم الحديثة نسبياً وهي علم يتأثر كثيرًا بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر فيه أيضًا. ولكن الأهم أنّ دراسة الحماية الاجتماعية وتاريخها والبحث في طرق تطويرها يتقاطع مع اختصاصات ومجالات أخرى وجب الإلمام بها وهي:

- التشريعات المتعلقة بالشغل: علاقة صاحب العمل بالعامل، طرق تحديد الأجر، عقود التربص والتدريب...

- العلوم الاقتصادية: الإلمام بخصوصيات القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة التي تتسم بالعمل الموسمي والتأثر بالعوامل المناخية...

- العلوم الديمغرافية: للتعرف على اتجاهات نمو السكان (الولادات، الوفيات، المؤشرات الديمغرافية وكيفية احتسابها وآفاق تطورها، مؤمل الحياة عند الولادة، معدلات الخصوبة، التوزيع العمري للسكان).

العلوم الإكتوارية: دراسة مستقبل التوازنات المالية وتوقعات ضمانها.

العلوم الطبية: تطور الطب وصناعة الأدوية والاختصاصات المرتبطة بها .

المحاسبة والمالية: ضبط صحيح ودقيق للتصرف في أموال التأمينات الاجتماعية وحسن استثمارها.

علم الاجتماع : أخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد والموروث الثقافي.

علم الشيخوخة الاجتماعي: دراسة الانعكاسات النفسية والاجتماعية للمسنين وكيفية علاجها.

العلوم الإدارية أو القانون الإداري: تنظيم الإدارة مركزيًا وجهويًا وأحكام التصرف الإداري في مؤسسات التأمينات الاجتماعية وعلاقتها ببقية الهياكل الإدارية

النظام التربوي والتعليمي: مستويات الدراسة، التسرب المدرسي، التكوين المهني.

النظام القضائي: اختصاصات المحاكم وإجراءات التقاضي.

القانون المدني: أحكام الزواج، تعدد الزوجات، التبني، الإرث.

القانون الجزائي: مختلف أنواع العقوبات المنصوص عليها.

القانون الدستوري: معرفة الحقوق المنصوص عليها في التشريع الأساسي كالدستور مثلاً أو مشمولات السلطة المحلية ومدى تدخلها في التصرف في خدمات الضمان الاجتماعي.

اتبعت أغلب البلدان العربية مبدأ التدرج في تطبيق أنظمة الحماية الاجتماعية وذلك على غرار أغلب بلدان العالم التي ظهرت فيها أنظمة الحماية الاجتماعية وبذلك فقد أخذت بعين الاعتبار مستوى تطور الوضع الاقتصادي والقدرة التمويلية للفئات المنتفعة ومدى قدرة الدولة على التكفل.

تتميز الحماية الاجتماعية في أغلب الأقطار العربية بتقدم نوعية المنافع والتغطية في القطاع العمومي مقارنة مع القطاع الخاص وضمن القطاع الخاص يتميز القطاع التجاري والصناعي على القطاع الزراعي.

تقر أغلب الأنظمة بإجبارية الانخراط والتسجيل في أنظمة الحماية الاجتماعية بينما تترك أنظمة أخرى حرية الاختيار.

عادة ما تكون تشريعات الحماية الاجتماعية نابعة من السلطة التنفيذية دون استشارة الأطراف الاجتماعيين وقد بدأت تقاليد الحوار الاجتماعي تنشأ في بعض الأقطار مساهمة بذلك في استجابة القوانين أكثر ما أمكن للحاجيات مع مراعاة الإمكانيات.

وفيما يتعلق بالمنافع التي تغطيها تشريعات الحماية الاجتماعية فسوف نعتمد في تعدادها على ما أقرته الاتفاقيات الدولية وخاصة تلك الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة وعلى رأسها منظمة العمل الدولية مع التعرض إلى ما جاءت به منظمة العمل العربية.

ويبقى أهم مرجع في هذا الصدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 التي نصت على حق الإنسان في الحماية الاجتماعية في الفصلين 22 و 25 .

فقد نص الفصل 22 على ما يلي « لكل شخص باعتباره عضوًا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وله الحق في الحصول على إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته وللتطور الحر لشخصيته وذلك بفضل المجهود الوطني والتعاون الدولي مع مراعاة ظروف كل دولة ومصادرها». ونص الفصل 25 على ما يلي « لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف لتأمين صحته وحاجته المادية وصحة وحاجات أسرته وخاصة تلك المتعلقة بالمأكل والملبس والمسكن والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية وله الحق في الضمان في حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة أو في الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته».

وقد تلت ذلك الاتفاقية رقم 102 الصادرة عن المؤتمر العام لمنظّمة العمل الدوليّة في العام 1952 التي أقرت ما سمته الحد الأدنى للضمان الاجتماعي والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1955. وقد حددت هذه الاتفاقية تسعة مخاطر يتعين مواجهتها عن طريق الضمان الاجتماعي وهي: المرض (نفقات العلاج) والمرض (التعويض عن الأجر المفقود) والبطالة والشيخوخة وحوادث الشغل والأمراض المهنية والولادة والعجز والوفاة والأعباء العائلية. وتلتزم كل دولة موقعة على الاتفاقية بضمان ثلاثة مخاطر على الأقل من المخاطر التسعة المذكورة على أن يكون من بينها بصورة إجبارية أحد المخاطر الخمسة التالية: البطالة، الشيخوخة، العجز، حوادث الشغل والأمراض المهنية، الوفاة. وتميزت الاتفاقية المذكورة بمرونة من حيث تطبيقها على الأشخاص فهي تقتضي أن تشمل التغطية إما 50 % من مجموع العمال أو 20 % من مجموع المقيمين.

وعلى صعيد قوانين التأمينات الاجتماعية في الدول العربية، فعلى الرغم من أنها راعت في نصوصها آلية الحماية الاجتماعية التي جاءت بها الاتفاقية الدولية رقم 102 لسنة 1952، إلا أن 4 بلدان عربية فقط صادقت على هذه الاتفاقية وهي: ليبيا وموريتانيا والأردن والمغرب.

وقد أصدرت منظمة العمل العربية الاتفاقية رقم 3 لسنة 1971 التي أخذت بثمانية مخاطر.

وقد اشترطت المنظمة على الدول العربية أن تأخذ بفرعين اثنين علي الأقل من فروع التأمينات الثمانية دون تحديد أية أولوية .

- **التأمين الصحي:** يشمل هذا الفرع التكفل بالتعويض عن الأجر في حالة التعرض إلى مرض بسبب غير مهني والتكفل بالعلاج والتكفل براحة الأمومة. وتختلف نظم التكفل بين الدول فهناك دول تتكفل بالعلاج المجاني بسبب قدرتها المالية علي ذلك وهي قليلة، أما أغلب الدول فتعتمد التأمين الصحي مقابل الاشتراكات. ولئن كانت هذه المنفعة من المنافع الأقل اعتمادًا في الأقطار العربية فإن بعضها تقدمت في تعميم التأمين عليها خطوات كبيرة مثل تونس حيث تم إصلاح قانون التأمين على المرض سنة 2004 إصلاحًا جذريًا وأصبح كل العاملين في القطاعين العمومي والخاص يتمتعون بالتكفل بجزء هام من نفقات علاجهم على عكس ما ورد في إحدى الدراسات الصادرة عن منظمة العمل العربية من أن النظام التأميني الصحي في تونس يقتصر على العاملين والمشتغلين لحسابهم الخاص .

وتعيش أغلب الأنظمة التأمينية تحت ضغط ارتفاع كلفة العلاج خاصة مع الارتباط الكبير بمصانع صنع التجهيزات الطبية والأدوية الأجنبية في ظل غياب صناعة محلية قادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة. وتجتهد عدة دول في إيجاد مصادر تمويل التأمين الصحي عبر إحداث مداخيل جديدة. ففي مصر حدد قانون التأمين الصحي عدداً من مصادر التمويل للنظام الجديد للتأمين الصحي سنة 2017، منها تخصيص رسوم على السجائر والطرق السريعة واستخراج رخص القيادة والسيارة إلى جانب اشتراكات المواطنين وأصحاب الأعمال ونسبة العائد المخصصة من إدارة استثمار الأموال والاحتياطيات المتاحة لدى الهيئة العامة للتأمين الصحي والتزامات الخزانة العامة عن غير القادرين وأصحاب البطالة.

أما فيما يتعلق براحة الأمومة التي جاءت بها الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 حول الأمومة والتي نصت على منح المرأة عطلة أمومة ب 14 أسبوعًا فقد صادق عليها 102 بلدًا من بين 185 إلى حدود سنة 2015 بما يمثل 55 في المائة، ولم تصادق على الاتفاقية من البلدان العربية سوى المغرب. وفي أغلب البلدان العربية حددت أغلب التشريعات مدة تقل بكثير عن هذه المدة ولا تنص على فترة راحة تسبق الولادة. كما تتعامل البلدان التي تعترف بعطلة الأمومة على أنها مرض وهو مفهوم خاطئ لا يثمن قيمة الإنجاب كوظيفة تضمن بقاء الإنسان على وجه الأرض. أما عن منح الرجل راحة أبوية تصرف له خلالها تعويضات عن الأجر فإن الأمر ما زال غير مطروح ولم يدخل في تقاليد المجتمع العربي ولم تفكر فيه مؤسسات الضمان الاجتماعي رغم أن عدة بلدان أوروبية تقدمت فيه أشواطًا كبيرة وخاصة البلدان الإسكندنافية.

- **التقاعد:**

تختلف مقاييس إسناد الجراية مثل سن الإحالة على التقاعد والأجر المرجعي ومردودية السنوات والمراجعة الدورية للجراية بعد الإحالة على التقاعد بين مختلف التجارب العربية على أنها تظل كلها في إطار النظام التوزيعي وهو النموذج الذي يتلاءم مع خصوصية الوضع الاقتصادي على الرغم من سلبياته مثل تأثره بالتغيرات الديمغرافية. وبالفعل فإن

التوازنات المالية لأنظمة الجرايات ما انفكت تشهد اختلالاً من سنة لأخرى. وتنوعت الحلول في هذا الصدد فالجزائر مثلا تخصص جزءًا من عائداتها من النفط والغاز لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي. أما تونس فتستعد لإحداث مساهمة اجتماعية تضامنية ضمن ميزانية الدولة لسنة 2018 يخصّص مردودها لتمويل الصناديق الاجتماعية وذلك استئناسًا ببعض التجارب في هذا المجال على غرار الدنمرك وفرنسا.

ونلاحظ من جهة أولى أن السن العادية لأغلب البلدان العربية بقيت في حدود 60 سنة مع اتجاه نحو الترفيع في بعض البلدان بسبب التحديات المالية وتطور مؤمل الحياة عند الولادة لكن هذه المحاولات تتعرض إلى رفض من العمال قد يكون بسبب ظروف العمل الصعبة ومعارضة من المعطلين عن العمل لاعتقادهم بتأثير التمديد على التشغيل.

وقد تمكن المغرب من تمرير قانون الترفيع في سن الإحالة على التقاعد بعد مخاض دام عدة سنوات كما قام بمراجعة عدة مقاييس كما يلي:

الترفيع في سن التقاعد إلى 63 سنة على مدى 6 سنوات بمعدل 6 أشهر كل سنة مع إمكانية البقاء لمن يريد مواصلة العمل بعد سن 63 على شرط موافقة رئيس الحكومة .

الترفيع في المساهمات ب 4 % على كاهل الدولة ومثلها على كاهل الأجير وذلك على مدى 4 سنوات بمعدل 1 % كل سنة. وعلى هذا الأساس سترتفع مساهمة العون في نظام الجرايات من 10 % إلى 14% سنة 2019.

الاعتماد على معدل أجور 8 سنوات الأخيرة (أو 96 شهرًا) على أن يتم ذلك على مراحل كما يلي: معدل السنتين الأخيرتين (24 شهرًا) خلال سنة 2017 ومعدل الأربع سنوات الأخيرة (48 شهرًا) خلال سنة 2018 ومعدل الست سنوات الأخيرة (72 شهرًا) سنة 2019 ومعدل الثمان سنوات الأخيرة خلال سنة 2020. والمعلوم أن الأجر المرجعي كان يحتسب على أساس آخر أجر تقاضاه العون.

التخفيض من 2.5 % إلى 2 % لكل سنة:

علاوة على نقاط أخرى تتعلق بالجراية الدنيا من 1000 درهم إلى 1500 درهم والتفريع في مدة الانتفاع بالمغادرة التلقائية قبل السن القانونية

ويبين الجدول التالي سن الإحالة على التقاعد في بعض البدان العربية (ذكورًا وإناثًا).

وهكذا تميز بعض الدول بين سن إحالة الرجال وسن إحالة النساء وتمنح تخفيضًا بفترة تقدر عادة بخمس سنوات لفائدة المرأة .

ففي اليمن تم منذ سنة 1991 تعديل قانون التقاعد ليصبح الزاميًا في حالة بلوغ المؤمن عليه سن (60) عاماً للرجل والمرأة واختيارياً للمرأة عند سن (55) عاماً وإكمال المشمولين بأحكام هذا القانون مدة خدمة فعلية قدرها (35) سنة كاملة. وقد جاء هذا التعديل استجابة للجمعيات النسوية وعلى رأسها اللجنة الوطنية للمرأة التي ترفض التمييز بين المرأة والرجل باعتبار أن إحالة المرأة على التقاعد قبل الرجل تجعل مبلغ جرايتها ضعيفًا.

وتمنح بعض الأنظمة تقاعدًا مبكرًا للمرأة قبل السن القانونية وذلك لتمكينها من العناية بأطفالها. ومن بين البلدان تونس التي تشترط 15 سنة من العمل و3 أطفال في الكفالة ويمنح التقاعد بداية من سن الخمسين. وفي الجزائر شرعت الحكومة منذ

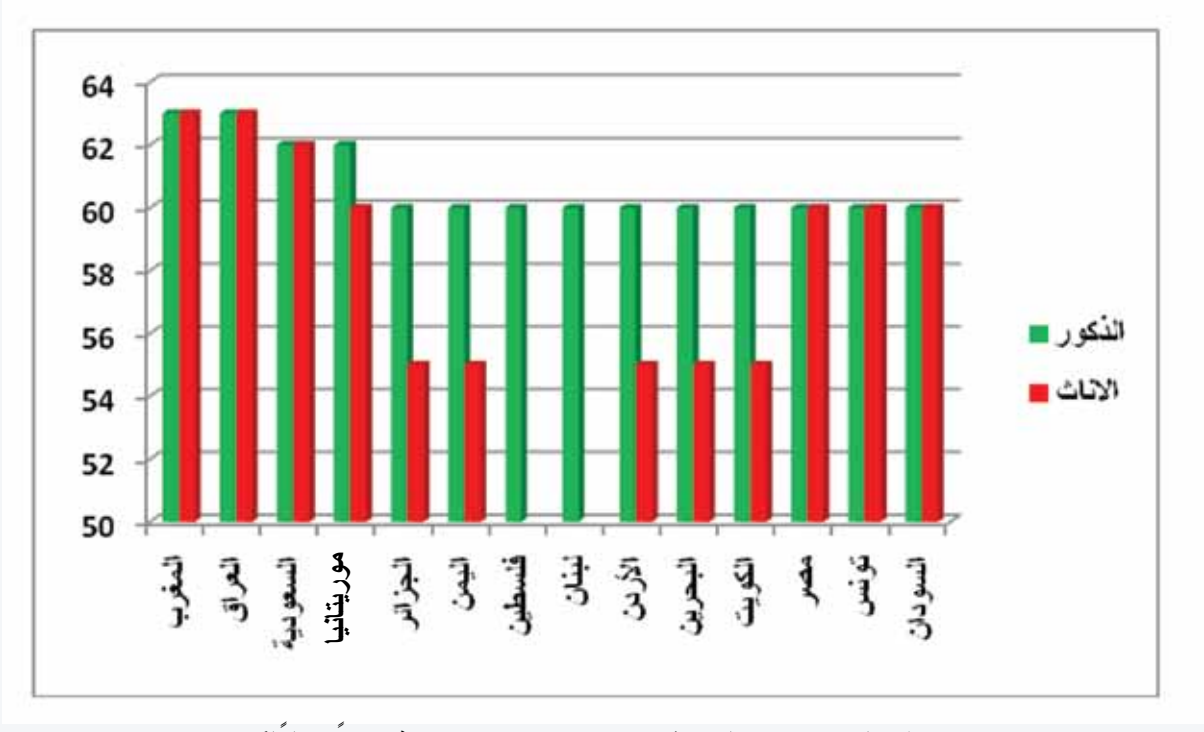

- سن الإحالة على التقاعد فى بعض الدول العربية (ذكوراً وإناثًا)

أشهر في دراسة إمكانية تخفيف إجراءات التقاعد للمرأة العاملة، ليتسني للموظفات الأمهات لـ3 أطفال فما أكثر التقاعد في سن الـ47 حيث ستتحصل على سنة إضافية محسوبة من التقاعد عن كل طفل.

وتوجد في بعض البلدان فوارق في جرايات التقاعد بين الرجال والإناث من ذلك أن الفارق بين معدل جرايات الرجال ومعدل جرايات النساء بلغ في البلدان العربية بين 30 و 40 في المائة.

ونظرًا لوجود بعض المهن الشاقة والمتعبة تنص بعض القوانين على منح العامل تنفيلاً لعدد من السنوات تمكنه من التقاعد قبل السن القانونية غير أن هذا الامتياز محدود جدًا في الأقطار العربية رغم وجود عدة مهن خطيرة مثل العمل في المناجم. ومن ناحية أخرى تمدد بعض القوانين في سن الإحالة علي التقاعد لبعض النخب والإطارات العليا على غرار الأطباء والقضاة والأساتذة الجامعيين وذلك بسبب حاجتها إلى خبراتهم النادرة.

التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية

نظرًا للصفة المهنية لحوادث الشغل والأمراض المهنية اتجه التفكير منذ زمن بعيد إلى حماية العمال من هذه المخاطر. ومرت هذه المسؤولية بعدة مراحل أولها المسؤولية التقصيرية التي تلقي على الأجير مسؤولية حصول الحادث إلا إذا أثبت أن خطأ من جانب صاحب العمل هو الذي أدى إلى حصول الضرر مما يلقى على العامل إثبات ضرره وخطأ صاحب العمل والعلاقة السببية بينهما وهو ما لم يكن سهلاً نظرًا لاختلال ميزان القوى بين من يبيع قوة عمله ومن يشتريها. ولكن هذه المسؤولية أثبتت فشلها فحلت محلها المسؤولية الموضوعية التي تلقي علي صاحب العمل بالضرورة المسؤولية بصفته حارساً لكل ما نشأ عنه الضرر إلا إذا أثبت المؤجر خطأ العامل.

وتعتبر القفزة النوعية في مجال التعويض عن أضرار الأخطار المهنية المرور إلى تبني نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تلقي عبء التعويض على كاهل المجتمع بأسره ذلك أن المجتمع ينتفع بجهود العمال وليس صاحب العمل وحده. ومن هنا أصبح التصرف في نظام الأخطار المهنية من مشمولات مؤسسات الضمان الاجتماعي وكان ذلك منذ سنة 1946 في فرنسا على سبيل المثال.

أما في الدول العربية فقد تأخر كثيرًا المرور إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية. لذلك لا يمكن الحديث عن نظام موحد في تغطية الأخطار المهنية إذ ما زالت بعض الأنظمة تعتمد نظام المسؤولية الفردية والبعض الآخر مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتشترك أنظمة الحماية الاجتماعية العربية في تكفل صاحب العمل بدفع معاليم الاشتراك في نظام التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأخطار المهنية.

هذا مع الإشارة إلى تواصل تسجيل أرقام مفزعة حول الأخطار المهنية ففي العالم يتعرض 270 مليون عامل إلى حادث شغل كل سنة يفقد 2.3 مليون منهم حياته كما تصيب الأمراض المهنية 160 مليون عامل كل سنة. وتسير حوادث العمل في المجتمع العربي بوتيرة تصاعديّة خطيرة، من حيث ارتفاع أعداد القتلى والإصابات في ورشات العمل وخاصة فرع البناء وينتج عن هذه الإصابات توقف عن العمل والإصابة بعجز دائم ينعكس على مؤسسات التعويض بصفة مباشرة وعلى الاقتصاد بصفة غير مباشرة بغض النظر عن الآثار المادية والاجتماعية والنفسية على المتضرر وعلى أفراد عائلته.

المنافع العائلية: تعتمد بعض الدول على تمويل الإعانات العائلية بواسطة اشتراكات أصحاب العمل والعمال. وتشارك الدولة في بعض الحالات في تغطية جزء من هذه الاشتراكات. وهناك دول وضعت شروطًا للحصول على المنح العائلية مثل المغرب، التي اشترطت السكن في المغرب، وقضاء مائة وثمانية أيام متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال الستة أشهر السابقة للاستفادة من الإعانات العائلية، في حين اشترط القانون الموريتاني للاستفادة من الإعانات العائلية العمل 18 يوماً في الشهر أو 120 ساعة، وألا يكون أجر المؤمن عليه أعلى من الحد الأدنى للأجور. كذلك حددت بعض القوانين عدد المعالين الذين يمكنهم الاستفادة من الإعانات العائلية. فقد حصرت المغرب الاستفادة من هذه الإعانات بأربعة أولاد، والقانون الموريتاني حصر عدد المستفيدين بثلاثة أولاد، في حين لم يحدد القانون اللبناني عدد الأولاد المعالين. أما عن السن فتختلف حسب كل بلد ولم ترتبط بسن 18 سنة الذي تعتمده منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتدفع المنح العائلية للأجير في أغلب البلدان العربية باستثناء موريتانيا التي تدفع فيها المنح العائلية مبدئياً للأم وفي بعض الحالات الخاصة إلى الأب.

وقد استعملت أغلب النصوص القانونية العربية مصطلحات الأطفال على أساس الذكور والإناث. إلا أن الاتفاقية رقم 18 لسنة 1996 حول عمل الأحداث عند تطرقها لاستمرار استحقاق المنافع العائلية للأحداث استعملت في المادة 25 عبارة الأولاد « إذا كان الأولاد أو أحدهم ملتحقين بأحد معاهد التعليم» مما خلق لبسًا حول ما إذا كان المقصود الذكور فقط ويبدو أن المسألة غير ذلك.

مؤتمر العمل العربي
الدورة الخامسة والأربعون
القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018
45

كما أقصت الاتفاقية الأبناء المزاولين للتعليم العالي وهو ما لا يجد له مبرراً علماً بأن بعض الأنظمة تقتصر على السن وليس على مستوى التعليم.

والحقيقة أن هذه المنفعة تستحق مزيد التدقيق بل المراجعة باعتبار أنها لم تعد تمثل منفعة ذات أهمية مثل التأمين الصحي والتقاعد خاصة في ظل تراجع معدل عدد الأطفال في العائلة.

ونختم بالإشارة إلى أن أكثر الخدمات شيوعًا واعتمادًا هما التأمين على التقاعد والتعويض عن الأضرار حوادث الشغل والأمراض المهنية أما أقلها فهما التأمين الصحي والتأمين على البطالة. كما تختص بلدان المغرب العربي على عكس بلدان المشرق بالإعانات العائلية.

الفصل الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية

لئن تمكنت أنظمة الحماية الاجتماعية من توفير عدة منافع وقلصت نسب الفقر وأتاحت دفع التنمية الاقتصادية خلال الفترة الماضية فإن التحديات التي تواجهها ما زالت كبيرة وتتطلب كثيرًا من العزيمة واليقظة والدعم حتى لا تذهب جهود رجال السياسة والاقتصاد سدى. وتعود أسباب الصعوبات والعراقيل إلى بقاء الاقتصاديات العربية مرتبطة أشد الارتباط بالاقتصاديات العالمية وخاصة منها الغربية التي تمر من حين لآخر بصعوبات وآخرها الأزمة المالية والعقارية لسنتي 2008 و 2009.

التحديات

تعتبر بعض التحديات قديمة ويجب إعادة طرحها لتواصل تهديدها لواقع الحماية الاجتماعية ومن بينها توسيع التغطية الاجتماعية وضمان التوازنات المالية واللتين تبدوان في تناقض بينهما مما يطرح الدقة في إيجاد حلول توفيقية. وتبرز من حين لآخر تحديات مرتبطة بتطور المجتمع أو بالمستجدات الطبيعية أو الاقتصادية ومنها تشيخ السكان والتغييرات المناخية مما يدعو إلى استباقها وتصور الحلول لها.

توسيع مظلة الحماية الاجتماعية

تطرح مسألة دراسة مجال اتساع التغطية الاجتماعية علي مستويين اثنين: المستوى الأول: تشريعي والمستوى الثاني: تطبيقي. وتعتبر مسألة عدم شمولية التغطية الاجتماعية من أهم التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية وينطبق هذا الاستنتاج على حد سواء على العاملين في القطاع المنظم وفي القطاع غير المنظم.

ففي القطاع المنظم ورغم وجود التشريعات فإن بعض المؤجرين الخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي لا يقومون بالضرورة بتأمين كل العاملين لديهم ويسعون إلى التهرب من التصريح بهم وبأجورهم. ويضاف إلى ذلك ضعف هياكل الرقابة والمتابعة.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير المنظم فإن العاملين فيه بقوا خارج مظلة التأمينات الاجتماعية. وقد استفحلت هذه الظاهرة منذ بروز ظاهرة العولمة التي ألقت بظلالها على الاقتصاديات العربية فاستفحلت ظاهرة الطرد من العمل نتيجة غلق المؤسسات التي لم تتمكن من الصمود أمام المنافسة غير المتكافئة وازدادت تبعاً لذلك نسب البطالة. لذلك لم يجد العاطلون عن العمل أو المفصولون منه من سبيل

سوى اللجوء إلى العمل في القطاع غير المنظم الخارج عن منظومة الضمان الاجتماعي. ومن المفارقات أن القطاع غير المنظم في أغلب الأقطار العربية بصدد المساهمة بما بين 40 إلى 50 في المائة في الناتج الداخلي الخام وتشغيل ما بين 30 إلى 40 من اليد العاملة. وتجد أغلب الدول العربية صعوبات في استيعاب هذا القطاع أو ترويضه.

ضمان التوازنات المالية

منذ أن بدأ الضمان الاجتماعي في العالم وهو في صراع بين كيفية تأمين الضمانات الاجتماعية والصحية للمواطنين، وكيفية تأمين الأموال الكافية لنفسه ليقوم بواجباته. وبين هذا وذاك يكبر الصراع يومًا بعد يوم لأن حاجات المواطنين تكبر وعجز صناديق الضمان في العالم يتضخم أيضًا. ومن البديهي أن من أهم شروط ديمومة أنظمة التأمينات الاجتماعية ضمان توازناتها المالية بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها. وقد حددت منظمة العمل الدولية معيارًا هامًا لقياس مدى سلامة نظام من الأنظمة هو قدرته على تسديد المنافع لمدة 36 شهرًا. بينما نجد أن بعض نظم الحماية الاجتماعية العربية ليس لها هذا الاحتياطي. فتلجأ أحيانًا إلى الترفيع في الاشتراكات وهو حل ينعكس سلبياً على الفرد بالتخفيض من دخله وينعكس على المؤسسة بالحد من قدرتها التنافسية وعلى المواطن بالترفيع في كلفة المواد المستهلكة . والمعروف أن الإكثار من الأداءات والاشتراكات يؤدي إلى مزيد من التهرب وهو ما طوره العلامة عبد الرحمن بن خلدون قبل المنظرين الغربيين.

فقد خصص ابن خلدون فصولاً عديدة للجباية وآثارها على الاقتصاد منها «الفصل الثامن والثلاثون في الجباية وسبب قلتها وكثرتها». ومن أقواله «اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة»، « ومعناها أن الجباية في أول الدولة تكون قليلة الأسباب أي المنابع ولكنها كثيرة الجملة أي ينتج عنها الكثير من الدخل والإنتاج وتكون الجباية في آخر الدولة كثيرة الأسباب وقليلة الإنتاج. وقد خلص ابن خلدون إلى أن القوم يحرصون على العمل عندما يدركون حصول منفعة من وراء عملهم ويحدث العكس عندما تذهب جهودهم إلى غيرهم في شكل ضرائب: « إن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنشط النفوس ليقينها بإدراك المنفعة فيه».

كما تلجأ بعض الدول إلى التقليص من الخدمات مثل اللجوء إلى تغيير مقاييس احتساب جرايات التقاعد وخاصة الترفيع في سن الإحالة على التقاعد وهو حل ينطوي على عدة سلبيات منها تأثيره على التشغيل.

ومن بين الأخطار المتسببة في اختلال التوازنات المالية استفحال ظاهرة التقاعد المبكر حيث يلجأ أصحاب الأعمال إلى التخلص من العمال نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي يلاقونها مما يؤدي إلى انعكاسات مضاعفة على مؤسسات الضمان الاجتماعي فهي تضطر إلى صرف معاشات قبل الأجل المقرر لها إضافة إلى حرمان مؤسسة الضمان الاجتماعي من الاشتراكات خلال الفترة التي تفصل الإحالة المبكرة عن الإحالة العادية.

التكفل بالمسنين واستثمار الأمثل للعائد الديمغرافي

تفيد التقارير أن ما يقارب 810 مليون إنسان تجاوز عمره 80 سنة على المستوى العالمي سنة 2012 مما يمثل 11.5 في المائة من إجمالي سكان العالم ومن المحتمل أن يصل إلى مليارين في حدود سنة 2050 وسيتجاوز هذا العدد عدد الأطفال دون سن 15. وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن متوسط عدد سنوات الحياة لدى الرجال والنساء بعد سن الإحالة على التقاعد في العام 2050 سيكون بين 20 و 24 سنة بعد أن كان بين 17 و 20 سنة في العام 2010. وهذا يطرح على المسؤولين السياسيين وعلى المشرفين عن هياكل التصرف في الحماية الاجتماعية والخبراء إعادة النظر في طرق تكفل مؤسسات الحماية الاجتماعية بهذه الفئة وتوقع الانعكاسات المالية ليس فقط بالترفيع في سن التقاعد بل في توفير ظروف لائقة للعناية بهم.

لقد أصبح موضوع تشيخ المجتمع يثير تحديات جديدة خاصة مع تفكك العلاقات العائلية وتراجع تكفل الأبناء بالأولياء. وهنا لا بد لمؤسسات الضمان الاجتماعي أن تولي العناية بالمسنين الأهمية اللازمة وأن تتجاوز مفهوم التكفل من مجرد جراية وتأمين صحي إلى خدمات أخرى. وهناك في بعض البلدان المتقدمة تجارب مثل اليابان التي التجأت إلى الروبوتات وألمانيا التي اختارت «تصدير» مسنيها إلى تايلاند وإيوائهم في دور رعاية لهم تتوفر فيها ظروف ملائمة من الناحيتين المادية والبشرية.

ويتمثل التحدي بالنسبة للدول العربية في كيفية التعامل مع المتغيرات السكانية المتمثلة في النسبة المرتفعة للشباب المتزامن مع ارتفاع نسب بطالتهم والأساليب الكفيلة بتحويل فئة السكان في سن العمل (من 15 إلى 65 سنة) إلى طاقات من شأنها خلق الثروة وتحسين وضع السكان في البلدان العربية. ولا شك أن أي حل سيأخذ بعين الاعتبار موروثنا الثقافي والديني الذي ما زال يحتفظ بحد أدنى من التكافل الأسري والتكفل بالوالدين والإحسان لهما.

إن العائد الديمغرافي هو نمو اقتصادي محتمل يمكن أن ينشأ عن تحولات في التركيبة العمرية للسكان، وذلك بالأساس عندما تكون شريحة السكان في سن العمل (15-65) أكبر من الشريحة السكانية في سن لا يسمح بالعمل (14 فأصغر، و65 فأكبر). ولتحقيق عائد ديمغرافي، لابد لبلد من البلدان أن يمر بانتقال ديمغرافي أي نقلة من معدلات الخصوبة والوفيات المرتفعة إلى معدلات الخصوبة والوفيات المنخفضة.

ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي استثمرت العديد من بلدان شرق آسيا بقوة من أجل شبابهم وقاموا بتسهيل إجراءات تنظيم الأسرة الطوعي لتمكين الأشخاص من تكوين أسر في وقت لاحق وإنجاب عدد أقل من الأطفال. ومع انخفاض معدلات الخصوبة، كان هناك عدد أقل من الأفراد المعالين ومزيد من الموارد المتاحة لخلق أو توسيع النشاط التجاري، وبناء البنية التحتية وعمل استثمارات منتجة. فكانت النتيجة نموًا اقتصاديًا غير مسبوق: على سبيل المثال، شهدت جمهورية كوريا نمو ناتجها المحلي الإجمالي لكل نسمة بحوالي 2200 في المائة بين 1950 و2008. وزاد الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة في تايلاند بواقع 970

في المائة. واليوم تحدث التحولات الديمغرافية في حوالي 60 بلدًا، مما يهيء الظروف لعائد ديمغرافي، وفقًا لتقرير حالة سكان العالم الصادر عام 2014.

لتحقيق أقصى استفادة من العائد الديمغرافي، على البلدان العربية التي تشهد تراجعًا في معدلات الخصوبة، أن تشرع في إنجاز برامج لتمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم. ويشمل هذا تشجيع التوظيف اللائق، والاستثمار في التعليم، وضمان الحصول على التغذية والصحة والضمان الاجتماعي. لذا يجب دراسة وضعيات المسنين والمعاقين والأطفال دون سن العمل.

التغيرات المناخية

بدأ الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية وتأثيرها على مختلف مجالات الحياة يتزايد في السنوات الأخيرة كما تزايد الاعتراف بالصلة بين حقوق الإنسان والحق في التمتع ببيئة سليمة وآمنة وصحية ومستدامة خاصة بالنسبة للدول التي ما زال اقتصادها في طريق النمو. وتتمثل المفارقة أيضًا في أن هذه البلدان المتضررة من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري هي أقل مساهمة في تلوث المناخ. وتعتبر البلدان العربية من بين المناطق المهدّدة بارتفاع درجات الحرارة وامتداد فترات الجفاف مما سيؤثر بالضرورة على اقتصاديات البلدان العربية وعلى سوق الشغل التي ستتقلص فيها فرص العمل.

إن الانحباس الحراري قد يؤدي إلى حدوث كوارث طبيعية مثل الفيضانات والجفاف والحرائق وارتفاع مستوى سطح البحر وما ينتج عنه من تدمير للبنية التحتية وإيقاف الإنتاج وتقلص عدد مواطن الشغل خاصة في القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية وغيرها.

ومن هنا يطرح التساؤل حول مسؤولية مواجهة هذه الظواهر هل على الحكومات أم على مؤسسات الحماية الاجتماعية. فإذا نظرنا إلى مسؤولية الدولة أو مؤسسات الحماية الاجتماعية فإن التشريعات الحالية لا تتضمن التعويض على مثل هذه الأخطار أما إذا نظرنا إليها من زاوية الحق في الحماية الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الإنسان فإن الواجب يقتضي التفكير وفي أسرع وقت ممكن في تحديد الآليات الكفيلة بتوقي هذه الأخطار ثم بالتعويض عنها.

عدم المصادقة على الاتفاقيات الدولية

تباينت مصادقة الدول العربية على الاتفاقيات الدولية بصفة كبيرة ويعتبر المعدل العربي للتصديقات دون المعدل الدولي بشكل ملحوظ. ويأتي في مقدمة البلدان العربية التي صادقت على أكبر عدد من الاتفاقيات الدولية دولة العراق التي انضمت إلى المنظمة الدولية سنة 1932 بمصادقتها على 64 اتفاقية إلى حدود سنة 1994.

وسنكتفي باستعراض أهم الاتفاقيات التي لم تحظ بالمصادقة:

لم تصادق أغلب الدول العربية على الاتفاقية 102 حول الحد الأدني للضمان الاجتماعي الصادرة منذ سنة 1952 وصادقت عليها 4 بلدان فقط.

لم تصادق غالبية البلدان العربية على الاتفاقية رقم 118 حول حماية الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد صدرت هذه الاتفاقية

بالتوافق من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1990، واستكملت وثائق التصديق أو الانضمام ودخلت حيز النفاذ عام 2003. وتعني هذه الاتفاقية بالعامل المهاجر الذي يعيش ويعمل بصورة دائمة أو مؤقتة خارج المنطقة الأصلية، دون التفريق بين كون هذا العامل نظاميًا أم غير نظامي.

الاتفاقية رقم 19 لسنة 1925 الخاصة بالمساواة في المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل صادقت عليها 120 دولة في العالم منها فقط 13 من الدول العربية.

هناك اتفاقيات أخرى لم تحظ بمصادقة أو انضمام البلدان العربية لها وأبرزها:

- الاتفاقية رقم 21 لسنة 1926 الخاصة بتبسيط إجراءات تفتيش العمال المهاجرين على ظهر السفن،
- الاتفاقية رقم 48 لسنة 1935 المتعلقة بإقامة نظام دولي للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة في التأمين،
- الاتفاقية رقم 110 لسنة 1958 الخاصة بشروط استخدام عمال المزارع،
- الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين،
- الاتفاقية رقم 189 الخاصة بالعمل اللائق للعمال المنزليين.

وختاما نقول أن التصديق على الاتفاقيات الدولية رغم أهميته ليس المقياس الوحيد للحكم على مدى استفادة السكان من التأمينات الاجتماعية ذلك أن الأهم يتمثل في تحقيق الانسجام بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية وكذلك وضعها موضع التنفيذ.

الآفاق المستقبلية

أمام تعدد التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية العربية لا بد على المسؤولين عن هذا القطاع أن يقوموا بدور كبير من أجل تقديم حلول عملية على أن يتم الاستئناس بالتجارب العالمية والحذر من النقل الحرفي للتجارب الأجنبية.

ويمكن تصنيف الآفاق إلى عدة مستويات إجرائية وتشريعية وإدارية واتصالية.

الآفاق الإجرائية والشكلية:

- توحيد المصطلحات شكلاً ومحتوى على الصعيد العربي ويجب أن يتم ذلك ليس في مستوى هياكل التصرف والتسيير الفنية فقط بل على المستوى التشريعي.
- إرساء وتطوير قواعد المعلومات والبيانات باعتبارها أساس كل عمل اكتواري
- تقريب التشريعات من بعضها أو تقييسها وذلك بهدف تحقيق أكثر ما أمكن من الانسجام بينها .
- أهمية الدعوة للمصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة منها الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي والاتفاقية رقم 118 الخاصة بحماية الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين.

تطوير محتوى القوانين وتطبيقها:

- العمل على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي يشمل العاملين غير المؤمنين في القطاع المنظم وكذلك العاملين في القطاع غير المنظم

والحرص على استيعابهم وادخالهم في مظلة الحماية الاجتماعية.

- بعث صناديق للتعويض عن فقدان مواطن الشغل والتفريق بين بطالة المتخرجين الجدد وبين المفصولين لأسباب اقتصادية وتكون هذه الصناديق مفصولة على مؤسسات الحماية الاجتماعية ويتم تمويلها بشكل ثلاثي من الأعراف والعمال والحكومات.

- ضرورة العمل على وضع آليات عمل بالتعاون والتنسيق مع شركاء الإنتاج من حكومات وأصحاب عمل وعمّال لتعزيز وحماية حقوق العامل المهاجر، وإلى توسيع مظلّة التأمينات الاجتماعية، وإزالة الاستثناءات التمييزية سواء تعلقت بنوعية فئات العمال أم النوع الاجتماعي للعامل.

- الإبقاء على فلسفة التضامن في الحماية الاجتماعية والتحذير من خطر الرسملة الذي يعتمد على الفردانية ويساهم في الاقصاء الاجتماعي خاصة أن المؤسسات المالية العالمية ما انفكت تدعو إلى اتباعه في حين أنه غير مناسب لبلداننا

ترشيد التصرف الإداري والمالي

- الحرص على ضمان التوازنات المالية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية وذلك باستخلاص الاشتراكات في إبانها واستخلاص الديون المتخلدة بذمة المنخرطين.

- حسن استثمار أموال التأمينات الاجتماعية بما يضمن عائدات مناسبة.

- محاولة إرساء تقاليد إقرار ركن خاص ضمن ميزانية الدولة تخصص لتمويل الضمان الاجتماعي أو ميزانية سنوية منفصلة عن ميزانية الدولة.

تطوير أساليب التصرف

- تطوير آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في المواضيع المتصلة بالحماية الاجتماعية خاصة أن هذا المجال هو من بين المجالات القليلة التي تم فيها التمويل بصفة مشتركة.

- دعم تكوين إطارات المؤسسات الاجتماعية وتبادل التجارب الميدانية بين الأقطار العربية.

تطوير طرق استعمال وسائل الاتصال والإعلام

- نشر ثقافة الحماية الاجتماعية لدى كل المواطنين بما في ذلك الناشئة عبر إقرار برامج في المناهج التربوية.

- إقامة حملات إعلامية في الأماكن العمومية وفي الأسواق الأسبوعية والسعي إلى تعميم ثقافة الحماية الاجتماعية.

- تخصيص برامج في وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية للتعريف بالحقوق والواجبات في مجال الحماية الاجتماعية.

- استغلال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد طرق متلائمة مع المستجدات في المجال التكنولوجي مثل الإرساليات القصيرة.

45

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخامسة و الاربعون

القاهرة 8 - 15 إبريل / نيسان 2018

دليل إسترشادي 2018

معايير وحدود ومؤشرات التعرض المهني

أحدث إصدارات منـــ

نتائج وتوصيات عام 2017

أنشطة وبرامج عام 2018

ـظمة العمـل العربيـة

للإطلاع على النسخة الالكترونية من الوثيقة يرجى اتباع الاتي :

1 - تحميل أي من برامج (QR code Reader)

2 - قم بتصوير الرمز (الموجود في ظهر الغلاف) بإستخدام البرنامج الذي تم تحميله، وسيقوم البرنامج بالانتقال للوثيقة في حال اتصال جهازك بالانترنت .

منظمة العمل العربية
في سطور

هى إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى نطاق جامعة الدول العربية، وهي أول منظـمة عربية متخصصـة تعنى بشـئون العـمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة